
اخترنا لك ٩٣
مبادئ
التخطيط الاقتصادي
تأليف
ج . د . ه . كول
الجمهورية العربية المتحدة

مبادئ
التخطيط الاقتصادي

بقلم

ج . د . ه . كول

PRACTICAL ECONOMICS

by G. D. H. Cole



الرئيس جمال عبد الناصر

الفصل الأول

كان أجدادنا يؤمنون بالحرية الاقتصادية ايمانهم بعقيدة دينية لاتقبل الشك أو المراجعة . ونادوا بأن على الدولة أن تبتعد عن الحلبة الاقتصادية إذا أرادت الحصول على أفضل النتائج . وقالوا إن الاستثمار الخاص سيؤدى دوره خير أداء وسيحقق كل مطلب . ورأوا فى المنافسة وسيلة لحصول المستهلك على السلع والخدمات بأرخص ثمن ، كما رأوا فيها فرصة لتطوير وسائل الانتاج من الناحية الفنية . وإذا حاول صاحب العمل رفع الأسعار عن حدها الأدنى — وإذا استخدم وسائل عتيقة فى ميدان الانتاج — فإن الفشل والخسران مآله ، وسيكون البقاء للأصلح وللأصلح وحده . أضف إلى هـــذا أن المنافسة ستشحذ همم المخترعين والعلماء ، وتدفعهم إلى ابتكار وسائل جديدة . وهكذا تزدهر العلوم وتترعرع بفضل ذلك الباعث الذى يسمى بباعث الحصول على الربح . صحيح أن كل شخص سيهتم بمصالحه الاقتصادية ؛ غير أن فى اهتمامه بمصالحه اهتمام بمصالح الجميع . وسيؤدى السعى وراء الربح إلى مضاعفة الإنتاج ؛ ذلك لأن التنافس سيهبط بالربح إلى الحد الأدنى الذى يكفى لتشجيع الاستثمار وسيضطر كل ساع وراء الربح إلى خدمة المستهلكين بكفاءة ومهارة .

غير أن هذا الإيمان الساذج البسيط قد اختفى فى أيامنا هذه . أما آباؤنا فكانوا أقل اعتناقاً له من أجدادنا . ولا يعتنقه اليوم

إلا الذين يريدون أن يعارضوا — فى عناد — ظروف العصر السائدة . وما زال بعض رجال الاقتصاد يؤكدون صحة هذا الإيمان من الناحية النظرية — ولكن سرعان مايعترفون بأن الفرصة لم تعد متاحة لتطبيقه مثلما كانت متاحة فى انجلترا فى العصر الفكتورى مثلا .

والواقع أن مبدأ الحرية الاقتصادية اتسم دائماً بطابع رأسمالى . فلقد نادى به نفر من أصحاب الأعمال ، وكان كل منهم يملك وسائل انتاج معينة كما يملك القدرة على استخدام العمال . وسلم هذا المبدأ — مبدأ الحرية الاقتصادية — بظاهرة الملكية الخاصة لرأس المال ، وطالب بألا تتدخل الدولة — بقدر الامكان — فى المسائل الاقتصادية غير أنه أقر نوعا واحداً من التدخل ، بل اعتبره أمراً بديهياً إلى حد أنه لا يعتبر تدخلا على الاطلاق . لقد طالب الدولة بأن تؤيد « حقوق الملكية » ، ذلك لأن صيانة هذه الحقوق سيعين « الاستثمارات الخاصة » على أداء واجباتها على الوجه الأكمل .

وآمن أصحاب المبدأ بأن على الدولة أن تفتح الباب على مصراعيه أمام كل من يريد أن يمتلك شيئاً . وقيل ان رأس المال (وهو هنا امتلاك وسائل الإنتاج) جاء نتيجة « للتعفف والقناعة » فالرأسمالى شخص اقتصد من دخله فى الماضى — وينطبق هذا بالطبع على وريثه أيضاً ، فلقد كان توريث رأس المال أمراً مسلماً به . أما ذلك الرجل المعدم ، ذلك الذى لا يملك شيئاً وإنما يتقاضى أجراً ، فهو شخص متهور لم يقتصد فى الماضى فإذا قيل إن أجره كان ضئيلا بحيث لم يسمح له بالتوفير ، اعتبره أصحاب

المبدأ رجلا يفتقر إلى الكفاءة الإنتاجية — ومن ثم لايحق له أن ينضم إلى طبقة الرأسماليين وهكذا يظل كما هو ؛ نظراً لعيوبه المعنوية أو الاقتصادية . وحرمانه من الانضمام إلى طبقة الملاك لا يعتبر خروجاً على عدالة النظام الاقتصادى ؛ فهذا النظام « يكافئ » الجميع بمقدار ما يقدمونه من خدمات . فالنظام يقدم مكافآت لقاء الخدمات الانتاجية فى صورة أجور وأرباح لأصحاب الأعمال النشيطين كما أنه يجازى « التعفف » وهو الفضيلة الثانية الكبرى فى شكل أرباح عائدة من رأس المال المستثمر : والواقع أن أصحاب المذهب وجدوا صعوبة فى إدخال نظام الإيجارات ضمن هذا الإطار . فليست الأرض ثمرة من ثمار التعفف كما هو الحال بالنسبة لرأس المال . ومن أجل هذا شعر رجال الاقتصاد الأول بشئ من التحيز ضد صاحب الأرض . غير أن خلفاءهم قضوا على هذا التحيز ، واعتبروا الأرض صورة من صور رأس المال — ونادوا بأن فى الامكان استبدالها بأشياء أخرى عن طريق البيع والشراء . وأكد هؤلاء الدور الذى يلعبه رأس المال — وبالتالى التعفف — فى رفع مالأرض من قيمة .

وفى فجر التصنيع الحديث لم يكن هناك كبير اعتراض على تلك النظرة التى تعتبر الرأسمالى « رجلا متعففاً قنوعاً » فمعظم رجال الصناعة القدامى قد ارتفعوا من العدم ، وبنوا مجدهم بفضل استثمارهم ، ووسعوا من رقعة نشاطهم على الدوام عن طريق استثمار أرباحهم فى دوائر أعمالهم بدلا من استهلاك هذه الأرباح بصورة تتفق ومركزهم . ومازال البعض يرتفع اليوم بهذه الطريقة لدرجة أنه يصبح رأسمالياً صغيراً .

غير أن مجرد توفير الأرباح واستثمارها من جديد لا يكفى رجل اليوم مهما أوتى من موهبة وقناعة ، فنحن نعيش فى عصر الشركات المساهمة . من أجل هذا إذا أراد رجل الأعمال أن يصبح « ضخما » فعليه أن يجمع حوله أناساً لهم بدورهم رؤوس أموال ضخمة ، وذلك لكى يساعدوه فى مشروعاته . إن أصحاب الملايين العصاميين لم يربحوا هذه الملايين بفضل قناعتهم وتعففهم وإنما لأنهم استطاعوا السيطرة على رؤوس أموال يملكها آخرون .

ولقد كانت رأسمالية الآلة — فى الصناعات الناشئة — فى النصف الأول من القرن التاسع عشر رأسمالية تعتمد على مبدأ التنافس إلى حد كبير . فالشركات المتنافسة كثيرة العدد ، وكل شركة تكتفى بإنتاج جزء صغير جداً من الإنتاج الكلى ، وكل شركة تحاول الاستيلاء على أكبر رقعة ممكنة من السوق . وكانت المنافسة هى التى تحدد الأسعار وتتحكم فيها — واضطر صاحب المصنع إلى تدريب نفسه والتزود بما يحقق له الكفاءة حتى يبز منافسيه ، ذلك لأن إخفاقه سيفقده السوق . وكلما ارتفعت نسبة الكفاءة فى الإنتاج انخفضت الأسعار أما تقييد الإنتاج من أجل المحافظة على الأسعار فمسألة مفروغ منها . والواقع أن المستهلكين استفادوا من هذا النظام ، كما أنه أدى إلى وصول الإنتاج إلى الحد الأقصى . وسيطرت هذه الاوضاع على أهم الصناعات الموجودة التى أخذت تنمو بسرعة . وهكذا آمن الجميع بمبدأ الحرية الاقتصادية وقالوا إنه يعبر عن حقيقة اقتصادية عالمية .

بيد أن الأوضاع تغيرت بصورة كبيرة عندما تزايد الإنتاج بحيث تعذر على صاحب العمل أن يفتح مشروعاً اقتصادياً على نطاق صغير وبعد ذلك يوسع من رقعته تدريجياً . واختفت المنافسة السليمة بين الشركات المتنافسة الكثيرة العدد وظهرت صناعات جديدة كصناعات السكك الحديدية . وهذه لا تحتمل المنافسة على الاطلاق ؛ فمن العبث أن تظهر خطوط حديدية متنافسة لالشئ إلا لكى تحمل السلع والمسافرين بين مدينتين متجاورتين ، إذ يكفى خط واحد لتحقيق المطالب برأسمال معقول ونفقات أقل . وينطبق هذا أيضاً على الغاز والمياه ، فالاحتكار وحده — لا المنافسة — هو الذى يكفل توفيرهما بأقل التكاليف .

صحيح أن الاحتكار قد يؤدى إلى خفض التكاليف — غير أن هذا لا يضمن لنا استفادة المستهلكين من الأسعار المخفضة . فنحن إذا تركنا المحتكر وشأنه استطاع أن يفرض مايحلو له من الأسعار — ولن يخضع المحتكر لضرورات التنافس ، وانما سيخضع لمرونة الطالب واختلاف نسبة التكاليف باختلاف كمية الإنتاج . وقد يجنى المحتكر أرباحاً معقولة إذا باع بأرخص ثمن — وذلك عندما يكون الطالب مرناً جداً ، وعندما يرتفع الإنتاج وتقل التكاليف . غير أن هذه الظاهرة نادرة . ففى معظم الحالات لا يحصل المحتكر على أكبر قدر من الربح إلا إذا فرض أسعاراً أكبر من الحد الأدنى الذى يكفيه لإنتاج السلعة .

وهكذا تنهار القضية التى تدافع عن مبـــدأ الحرية الاقتصادية فى الحالات التى ذكرناها آنفاً . وبدا أن من الخطورة بمكان التسليم ببعض الاستثناءات لمبدأ حرية « الاستثمار الخاص » وتردد البعض

قبل أن يعترفوا بضرورة وجود نوع من التنظيم العام فى ميدان الاحتكارات . بيد أن الاستثناءات المشار إليها ظلت حبيسة حدود ضيقة ، ولم تخضع إلا لعدد تافه من التنظيمات العامة .

وحدث بعد ذلك أن تطورت فنون الإنتاج وأساليبه وبذلك تضخم الإنتاج وصار مقصوراً على شركات كبرى معدودة . وهكذا أصبح الباب مقفلا فى وجه المنافسين الجدد . فالمنافس الجديد لا يستطيع أن يبدأ نشاطه فى مجال ضيق على أساس توسيع المجال بعد ذلك ، وإنما يجب عليه أن يستثمر رأس مال ضخم إذا أراد أن ينتج حقاً . والآن ، وقد صار الميدان وقفاً على شركات معدودة ـــ أصبح فى مقدور المتنافسين أن يجتمعوا ويتفقوا على الأسعار التى سيبيعون بها ـــ بل ربما اتفقوا أيضاً على كميات وأنواع السلع التى سيوزعونها فى الأسواق . وهذا هو الاحتكار بعينه . ويعتبر « الكارتل » أكثر أشكال الاحتكار تنظيما ويعتمد على الاتفاق حول أسعار البيع ـــ وهناك ـــ غير « الكارتل » تنظيمات لتحديد الأسعار ـــ سواء فى فروع الصناعات الحديثة أو فى النطاقين القومى والدولى .

وجم دعاة « الحرية الاقتصادية » لهذا الشكل الجديد من أشكال الاحتكارات ووقفوا حيارى لا يدرون ماذا يفعلون . وحاولت الولايات المتحدة الغاء هذا الشكل واعتباره إجراء خارجاً على القانون « فمنعت أى اتفاق بين أصحاب الأعمال لتحديد الأسعار ، وأمرت بحل جميع اتحادات رجال الأعمال التى تتعارض والمصالح العامة » . غير أن جهود الولايات المتحدة باءت بفشل ذريع . أما ألمانيا فلم يكن إيمانها

بالمذهب الاقتصادى الفردى كبيراً ومن ثم حاولت التحكم فى الاحتكار المشار إليه بأن حددت بنفسها بعض الأسعار وأقرت شيئاً من الإشراف العام . أما بريطانيا فلم توقف تيار هذه الاحتكارات غير أن التيار هناك لم يكن جارفا كتيار ألمانيا وأمريكا — اللهم إلا فى السنوات الأخيرة — والسبب أن الصناعات البريطانية كانت تنتج للسوق العالمى المتنوع — وبات من الواضح أن التجارة الحرة ، ستحمى المستهلكين البريطانيين من أى قيود تعسفية أو أسعار مرتفعة تفرضها اتحادات أصحاب الأعمال .

ولكن ، كثرت الدلائل التى تؤكد أن النظام الرأسمالى - فى ظل الإنتاج الواسع النطاق - لا يضمن للمستهلكين أضخم إنتاج بأقل سعر . واتضح أيضاً أن مبدأ الحرية الاقتصادية لم يحقق غرضاً آخر من الأغراض التى أشار إليها . فلقد قيل إن العمال سيتنافسون من أجل الحصول على عمل ، ولذا سيضطرون إلى قبول أجر بسيط يتيح لأصحاب العمل فرصة تشغيل كل عامل أى أن مبدأ « الحرية الاقتصادية » وعد بالقضاء على أزمة التعطل قضاء مبرما .

ومع ذلك اتضح أن التعطل موجود - وبصورة أخطر وكثيراً ما حاول رجال الاقتصاد الهروب من هذه المشكلة بأن يلقوا اللوم على عاتق نقابات العمال - قائلين إنها تحدد أجورا مرتفعة غيرمعقولة - أجورا لا يستطيع أصحاب العمل إزاءها تشغيل كل العمال . ومرت الأيام والكثيرون يسلمون بهذا التفسير ويقبلونه - ثم بدأوا يكتشفون عدم

وجود مستوى معين من الأجور يقبله أصحاب العمل لتشغيل جميع العمال وقد يحدث هذا بالفعل لأن تخفيض الأجور قد يؤدى إلى الاقلال من الطاقة الشرائية ، وبذلك يصبح سوق السلع الاستهلاكية ضيقا محدوداً . وقيل - دفاعا عن الواضح - إن زيادة الطلب على السلع الإنتاجية سيزيد فالأجور البسيطة ستساعد على زيادة الأرباح. غير أننا نرد على هذا الرأى بقولنا إن السلع الإنتاجية لا تفيد إلا فى إنتاج السلع الاستهلاكية - ومن ثم فإن طلب السلع الإنتاجية سيتوقف على مدى طلب السلع الاستهلاكية وقيل أيضاً أن الأجور البسيطة لن تقلل من الطاقة الشرائية لأن أسعار المنتجات ستهبط . ولكن - لو سلمنا بأن الأسعار ستهبط إلى هذا الحد فهل سيجد صاحب العمل ما يدعو إلى تشغيل مزيد من العمال ؟ إن سياسة صاحب العمل لا تخضع لمقدار التكاليف وأسعار البيع . وقيل أيضاً إن أصحاب العمل سيقبلون مزيداً من العمال ، وسيتقاضى هؤلاء أجورهم تماما كزملائهم القدامى - بالرغم من انخفاض الأجور . غير أن أصحاب هذا الرأى نسوا إثبات شيء واحد وهو : هل سيقبلون فعلا كل العمال العاطلين ؟

والواقع أنه طالما ظلت المنافسة محصورة داخل نطاق محدود يتيح للشركات تحديد كمية إنتاجها وسعر هذا الإنتاج - فليس هناك ما يضمن لنا حدا أقصى للإنتاج أو حدا أدنى للأسعار وليس هناك ما يضمن لنا تشغيل جميع العمال . لم يعد فى مقدور مبدأ « الحرية الاقتصادية » تغيير أكبر قدر من المزايا الاقتصادية وهو عاجز عن تحقيق ذلك حتى من الناحية النظرية .

وليت الوضع يقف عند هذا الحد . والذى يحدث أنه عند ما تتطور أساليب الإنتاج تتنوع المنتجات بصورة كبيرة وترتفع كمية الإنتاج . وسيجد أى منتج لسلعة متنوعة الأشكال ـ كأن ينتج عربات ماركة « أوستن » بينما ينتج زميله عربات « موريس » انه فى ميدان احتكار جزئى (واحتكار تنافسى فى نفس الوقت) والواقع أن التنافس بين الاحتكاريين قد يشتد لدرجة متطرفة . فالمحتكر أمام سوق شاملة محدودة ولهذا يريد أن يبيع أكبر قدر ممكن من سلعته لكى يستفيد من جميع مزايا اقتصاديات الإنتاج الضخم . غير أن هذه المنافسة ـ فى ميدان المنتجات غير المتنوعة ـ تتمثل فى الأسعار ، أما إذا تنوعت المنتجات (كسيارة أوستن ، وسيارة موريس) فإن المنافسة الاحتكارية ستلجأ إلى الإعلان . وسيؤدى الإعلان إلى ارتفاع تكاليف السلع . غير أن الشركات لا تستطيع الاستغناء عن أسلوب الاعلان ، لأن كل شركة لا تستطيع الاكتفاء بجودة سلعتها على أساس أن الشىء الجيد يعلن عن نفسه ـ وبالرغم من أنها قد تبيع سلعتها باسعار متهاودة .

وعندما يتنافس المحتكرون بهذه الصورة تتعرض تكاليف الانتاج للتضخم بصورة مفتعلة . فكل شركة تواجه شركات متنافسة ـ ومن ثم لا تستطيع استغلال اقتصاديات الانتاج الضخم على الوجه الأكمل . وهى تضطر إلى اضافة تكاليف السلع المرتفعة اضف إلى هذا أن بعض الشركات تحتكر صنفاً معيناً بموجب القانون ـ بهذا لا يجد المستهلك مجالا للاختيار ولا يحصل على أفضل صنف . والمنتجون المتنافسون يوحدون جهودهم لكى يقضوا على هذه العيوب ـ غيران المستهلك يتعرض فى

هذه الحالة لاحتكار شامل وليس هناك ما يضمن لنا انتفاع المستهلك من انخفاض تكاليف الإنتاج فقد تنخفض التكاليف ولا تنخفض اسعار السلعة.

وإلى جانب هذه التطورات ظهر ميل قوى إلى ارتفاع تكاليف التوزيع . هذا فى شكلين رئيسيين فالتكاليف تعانى من التضخم فى ميدان التوزيع القطاعى - وذلك نتيجة لازدياد حدة المنافسة . والمعروف أن قيام أعمال محدودة فى ميدان التصنيع امر متعذر - أما فى مجال فروع القطاعى فمن السهل البدء فى مشروع رأس مال متواضع جداً وهكذا يدخل الكثيرون ميدان تجارة القطاعى ، تدفعهم الرغبة فى « الاستقلال » والهرب من متاعب العمل بالاجر والملاحظ أن أكثر هؤلاء التجار يسقطون صرعى فى منتصف الطريق - غير أن الجدد على استعداد للحلول محلهم .

ولا شك أن وجود عدد كبير من هؤلاء يرفع نسبة التكاليف - فكل تاجر مضطر إلى قبول ميدان محدود جداً - ميدان ادنى من استعداداته الاقتصادية . ويؤدى الأمر إلى خسائر جسيمة - يدفع ثمنها المستهلك بالرغم من أن بعض العبء يقع على اكتاف التجار الفاشلين الذين يخسر بعضهم رأس ماله ويفشل - بينما يستأنف البعض الآخر نشاطه دون جزاء كبير أو أرباح معقولة على رأس المال المستثمر .

وقد يسأل سائل - ولكن لماذا تقضى الشركات الرأسمالية الكبرى على هؤلاء التجار الصغار الذين يتكلفون الكثير ؟ السبب أن تاجر القطاعى الصغير يقدم خدمات لايستطيع المخزن الكبير توفيرها فى معظم الأحيان من استدانة للزبائن الفقراء ، وسرعة فى تسليم البضاعة ، ووجود المحال

الصغيرة بالقرب من منازل المستهلكين الخ . ، الخ . . والسبب الآخر أن نفقات الإعلان ــ التى تدفعها المخازن الضخمة المتنافسة تؤدى إلى تضخم التكاليف . أضف إلى هذا أن صاحب المتجر الصغير قد أودع كل مدخراته فى هذا المتجر ، وهو لهذا على استعداد للمضى فى طريقه دون عائد كبير ــ إلى أن يستهلك رأس ماله وقروضه .

وهكذا إذا نظرنا من زاوية المستهلك وجدنا أن تجارة القطاعى تصرف أمورها بطريقة خاسرة . غير أن تجارة الجملة لا تسلم من النقد أيضاً . فالسلع تمر بأيد كثيرة لا لزوم لها وهى فى طريقها من المنتج إلى المستهلك . أضف إلى هذا أن تجارة الجملة تحتاج إلى رأس مال ضخم . وسرعان ما تقع فريسة للتنظيمات التى تضعها الشركات المختصة بفرع معين من فروع التجارة . وسيجد بائع الجملة أن مبيعاته محدودة، نظرا لارتفاع الأسعار غير أنه يستطيع فى غالب الأحيان أن يرفع من قدرته على المساواة وهو يتعامل مع المنتجين الذين يحاول الاستفادة منهم بقدر الامكان وسيتهافت المنتجون عليه ويزداد استعدادهم لبيعه منتجاتهم كلما قال لهم إنه لا يستطيع شراء كميات كبيرة . وهكذا يستطيع تاجر الجملة أن يشترى السلع بأرخص ثمن وفى الوق نفسه لا يجد أنه مضطر إلى بيعها اضطراراً وبذلك يمكن بيعها لبائع التجزئة بثمن مرتفع . ونتيجة لذلك تزداد أرباحه كلما قلت المنتجات التى يتداولها والواقع أن أشد صور الاحتكار هو ذلك الاحتكار المتمثل فى البيع بالجملة ـ فوضع الموزع هنا يختلف عن وضع المنتج ـ فكلما ارتفعت كمية السلع المتبادلة ارتفعت التكاليف بالنسبة للموزع .

إذا نظرنا إلى كل هذه القيود اكتشفنا أن مبدأ «الحرية الاقتصادية» لم يعد قادراً على أن يثبت لنا قدرته على تقديم أكبر انتاج للمستهلك بأرخص سعر. فنحن نجد أن مبدأ «الحرية الاقتصادية» ينطوى على خسائر تزداد وضوحاً على مر الأيام، وتظل هذه الخسائر موجودة طالما أن الانتاج والتوزيع فى عدد من الشركات المتنافسة وطالما حل الاحتكار الرأسمالى (الكامل أو الجزئى) محل هذه المنافسة. ففى ظل التنافس يضيع مايوفره الانتاج الواسع النطاق والمعروف أن هذا التوفير ضرورى جدا نظراً للظروف الفنية الحديثة. أما إذا حل الاحتكار محل التنافس فسيفضل التقشف على الوفرة ـ ذلك لأن من الممكن ضمان أرباح وفيرة عن طريق تحديد المنتجات من أجل المحافظة على الأسعار كما هى. أضف إلى هذا أن نفقات الاعلان تستنفد الجزء الأكبر من الوفورات التى حققتها أساليب التصنيع الحديثة.

فى ظل هذه الظروف تبرز المطالبة بالاقتصاد الموجه، وتجد هذه المطالبـــة ما يدعمها ويؤيدها بصورة مستمرة، وإذا تم التخطيط الاقتصادى من أجل إشباع مطالب المستهلك وسد حاجته ـ قضى على الخسائر التى تسببها المنافسة غير المنظمة، سواء فى صورتها الاحتكارية القديمة أو الحديثة. وإلى جانب هذا تحل سياسة الوفرة والرخاء محل سياسة الندرة التى تعتمد على الاسعار المرتفعة والأرباح الطائلة. والواقع أن المبادىء القديمة للحرية الاقتصادية لم تلتفت لعنصرين ازداد خطرهما فى الوقت الحاضر:

(١) اقتصاديات الانتاج الواسع النطاق ـ بما فيها من تلاعب بحقوق

الرخص ، وقضاء على مصروفات الاعلان التى يتطلبها التنافس .

(ب) وجود ظروف « فى معظم الصناعات » تقضى بالضرورة إلى الاحتكار - وبذا لم يعد الاختيار محصورا بين تنظيم الدولة للانتاج أو تركه للمنافسة الحرة - وإنما استحال إلى اختيار بين تخطيط يخضع لاشراف رأسمالى متعسف ، أو تخطيط يخضع لاشراف المجتمع من أجل سد مطالب الجماهير بقدر الإمكان .

وبالرغم من هذا كله يشوب عبارة « الاقتصاد الموجه » شىء من الغموض . فهناك بعض مدعى التخطيط ممن يقولون إن التخطيط يتمثل فى إيجاد منظمات رأسمالية تشرف على الصناعات المختلفة وتقتصر مهمة الدولة - فى هذه الحالة - على الاشراف العام جدا من أجل مصالح الجماهير بينما يصر البعض على أن التخطيط يتطلب تنظيم كل صناعة على حدة وتحويلها إلى نظام تعاونى ، كما يتطلب أيضاً إيجاد توازن عادل بين الصناعات المختلفة وتوزيع العمل ورأس المال فى ظل أهداف اجتماعية واضحة . وهناك فئة من رجال التخطيط الذين يرون فى التخطيط وسيلة لإعادة تنظيم الرأسمالية ونفخ روح جديدة فيها . بينما ينادى فريق آخر بأن التخطيط هو إحلال الملكية الجماعية محل الرأسمالية .

من الواضح أن الذين يرون فى التخطيط وسيلة لإخضاع كل صناعة لسلطة تمثل الشركات الرأسمالية إنما يطالبون - فى الواقع - بتعميم الاحتكار الرأسمالى . ذلك لأن هذه السلطة المشار إليها ستطبق ، بالضرورة ، سياسة تعسفية تلائم الاحتكارات الرأسمالية نحن لا ننكر

أن البعض اقترح إخضاع هذا النظام الاحتكارى الاجبارى لنوع من الاشراف الجماعى . ولكن ، هل نضمن نجاح هـذا الإشراف بحيث يخدم مصالح المستهلك ؟ إن هنـــاك صعوبات كثيرة تقف حائلا دون تحقيق هذا الهدف ـ صعوبات دل عليها تاريخ الاحتكارات قديماً وحديثاً وعلى الأخص تلك الاحتكارات الاجبارية الممثلة فى «لجان التسويق» الزراعية ، والهيئات التنظيمية التى نص عليها قانون المناجم لعام ١٩٣٠ وإذا كانت الندرة تفيد المحتكر أكثر مما تفيده الوفرة فليس من شك فى أن الدولة ستجد صعوبة فى إقناعه بانتهاج سياسة الوفرة ، طالما أنها تتركه وشأنه يدير أعماله كما يحلو له ـ وسيتضح هـذا بصورة أكبر إذا كانت الدولة نفسها واقعة تحت تأثير الاحتكاريين . والتخطيط ، فى هذه لن يؤدى إلى خفض أسعار السلع ـ وإنما سيخضع سلطة الدولة لسياسة رفع هذه الأسعار ـ وقد حدث هذا بالفعل إبان قانون مناجم الفحم، وفى النظم المختلفة الخاصة بالتسويق الزراعى .

ويقال أحياناً إن فى الإمكان تلافى هذه الأخطاء ، وذلك بتعميم التخطيط السابق ذكره وتأليف مجلس مشترك يضم رجال التخطيط الرأسماليين الذين سيعملون من أجل تنسيق نشاطهم . ويقـال ـ دفاعا عن هذا الرأى ، ان كل مجموعة ستبادر بإصـــلاح سياسة المجموعات الأخرى المنافية الأهداف الاجتماعية . صحيح أن رجال التخطيط الرأسماليين سيجتمعون ، ولكن هل سيجتمعون من أجل خدمة الصالح العام ؟ ربما اجتمعوا واتفقوا على خطة موحدة لاستغلال الجمهور وفقاً لمبادىء تواضعوا عليها فيما بينهم. وباسم الشرف سيرضخ المحتكرون لبعض

القيود ، غير أنهم سيرضخون لها طالما أنها تتيح لهم حق السلب والنهب ولن يفضلوا مطلقاً ،مبدأ الوفرة على مبدأ الندرة الذى يحقق لهم أكبر قدر من الربح .

ونحن إذا أردنا للتخطيط أن يطلق العنان لقوى الإنتاج فلن يتسنى لنا ذلك إلا إذا أشرفت عليه سلطة تهدف إلى الوفرة، بدلا من سلطة تخضع لأطماع المنتج ورغبته فى جنى الأرباح الطائلة . بيد أن هـــذا يتطلب إدارة شئون الصناعة دون التفات إلى الربح الطائل ،ولن يفيد الإشراف العام من الخارج ، فلقد اثبتت جميع التجارب أن فرض سياسة من الخارج على الصناعة عبث لا فائدة منه ، وإذا كنا نريد أن نضمن الوفرة فى الإنتاج فلا بد من أن تسيطر هذه الرغبة على الاشخاص الذين يديرون الآلة فعلا ، ذلك لأن هؤلاء الأشخاص يؤثرون ـ بصورة حاسمة ـ فى السياسة المتبعة .

معنى هذا أننا إذا أردنا للتخطيط أن يحقق الوفرة فلابد من ابتعاد العاملين عن بواعث الربح ـ لابد من تحولهم إلى خدمة مصالح المستهلك ويقتضى هذا قيام الدولة ، نفسها ، بأمور الصناعة ، أو إيجاد أشخاص يهتمون بالجمهور ، لا بالربح . غير أن هذا الوضع يضرب « الاستثمار الخاص » فى الصميم . فهو يتطلب شكلا من أشكال « الاشتراكية » وقد تقتصر هذه الاشتراكية على الجهاز الادارى وحده الذى قد تديره الدولة وقد لا تديره وإنما تسلمه إلى هيئات خاصة أو لجان من المديرين غير المتحيزين الذين يتم تعيينهم بإشراف الدولة .

بيد أن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، فهناك مطلب آخر : يجب ألا يتم التخطيط داخل كل صناعة باعتبارها وحدة قائمة بذاتها إنما يراعى وضع جميع المصادر الإنتاجية فى خدمة وجوه النشاط المختلفة ، وبهذا يتحقق أكبر قسط من مطالب المستهلك واحتياجاته . أما إذا قام التخطيط بتنظيم كل صناعة باعتبارها وحدة منفصلة قائمة بذاتها فستظل المنافسة كما هى ، بفارق واحدهو أنها ستنتقل إلى ميدان أكبر . وستضيع مصادر هيئة الغاز وهى تحاول حث المستهلكين على استهلاك مزيد من الغاز . أما هيئة الكهرباء فستظل تلح عليهم لاستهلاك المزيد من الكهرباء وستحاول كل هيئة مشرفة العمل على زيادة استهلاك سلعتها ، دون اعتبار لأثر هذا فى الصناعات الأخرى .

تلكم هى نتيجة التخطيط الجزئى بالصورة التى تم بها فى بعض الميادين ولكن من الواضح أن هذه النتيجة غير مرضية فهى تؤدى إلى الضياع والتبديد اللذين يحدثان فى ظل « المنافسة الاحتكارية » وفى ظل نظام الملكية الخاصة ، والإشراف الخاص . ولكى نشبع أكبر قسط من مطالب المستهلكين يجب أن يكون هناك تشابك واندماج بين الصناعات فى ظل التخطيط . لا أن تكون كل صناعة وحدة منفصلة قائمة بذاتها .

والتخطيط الذى من هذا النوع يتلاءم كل الملاءمة مع توزيع المسئوليات بين السلطات الإدارية المختلفة ، التى تتولى كل واحدة منها فرعا محدداً من فروع الصناعة . ولكن يجب على كل سلطة أن تعمل وقد وضعت نصب عينيها هدفا عاما مشتركا ، وتقوم بصياغة هذا الهدف

وذاك البرنامج سلطة تنسيقية تشمل جميع فروع الصناعة . موجز القول أن هذه الأوضاع تتطلب خطة اقتصادية قومية كما هى الحال فى روسيا السوفيتية .

ولكن ، ما أن يصبح هذا المبدأ قاعدة مسلم ما بها حتى تبرز عدة مشاكل . فالرأسمالية تقبل طريقة توزيع الدخول بصورتها التقليدية ، وهى تقوم بمهامها على هذا الأساس . وهى تتيح سلعها لسوق موجودة بالفعل.والواقع أن كل منتج رأسمالى (أو مجموعة من المنتجين الرأسماليين) يحاول اخضاع الطلب لصالحه . وهو يعرف جيداً أن المستهلكين إذا اشتروا المزيد من سلعه فإن هذا سيؤثر على إنتاج الصناعات الأخرى ، إذ أن طلبهم سيقل عليها . خلاصة القول أن المنتج الرأسمالى يقبل طابع « الدخول » على علاته .

ولكن ما أن يحل الإنتاج فى ظل الملكية العامة محل الإنتاج الرأسمالى حتى تظهر قيم ومقاييس جديدة . فالدولة التى توجه الصناعة لخدمة الصالح العام لا تقبل الأوضاع السائدة لمطالب المستهلكين ، فهى تفكر : هل سيرتفع مستوى الرفاهية الاجتماعية إذا هى عمدت إلى تغيير نظام الطلب ؟ معنى هذا أن على الدولة أن تفكر فى الاحتياجات لا مجرد الطلب الذى يخضع لتوزيع الدخول التقليدى .

فإذا فكرت الدولة فى الاحتياجات اكتشفت أن توزيع الدخل ليس على ما يرام . وتستطيع الدولة فى بعض الحالات أن تترك التوزيع القديم للدخول كما هو ، بيد أنها تحاول التخفيف من نتائجه عن طريق

الضرائب ، التى تستغل فى تمويل الخدمات الاجتماعية ، وهكذا تستطيع الدولة أن توفر للمستهلكين الفقراء خدمات مجانية (كالتعليم الأولى) ، أو خدمات بأجر زهيد كإنشاء عمارات التمليك. وتستطيع أيضاً ـ بدلا من الطريقتين السابقتين أن تخصص دخلا للعجزة ، أو المتعطلين ، أو المرضى ، وتدعهم ينفقون دخلهم كيفما شاءوا . والواقع أن الدولة الحديثة تنتهج السبيلين ، بيد أن هناك ميلا ، فى نفس الوقت ، إلى تعديل نظام الضرائب بحيث يدفع الفقراء جزءا من تكاليف الخدمات العامة . والسبيل إلى ذلك رفع الضرائب غير المباشرة ، أو فرض مساهمات إجبارية عن طريق نظم التأمينات الاجتماعية .

وتستطيع الدولة تعديل النظام الحالى للأجور ، ولكن إلى حد محدود ، وذلك عن طريق آخر غير طريق الضرائب . فنى مقدور الدولة فرض الحد الأدنى للأجير . غير أنها لا تستطيع تطبيق هذا المبدأ إلا فى ميدان الصناعات التى تدفع أجورا زهيدة جدا ـ ومن ثم يتعذر تطبيقه التطبيق الكامل فى ظل الرأسمالية ـ نظرا لاعتبارات دولية كثيرة .

فالأجور إذا ارتفعت فى بعض الصناعات بقرار من الدولة أدى هذا إلى تخفيض عدد العاملين فى هذه الصناعات (وقد لا يخفض العدد إذا أعادت الصناعات تنظيم نفسها بطريقة أكثر كفاءة ، كما حدث إبان نظام الغرف التجارية ، غير أن الصناعات العادية توفر عدد العمال فى حالة فرض نظام الأجور المرتفعة) . والواقع أننا إذا رفعنا أجور العمال فى بعض الصناعات الأخرى فإن طلبات المستهلكين ستزيد فى

الصناعات الثانية عنها فى الصناعات الأولى (التى سترفع أثمـان منتجاتها نتيجة لرفع أجور عمالها) وقد لا يحدث هـــذا ويتحول الطلب إلى الأسواق الخارجية بدلا من الأسواق المحلية .

بيد أن الوضع سيختلف فى حالة ما إذا ارتفعت الأجور فى جميع الصناعات فى وقت واحد . ولا يعنى هذا أن الناس سيكفون عن شراء المنتجات المصنوعة فى الخارج . فهم سيعمدون إلى ذلك إذا لم تتأقلم العملات الأجنبيـة مع الصلة الجديدة بين تـكاليف الإنتاج فى الداخل وتكاليفه فى الخارج . فإذا حدث هذا التأقلم بالفعل سيتحول الطلب من الصناعات التى تدفـع أجورا كثيرة إلى الصناعات التى لا تدفع أجورا مرتفعة . وقد يؤدى هذا إلى تعديل نظام الصادرات والواردات ، فالصنـاعات التى لا يكلفهـا عمالها الـكثير سترفع نسبة صادراتها ـ أما الصناعات الأخرى فستقل صادراتها ويحدث العكس فى الواردات .

والذى يهمنا هنا أن الدولة إذا رفعت الأجور بمقتضى القانون فإن هذا سيؤدى إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات وإلى انكماش الأرباح وعدد العمال (ونحن نفترض هنا وجود نقد أجنبى ثابت) وستكون النتيجة أن تقابل إجراءاتها بمعارضة شديدة . وهذا لايصلح لنظام العملات القابلة للتكيف ـــ غير أن هذا النظام نفسه سيؤدى إلى تعديل الطلب على السلع والخدمات المختلفة ، وسترتفع الأرباح ويرتفع عدد العمال فى بعض الصناعات ـــ بينما تقل الأرباح ـــ وعدد العمال فى

الصناعات الأخرى . معنى هذا أن الصناعات التى ستتأثر بالقانون تأثراً ضاراً ستعارضه معارضة شديدة . وليس هناك مايضمن لنا أن القانون سيفيد الصناعات التى تريد رفع انتاجها لخدمة الصالح العام .

وسيؤدى رفع الأجور إلى نتائج أخرى أيضاً . فأسعار البيع لن ترتفع بالنسبة التى ترتفع بها الأجور (إذ أن تكاليف الإنتاج الأخرى غير الأجور ستظل كما هى) . فإذا ظل عــدد العمال كما هو وارتفعت أجورهم فإن معنى هذا أن دخولهم ستزداد بينما لا تزداد دخول المؤجرين وأصحاب الفوائد والأسهم . وسيؤدى هذا إلى تعديل الطلب ، لصالح المجتمع بالطبع ، إذ أن الطلب سينتقل من الأغنياء إلى الفقراء الذين زاد دخلهم بزيادة الأجور .

غير أن هذا لا يحدث فى حالة الصناعات التى تحتاج إلى رأس مال كبير وعمال أقل . فعندما ترتفع أجور العمال يصبح رأس المـال رخيصاً ، ويضطر رجال الأعمال إلى الاعتماد على الآلة وسيزداد الطلب على رأس المـال . غير أن أرباح أصحاب الفوائد والأسهم والمؤجرين ستقل ، كما أسلفنا ، ومن ثم ستقل المدخرات ولهذا يطالب أصحاب القروض بنسبة أكبر من الفوائد — وسيكون لهذه النسبة نتيجتان . فستؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وهذه بدورها ترفع ثمن السلعة ، وبذلك نقضى على جزء من المنفعة التى حصلنا عليها حين رفعنا أجور العمال وزدنا الطاقة الشرائية ، كما أنها ستقضى على ارتفاع سعر الأيدى العاملة بأن تجعل رأس المال أشد ندرة وهكذا نقضى على الاتجاه نحو

الآلة — وعلى الاتجاه نحو استخدام عدد قليل من العمال فى الإنتاج .

من هذا نرى أن الدول الرأسمالية التى تريد رفع الأجور دون توفير العمال ، لاتنجح كثيراً فى مهمتها . وهى لاتستطيع أن تفعل شيئاً على الاطلاق مالم يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام النقد الأجنبى ليتأقلم مع نظام التكاليف الذى تغير[1] وحتى لوفرضنا أن النقد تأقلم بالفعل فإن رفع الأجور سيؤدى فوراً إلى تخفيض عدد العمال واحلال الآلة محلهم ، كما سيؤدى بمرور الوقت إلى رفع الأسعار وبذلك لن يستفيد العمال من ارتفاع أجورهم لأنهم سيشترون السلع بثمن مرتفع .

وإزاء هذه العقبات تتردد الدول الرأسمالية كثيراً قبل الشروع فى رفع الأجور . وتعتبر استراليا البلد الوحيد الذى انتهج سياســـة رفع الأجور على نطاق واسع وعندما ارتفعت الأجور رفعت استراليا الرسوم الجمركية لكى تحول دون دخول الواردات . وهكذا استطاع عمـال المصانع أن يحصلوا على أجور مرتفعة — غير أن هذا تم على حساب المزارعين الذين اشتروا السلع المصنوعة بأثمان مرتفعة دون أن تتاح لهم فرصة بيع انتاجهم الزراعى بثمن مرتفع فى الأسواق الخارجية وهكذا يحول المزارعون باعتراضاتهم دون ارتفاع الأجور عن حد

---

(١) والواقع ان هذه الدول تستطيع أن تنفذ خططها فى ظل نظام ثابت للعملة اذا استطاعت أن ترفع الرسوم الجمركية بحيث تحول دون دخول الواردات وقد فعلت استراليا هذا عندما طبقت نظام الحد الادنى للاجور تطبيقا شاملا من أجل رفع الاجور .

معين غير أن هذا الحد المعين نفسه يكفى لكى يتقاضى العمال أجوراً مرتفعة . بيد أن بلداً كبريطانيا لا يستطيع تحقيق هذه الغاية لافتقارها إلى التوازن بين الإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى .

وإزاء هذه العقبات ، تضطر الحكومة « التقدمية » التى تريد تحسين دخول الطبقات الفقيرة — تضطر إلى التوسع فى الخدمات العامة بدلا من رفع الأجور . غير أنها تصادف ، بدورها عقبات قاسية . فالأمر يتطلب حكومة قوية جداً — حكومة تستطيع أن تفرض على الأغنياء نسبة من الضرائب تكفى لاحداث تعديل ملموس فى توزيع الدخل بين الطبقات . والمعروف أن الرأسمالى — فى الدولة الرأسمالية — هو الذى يملك سلطة تشغيل العمال ، وسيتوقف استعداده لتشغيلهم على على ثقته فى الربح . وستتزعزع ثقته عندما يرى الحكومة تتبع — فى رأيه — سياسة « المصادرة » وإذا به يوفر بعض العمال وبذلك يقضى على الطاقة الشرائية التى حاولت الحكومة توفيرها للطبقات الفقيرة .

والواقع أن من المتعذر — فى ظل الرأسمالية — تعديل التوزيع القائم للدخول تعديلا ملموساً — فهذا التوزيع ثمرة نظام الربح الذى لا يتقيد بقيود . وإذا أرادت الدولة إحداث تغيير النظام الاقتصادى بدلا من الاكتفاء بتعديلات طفيفة وستكتشف أنها لا تستطيع ترويض الرأسمالية بحيث تخدم مطالب الشعب الحقيقية ، وستختار أحد أمرين : الكف عن بذل المحاولات لإشباع مطالب الشعب الحقيقية أو شن هجوم مباشر على الرأسمالية نفسها . وواضح جداً أن الدولة إذا الغت الرأسمالية

واستبدلت بها نظام الإنتاج الموجه الذى يخضع للإشراف الجماعى فستنتح أمام الشعب آفاقاً لا حدود لها ، ومن ثم يستطيع اشباع احتياجاته الحقيقية . ولن يكون هناك غير قيد واحد ، ألا وهو طاقة المجتمع الإنتاجية .

فلنفترض أن الرأسمالية الغيت وحل محلها الإنتاج الجماعى الموجه ، الخاضع للملكية الجماعية ؟ ما الذى يحدث حينئذ ؟ إن فى حوزة المجتمع مصادر إنتاجية معينة ، وهو ينوى استغلال هذه المصادر بأكملها لكى يسد المطالب التى يعتبرها عاجلة وهكذا يشرع فى توزيع المصادر على أوجه الإنتاج المختلفة تبعاً لأهمية هذا الإنتاج أو ذاك .

فما الذى يحدث بعد ذلك ؟ تستطيع الدولة أن تستعيض عن نظام الدخل النقدى بنظام البطاقات سواء فى السلع أو الخدمات ، والتى تقدمها للمواطنين تبعاً لاحتياجاتهم المختلفة . وقد تطبق الدولة هذا النظام على عدد كبير من السلع والخدمات — غير أنها لا تستطيع تطبيقه بحيث يشمل الغالبية العظمى منها . فبالرغم من أن الجميع يشتركون فى حاجتهم إلى بعض المطالب الأساسية ، إلا أن هناك مطالب يختلف فيها الناس باختلاف أمزجتهم وميولهم . وعندما نشبع المطالب الأساسية فليس معنى هذا أننا أشبعنا جميع المطالب الإنسانية ، فهناك مطلب هام بعد المطلب الأساسى — ألا وهو السماح للناس بالاختيار . إن الجميع يطلبون الضروريات التى لاغنى عنها — غير أن الجميع أيضاً فى حاجة إلى كماليات معقولة ، غير أن الكماليات التى يطلبها « ا » تختلف عن الكماليات التى يطلبها « ب » .

لهذا ــ إذا كان من المستحيل على أى شخص أن يحصل على كل الأشياء التى يرغب فى الحصول عليها لو أعطيت له بدون مقابل (وهذا مستحيل بالطبع) فإن الحل الوحيد يتلخص فى وضع الأسعار على السلع وترك الناس يشترون مايحتاجون إليه . غير أن احتياجات الناس قد تتقيد بما هو موجود فى السوق فقط ــ وهو مايحدده الاقتصاد الموجه .

غير أن الاقتصاد الموجه ــ الذى يهدف إلى إشباع مطالب البشر ، سيهتم أول مايهتم بالمطالب الأساسية ــ ثم يهتم بعد ذلك برغبات الناس ، مع احتفاظه بحقه فى منع إنتاج السلع الضارة كالأفيون مثلا ، أو وضع أثمان مرتفعة على السلع التى يريد أن يقبل الجمهور عليها . وهكذا ستجند الدولة موارد الإنتاج الفائضة عن المطالب الأساسية فى إنتاج السلع التى يرغب فيها المستهلكون .

ولكن ــ ماهى رغبات المستهلكين ؟ إن رغباتهم تخضع - إلى حد كبير - لدخولهم . وبمعنى آخر : ان مطالب المجتمع ككل تخضع لطريقة توزيع الدخول فيــه . وعلى الدولة ألاتتدخل فى أذواق مواطنيها ومطالبهم ، يكفيها أن تحدد مستوى معيناً للأكل ، والمشرب ، والملبس ، والمسكن ، والتعليم ، وأن تعمل على عدم تشجيع النــاس على استهلاك الأشياء الضارة . وهى لاتفضل ، بالقوة ، سلعة على أخرى ــ كل مايهمها هو إنتاج سلع تحقق أكبر قدر من الإشباع . ومن أجل هذا تنشد المساواة والعدالة فى الطاقة الاستهلاكية بما يتفق وإمكانيات الإنتاج .

فإذا أردنا تطبيق هذا فى ميدان الاقتصاد الموجه شرعنا فى اتخاذ خطوات ثلاث فلابد :

أولا تصفية كل الدخول التى يحصل عليها أصحابها دون بذل أى جهد . فهذه الفئة تملك وسائل الإنتاج — أو تتمتع بامتيازاتها لأنها تستثمر رأسمالها وقروضها .

ثانياً : أن نضمن لكافة المواطنين حداً أدنى الدخل ؛ سواء فى صورة سلع أو نقود أو سلع ونقود فى نفس الوقت ، على أساس إشباع احتياجاتهم الأساسية .

ثالثاً : توزيع الإنتاج الفائض توزيعاً يتناسب - بقدر الإمكان - مع مدى مايقدمه كل منتج من خدمات على ألايتعدى هذا حداً معيناً - وإلا فسنعود إلى الفوارق الطبقية وفى صورة جديدة .

إن توزيع الدخل بهذه الصورة ليس وليد نظريات مثالية : فهو أفضل توزيع يمكن تطبيقه فى المراحل الأولى للاقتصاد الموجه الذى يعتمد على الملكية الخاصة . وعندما يطبق هذا التوزيع بالفعل - فسيؤثر على طبيعة الطلب ، وسيستجيب الإنتاج لطبيعة هذا الطلب .

ولاشك أن تخطيط نظام تخف فيه المظالم أيسر من تخطيط نظام تتضح فيه الفوارق بصورة بشعة . وفى ظل هذا النظام الذى نشير إليه ستجند جميع الموارد الإنتاجية — ولن يهمل أى مورد إنتاجي اللهم إلا إذا كان من الأفضل - اقتصادياً - نبذه وإحلال إنتاج آخر محله لإشباع المطالب والرغبات . ولن يكون هناك تعطل ، اللهم إلا التعطل المؤقت وهو ظاهرة لابد من وجودها فى ظل نظام اقتصادى . وستستغل الموارد الإنتاجية بما فيها كافة الطاقات البشرية — إلى أقصى حد ممكن ، ونقصد

بذلك : إلى الحد الذى يجب أن تقف عنده ليستمتع النـاس بعد ذلك بوقت فراغ يحتاجون إليه أكثر من حاجتهم إلى مزيد من السلع . ولن يتقيد إنتاج السلع المفيدة إلا بالإمكانيات الفنية ورغبة الناس فى الاستمتاع بوقت الفراغ . وسيحقق الناس ــ داخل هذا النطاق ــ أكبر قدر ممكن من الإنتاج المستمر ــ وهذا أمر يتعذر تحقيقه فى ظل الرأسمالية ذلك لأن إنتاج السلع أو عدم إنتاجها إنما يخضع ــ فى الرأسمـالية ــ لباعث الربح لا باعث خدمة المجتمع .

لقد كان حديثى كله ، فى الصفحات السابقة حديثاً نظرياً ، ولـكن ، من الواضح أننى وضحت بقيه مايحدث اليوم فى الاتحاد السوفييتى . نحن لا ننكر أن مستوى المعيشة فى الاتحاد السوفييتى منخفض جداً ــ وهو أقل بكثير من المستويات الموجودة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة . غير أن الاتحاد السوفييتى ينتج كل مايستطيع إنتاجه بالفعل فى ظل إمكانياته الإنتاجية ، وهذه الظاهرة معدومة ، بطبيعة الحال ، فى البلدان الرأسمالية بأكملها .

أضف إلى هذا أن نظام التخطيط فى الاتحـاد السوفييتى لا يحقق أكبر قدر من الإنتاج فحسب ، وإنما يحقق أيضاً أكبر قدر من الرفاهية . وهو لا يكتفى بإنتاج كل ما تتيحه له إمكانياته الفنية ــ وإنما يقوم بعد ذلك بتوزيع الإنتاج على خير وجه ممكن . والاتحاد السوفييتى مضطر ، فى الوقت الحـالى ، إلى تقييد مستوى المعيشة لـكى يوفر مستوى أعلى فى المستقبل ، ذلك لأنه فى حاجة إلى كميات هائلة من رأس المال لتصنيع ذلك البلد الضخم المتأخر . ومما يقف عقبة فى طريق التقدم الاجتماعى

اضطرار الاتحاد السوفييتى إلى تزويد نفسه بأسلحة كثيرة جداً لكى يحمى أرضه فى هذا العالم الذى تتهدده الحروب بيد أن الاتحاد السوفييتى بالرغم من هذه العقبات كلها لا يوقع مواطنيه فى هوة الفقر الذى لا لزوم له، فهو يستغل كل الطاقات الإنتاجية الموجودة فى حوزته ، وهذا شىء لا تفعله الرأسماليات « الحرة » مثل بريطانيا وأمريكا .

ولكن ، رب سائل يسأل : فما رأيك فى الرأسماليات الموجهة — وهى رأسماليات الدول الفاشية كألمانيا وإيطاليا ؟ ألم تطبق ألمانيا خطة « الاكتفاء الذاتى» وكادت بذلك تقضى على البطالة وتجند جميع موارده الإنتاجية ؟ والجواب هو : نعم ، لقد حققت ذلك إلى حد ما . غير أن هناك نقطة اختلاف على جانب كبير من الأهمية . لقد خففت ألمانيا أزمة التعطل بفضل سياسة إعادة التسلح وإيجاد اقتصاد قوى يحقق الاكتفاء الذاتى فى زمن الحرب - كانت ألمانيا تسعى إلى تشغيل المواطنين وإيجاد عمل لهم ، ولكن لكى يزداد سلطانها العسكرى ، أما الاتحاد السوفييتى فكان يهدف — من وراء تشغيل الجميع — إلى رفع مستوى الجميع .

وقد يقول قائل : ولكن ، ما أهمية الهدف ما دام يحقق لنا تشغيلا كاملا أو شيئاً من هذا القبيل ؟ والجواب هو : إن طبيعة الهدف تهمنا إلى حد كبير — وذلك لسببين : فطريقة ألمانيا فى تشغيل الجميع لم ترفع مستوى المعيشة . وإنما أدت إلى خفضها ، ذلك لأنها أخضعت الموارد الإنتاجية للمطالب العسكرية ، وأحالت نظام الإنتاج بأكمله إلى نظام

يفتقر إلى الكفاءة ، فلقد أصرت على أن تصنع فى الداخل سلعاً يمكن شراؤها من الخارج عن طريق التبادل . والواقع أن التشغيل الكامل لا يهدف بالفعل إلى تحقيق التشغيل الكامل ، وإنما إلى رفع نسبة الإنتاج وتحسين طريقة توزيع الإنتاج على الشعب . ليس التشغيل هدفاً فى حد ذاته — وإنما هو وسيلة تؤدى إلى غاية . يجب أن يكون التشغيل وسيلة تؤدى إلى تحقيق الرفاهية . بيد أن ألمانيا لم تفعل ذلك وإنما استغلته لتسلب الدول الأخرى وتنهبها بقوة السلاح .

وواضح أن تخطيطاً من هذا النوع قد يظهر فى بريطانيا . والواقع أننا اتخذنا فى بريطانيا إجراءات طارئة لمواجهة الأزمات الخاصة . فلدينا هيئات التسويق الزراعية ، والقوانين الخاصة بمناجم الفحم — ونظم الإشراف التى أقرتها هذه القوانين ، ولدينا اتحاد الصلب — وصندوق تسويات النقد الأجنبى — وعديد من التنظيمات الجديدة التى تتصل بالتخطيط من قريب أو بعيد . ولقد ضمنت الكتاب دراسة «لتجربة روزفلت» لأن تاريخ هذه التجربة يلقى ضوءاً على أسلوب هـذا النظام الذى يشبه التخطيط — والذى تم فى ظل نظام رأسمالى يشبه نظامنا من عدة وجوه ، ولأن هذه التجربة تخالف التجربة الفاشية ، وتخالف تجربة الاتحاد السوفييتى .

ولقد ختمت الكتاب بفصل موجز عن « التخطيط » البريطانى ، غير أننى لم أزد عن وضع خطوط عامة . فإذا أراد القراء دراسة كاملة لهذه النقطة فليرجعوا إلى كتابى « أسس التخطيط الاقتصادى » وفيه ناقشت بإسهاب المشكلة من جميع نواحيها فيما يتعلق ببريطانيا بالذات .

الفصل الثانى

الاتحاد السوفيتى والتخطيط الاشتراكى

بالرغم من أن بلدانا أخرى غير الاتحاد السوفيتى — قد اهتمت أخيراً بالتخطيط ، وأدخلته على نظامها الاقتصادى — إلا أن روسيا السوفيتية هى الدولة الوحيدة التى أقدمت على خطة كاملة لخلق اقتصاد موجه . ومن أجل هـــذا نرى لزاما علينا أن نهتم بالمثل الذى ضربته روسيا. ولـكن ، علينا قبل أن نشرع فى الـكلام عن إنتصارات التخطيط هناك أن نبحث فى أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين المشاكل التى واجهت الاتحاد السوفيتى والمشاكل التى واجهت دولا أخرى — خاصة دول أوروبا الغربية — وأمريكا الشمالية التى تعتبر من الدول المتقدمة من حيث التصنيع والثروة والثقافة .

لا شك أن هناك بعض أوجه الاختلاف الكبير . فالتخطيط الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى جاء نتيجة طبيعية للحرب — والثورة — والحرب الأهلية والحصار الاقتصادى .

وقد كان النظام القيصرى القديم يسود روسيا قبل هذه الفترة ويتميز هذا النظام بوجود فوارق ومتناقضات صارخة بين تصنيع واسع النطاق وانتاج زراعى على درجة كبيرة من التأخر . وانهار هذا

النظام — بفعل الحرب — بأسرع مما انهارت النظم الاقتصادية الأخرى الموجودة فى الدول المعتدية الأكثر تقدما . وقد لعب هذا الانهيار الاقتصادى دورا كبيرا فى الحاق الفشل بروسيا — وتمهيد الطريق للثورة . غير أن الثورة ورثت بهذا نظاما اقتصاديا يفتقر إلى الكفاءة، والواقع أنها ورثت حطام النظام الذى ساد روسيا قبل الحرب وسيطر البلاشفة على بلدتحطم على صخرة الحرب ، بلد يفتقر إلى المنتجات التى يتطلبها الاستهلاك العاجل — كما يفتقر إلى انتاج جديد يساعد على إقالته من عثرته .

أضف إلى هذا أن الظروف التى لابست ثورات ١٩١٧ أنذرت بتفاقم الأوضاع فى المستقبل، وحدث الانهيار الاقتصادى بسرعة فى ظل لفوف وكيرنسكى . واضطر البلاشفة — فى السنوات الأولى لتسلمهم زمام السلطة — إلى مواجهة حرب أهلية زاد من حدتها وجود تدخل أجنبى وحصار اقتصادى . وكانت البلاد مفتقرة إلى الوسائل التى تساعدها على الاحتفاظ بما تبقى من وسائل الانتاج — ولم يكن بمقدورها أن تصطنع وسائل جديدة ، ولم يكن بمقدورها استيراد وسائل الانتاج من الخارج . كان أقصى ما يمكن عمله هو ضمان استمرار العمل فى المصانع والمناجم والسكك الحديدية بطريقة أو بأخرى غير أن الطاقة أخذت تتضاءل فى هذه الميادين ، يحدث هذا عندما يشيخ مصنع من المصانع أو يصيبه التخريب والتدمير . وكان أقصى ما يمكن عمله أيضاً هو الاعتماد على المزارعين لانتاج المواد الغذائية حتى لا يموت الشعب من المجاعة .

ومما زاد من حدة المشكلة افتقار روسيا إلى الفنيين وأصحاب الحرف وافتقارها إلى الأشخاص الذين يستطيعون إدارة الأعمال وتصريف الأمور ، وإلى الخبراء فى شئون الحكم ، وميادين التنظيم الاقتصادى وعندما اندلعت نيران الحرب الأهلية لم يكن هناك من الموظفين ما يكفى الخطط الطويلة الأجل ، وإنما انصرفوا إلى الشئون العاجلة واضطروا إلى تأجيل المشروعات الخاصة باعادة البناء الاقتصادى ، ولم يكن هناك أمل فى وضع تخطيط اقتصادى إلا بعد أن ينتهى الصراع ، وأحس الزعماء الشيوعيون بأن فى مقدورهم أن يتريثوا ويستولوا على الموارد الاقتصادية المنهارة ووعدوا الشعب ببناء الوطن من جديد وفقاً للآمال التى رسموها .

بيد أن المهمة الأولى انحصرت فى إبعاد شبح المجاعة — وكان عليهم أن يؤجلوا الخطط الطويلة المدى إلى أن يتغلبوا على الانهيار الوشيك الوقوع . غير أن لينين شرع فى وضع تخطيط بمجرد انتهاء الحرب — واختار ميدان الكهرباء . لقد اختار البلاشفة الطاقة الكهربائية باعتبارها البوابة التى تفضى إلى الاقتصاد الموجه ، وهو اختيار له دلالته . لقد وضع لينين الخطة لتنمية الطاقة الكهربائية فى روسيا بأكملها ، ووضع هذه الخطة موضع التنفيذ ؛ إلا أن التخطيط لم يطبق فى الميادين الأخرى كان عليهم أن يتريثوا نزولا على مطالب المستهلكين الذين كانوا فى حاجة إلى أقصى ما يستطيع الاقتصاد المتعثر إنتاجه .

وهكذا انتهت فترة « شيوعية الحرب » ، لتحل محلها السياسة

الاقتصادية الجديدة وتعتبر هذه السياسة عود ـ مؤقت ـ لمبدأ تشجيع التجارة الخاصة والانتاج الخاص دون وجود تخطيط. غير أنها لم تكن رجوعا إلى السياسة الرأسمالية — إذ أن الدولة تدخلت وأعادت تنظيم الصناعات الضخمة وأشرفت عليها وأدارتها، ولم تكن هناك احتكارات خاصة للتجـــارة الخارجية وإنمـا كانت الاحتكارات عامة. أما تجارة القطاعى فكانت فى أيدى هيئات تعاونية تخضع لاشراف الدولة ويتم تنسيق العمل بينها وبين متاجر الدولة. أضف إلى هذا أن الحكومة السوفيتية لم تخفف من قبضتها السياسية لحظة واحدة، ولهذا كان من الممكن تعديل بعض الامتيازات أو رفضها بما يتمشى مع الهدف الأكبر ألا وهو رفع نسبة إنتاج السلع الأساسية. والواقع أن «السياسة الاقتصادية الجديدة» تنازلت ـ مؤقتا ـ عن بعض الامتيازات الضخمة للتجار ولصغار المنتجين وبذلك عادت بهؤلاء إلى «بواعث الربح» التى تدفع عجلة الانتاج. والواقع أن السياسة الاقتصادية الجديدة أعادت «السوق» إلى الوجود ـ كما أعادت «نظام الأسعار» كوسيلة لإنتاج السلع وتوزيعها غير أن هـذه الأساليب «الرأسمالية» كانت تخضع السلطان السياسى الشيوعى. والواقع أن حال الرأسمالية فى ذلك الحين أشبه بحال المستأجر الذى يستطيع صاحب المنزل طرده؛ وهكذا لم يقيض لها أن تفرض نفوذها وسلطانها الاقتصادى.

وهكذا نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة فى التغلب على أزمات روسيا الداخلية ومهدت الطريق للتخطيط السليم. وسارع خلفاء لينين

إلى بذل جهود جبارة من أجل التخطيط وبذلك مهدت ، السياسة الاقتصادية الجديدة ، الطريق أمام خطة السنوات الخمس الأولى .

وواضح أنه ليس هناك مايدعونا إلى الظن بأن إدخال التخطيط فى بلدان الغرب يتطلب ظروفا مشابهة للظروف التى مرت بها روسـيا . إذ أن إيجاد ظروف مشابهة يقتضى وجود حرب أهلية أيضاً . ولن تحل الفوضى الصناعية بالبلد الناهض (وهى الفوضى التى فشت فى السنوات الأولى للثورة الروسية) إلا إذا مر بمعركة تخريبية تستمر لأمد طويل وحتى لو فرضنا مثل هذه الفوضى ـ وتصورنا حلول الدمار بالجهاز الانتاجى لبريطانيا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة ـ فان هذا الجهاز سينتج ـ مع ذلك ـ أضعاف ما أنتجته روسيا فى أعقاب الحرب .

فاذا انتقلنا إلى انتاج المواد الغذائية وجدنا أن روسيا تتفوق فى هذا الميدان على بريطانيا وألمانيا ، بل تتفوق على الولايات المتحدة . وقديظن الغرب بمقاييسه أن روسيا تجوع ، غير أنها لاتجوع فى الواقع . لاشك أن روسيا واجهت مشكلة وهى تحاول تزويد سكان المدن بالطعام اللازم لهم ، غير أن معظم أفرادها ـ لحسن الحظ من الفلاحين الذين يعيشون فى مناطق زراعية ، ولذلك لم تواجه روسيا مشكلة كتلك المشكلة التى يمكن أن يواجهها مجتمع حضرى يتعرض لأزمة اقتصادية . وكانت روسيا تملك ، فى ذلك الحين ، الوسائل التى تساعدها على انتاج المواد الغذائية ـ بالرغم من أنها افتقرت الى جميـع أنواع الأجهزة الزراعية . واستطاعت روسيا ـ فى أحلك ساعاتها أن تعيش على مواردها المحلية . نحن لاننـكر أنها عانت من المجاعات ـ وأن مستوى المعيشة كان متدهورا

فى كل مكان ـ غير أنها لم تواجه شبح المجاعة الشاملة التى يمكن أن تتعرض لها بريطانيا اذا حرمت مواردها التى تأتيها من الخارج .

وأدى هذا إلى تعديل طابع المعركة الروسية تعديلا جوهرياً. فالجانب الصناعى للسياسة الاقتصادية الجديدة يهدف إلى تزويد المزارعين بالسلع المصنوعة فى مقابل المواد الغذائية التى ينتجونها . ولهذا اضطرت الدولة إلى تعبئة موارد الانتاج الضخم ـــ وإلى رفع مستواها . وهكذا أسفرت السياسة الاقتصادية الجديدة عن « تخطيط جزئى » للصناعة الواسعة النطاق . وبفضل هذه السياسة أيضاً ارتفعت نسبة المواد الغذائية بحيث لم تعد روسيا تخشى المجاعة وما تنطوى عليه من خطر للعهد الجديد واستطاعت أن تتخذ « التخطيط الجزئى » المشار إليه أساساً لتخطيط شامل يحتضن الصناعة بأكملها . غير أن الصناعة الموجهة ألفت نفسها ـــ بادئ الأمر ـــ فى مواجهة زراعة غير موجهة ولكن ما أن استقرت الأوضاع فى ميدان الصناعة حتى سارع ستالين (قبل الوقت المناسب) إلى التوسع فى التخطيط بحيث يشمل الزراعه أيضاً . وقبل إن من العسير تخطيط الانتاج الزراعى بنفس الضخامة التى تم بها التخطيط الصناعى فى ظل الآراء الأمريكية . وشرعت الدولة فى تكوين مزارع جماعية ضخمة وشغلت بها أراض لم تزرع من قبل . بيد أن المسئولين اعترفوا بأن هذه الخطوات ماهى إلا انتقال فجائى متطرف من مرحلة البدائية إلى مرحلة التقدم فى أعلى مراتبه . ورضى ستالين ، فيما بينه وبين نفسه ، بالمبدأ « الجماعى » بمعنى أنه رضى بوجود طائفة تعاونية تقوم بمهام الزراعة بطريقة مشتركة ، مع احتفاظها فى نفس الوقت ، ببعض آثار النظم

القديمة من امتلاك لبعض الحيوانات والآلات — وحق الأفراد — أحياناً — فى زراعة رقع من الأرض ملحقة بالمزارع الجماعية .

وواضح الآن إن من المستحيل فرض نظام المزارع الجماعية ـ بشكلها الروسى ـ فى بلدان الغرب ذات التاريخ الزراعى التقليدى . فالمزارع الجماعية فى روسيا وليدة اقتصاد زراعى بدائى ، اقتصاد لم يفقد،ولم ينس ملامح نظام الرق ونظام الاقطاع . ولهذا لا يمكن ظهور المزارع الجماعية كنتيجة لمزارع متوسطة الحجم يستأجرها للمزارعين كما هو الحال فى بريطانيا . ولا يمكن ظهورها فى كندا . فإذا انتقلنا إلى ميدان الصناعة وجدنا أن الروس استطاعوا النسج على منوال الرأسمالية الواسعة النطاق وبخاصة الرأسمالية الأمريكية ، ذلك لأن الصناعات التى قامت فى روسيا القيصرية كانت من النوع المستورد ، وكانت تقلد البلدان الرأسمالية الناهضة تقليداً مباشراً .أما الزراعة الروسية فكانت بدائية،ولذا احتفظت بمعظم الملامح الجماعية للاقتصاد الريفى فى العصور الوسطى . وحاول الشيوعيون استغلال هذا المظهر الجماعى البدائى ، واستخدامه أساسا لمزارعهم الجماعية . حاولوا ذلك دون عبور فترة الانتقال ، التى تتمثل فى اقتصاد زراعى فردى متطور .

وكان التقسيم الطبقى فى روسيا أكثر وضوحاً منه فى بلدان الغرب وبخاصة فى المدن الروسية ، وفى القرى ظهر المزارعون الأغنياء الذين يستأجرون العمال ويتاجرون فى منتجات غيرهم إلى جانب منتجاتهم الخاصة ، وتألفت من هؤلاء طبقة وسط تشبه إلى حد كبير البورجوازية الصغيرة الموجودة فى البلدان الناهضة . غير أن الطبقة

الوسطى المتحضرة - التى تعيش فى المدن ، محدودة العدد ، وكانت تعتمد - إلى حد كبير - على الوظائف العامة الصغيرة وهكذا عندما انهار النظام الإدارى القديم تبدد نفوذها . فإذا انتقلنا إلى الفنيين الموجودين بالمصانع اكتشفنا أن معظمهم من الأجانب ، وقد اختفى عدد كبير منهم أثناء المعارك الثورية أما البروليتاريا فكانت محدودة العدد، إذا ماقورنت بفئة المزارعين وكانت طبقة متجانسة خاضعة للاستغلال وهى تختلف عن العمال الكادحين فى البلدان الغربية . وتمتعت هذه الطبقة بتماسك قلما تجده فى البلدان ذات الأشكال الصناعية المتنوعة ، وسبب ذلك أن المصانع الروسيه كانت من الضخامة بحيث تستوعب جموعاً غفيرة من العمال والواقع أن روسيا واجهت مشكلة ضخمة فيما يتعلق بالفنيين الخبراء فقد كانت تفتقر إلى العدد اللازم منهم - وهكذا تعذر عليهم أن تحقق الكفاءة الانتاجية على الوجه الذى ترضاه - غير أن هذا الوضع خدمها من ناحية أخرى ، إذ أنه حدد عدد أفراد الطبقة الوسطى التى كان من الممكن أن تشوه معنى الثورة ، كما أنه جعل البروليتاريا تعتمد على نفسها وبذا خلق استجابة اجتماعية أفاد منها خبراء النظام الإقتصادى الجديد ولقد كان من الممكن أن يصبح الشيوعيون أقل خشونة فى حملاتهم « لتصفية » المزارعين الأثرياء فى القرى لو كانت هناك - فى المدن - طبقة وسيطة من صغار البورجوازيين تنضم إلى هؤلاء المزارعين وتقاوم محاولات الشيوعيين لصبغ الأهالى بالصبغة البروليتارية .

وقد يقال إن هذا الوضع كان سيؤدى إلى نتائج طيبة، لأن «التصفية البشعة للمزارعين بمثابة صفحة سوداء فى تاريخ الثورة الروسية، اضف الى

هذا انها كادت تودى بالحكومة السوفيتية أيام مشروع السنوات الخمس والواقع أن روسيا استطاعت القضاء على عدد كبير من المزارعين الأثرياء غير أن سياستها أدت أيضاً إلى إبادة عدد هائل من الماشية خلال أحداث ١٩٣٠ - ١٩٣٢ . ولن يخفف من حدة القسوة التى تعرض لها الأثرياء من المزارعين فى ذلك الحين إلا الاعتراف بأن روسيا كانت وقتذاك بلدا بربريا فى كثير من النواحى غير أن « الواقعيين » فى الحزب الشيوعى سيقولون إن هذا القمع الخشن لا بد له من إعداد البخار اللازم لتسيير عجلة النظام الجديد ، وإن إبادة طبقة المزارعين الأثرياء خطوة لا غنى عنها لصبغ الفلاحين الروس بالصبغة الجماعية سواء من الناحية الفكرية أو العملية .

بيد أنى لا استسيغ هذا الجدل . إن عمليات القمع الوحشى التى تعرض لها الأثرياء من المزارعين ليست مقبولة أبداً من الناحية الأخلاقية أضف إلى هذا انها اجراء خاطئ من الناحية الاقتصادية فلقد قضت على عدد هائل من الماشية ، وهو عدد لا يمكن تعويضه الا بعد مرور أعوام كثيرة وبذلك عجلت بمجاعة عام ١٩٣٣ . ولست أهدف هنا الى مدح خطط ستالين الزراعية أو ذمها . وانما أريد أن أوضح مدى اختلاف المشاكل الزراعية فى أى بلد يكون فيه الأثرياء من المزارعين الفئة المسيطرة ، أو على الأقل الملاك لبعض الاقطاعيات أو الذين لهم مصالح فى البلد . ومهما يكن من أمر السياسة التى تتخذ فى ظل ظروف كهذه الا أنها لن تتضمن تصفية شاملة للمزارعين الأثرياء كما حدث فى روسيا أو انتهاج الأسلوب الزراعى المتبع فى مزارع روسيا الجماعية .

وهناك أيضاً نقطة اختلاف هامة بين المشكلة التى واجهت الروس عندما شرعوا فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس ، والمشكلة التى يمكن أن تواجه أية حكومة غربية متقدمه تريد وضع الاقتصاد الموجه موضع التنفيذ . فالزعماء الشيوعيون اضطروا ـ عام ١٩٢٨ ـ إلى وضع تخطيط للإنتاج الصناعى ، بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، إذ اضطروا أيضاً إلى صياغة البناء الصناعى الذى سيحقق هذا الإنتاج الموجه . ولهذا لم يكتفوا بتسيير عجلة الصناعة الموجودة بالفعل ، والعمل على تطويرها ، وإنما عمدوا إلى تحويل بلدهم إلى دولة صناعية ناهضة فى مدى سنوات معدودة . وكانوا مضطرين إلى هذا اضطرارا ، وذلك لأسباب عدة . إذ أن روسيا أرادت أن تحمى الشيوعية من عالم رأسمالى ناهض ، ولذا احتاجت إلى كيان صناعى ناهض ، أضف إلى هذا أن التصنيع المتطور كان أساس السلطان العسكرى فى ذلك الحين . وعلاوة على ذلك نادت الشيوعية بمستوى مرتفع للمعيشة ، ولم يكن هذا ميسوراً دون تنمية وسائل الإنتاج الضخم الذى حقق للبلدان الرأسمالية مستوى من المعيشة أرفع بكثير من نظيره فى روسيا . وإلى جانب هذا كله نجد أن الشيوعيين آمنوا بأن البروليتاريا ستقوم بمهمة تاريخية فى الميدان الحضارى ، كما آمنوا بأن البروليتاريا هى « طفل الثورة الفنية » فى الميدان الصناعى . وأرادوا رفع عدد البروليتاريا الروسية وإلهاب وعيها ومشاعرها ـ وهل هناك غير التصنيع الضخم وسيلة لتحقيق هذا الهدف ؟ وازاء هذه الاعتبارات كلها اضطر الشيوعيون إلى بذل كل ما فى وسعهم لانجاز مشروعات التنمية الصناعية الضخمة ـ فى أقرب وقت ممكن .

غير أنهم دفعوا ثمن هذه المحاولات غاليا . فكلنا يذكر أن بريطانيا هى أول دولة عملت على تنمية التصنيع الرأسمالى فى القرن الثامن عشر، واتضح من التجربة البريطانية أن الدولة لا تستطيع أن تحقق التصنيع فى بلدها إلا إذا استعانت بكميات كبيرة من رأس المال الاجنبى المقترض . بل أن بريطانيا نفسها لم تصبح دولة رأسمالية كبرى إلا حين استغلت أرباح تجارتها الخارجية الهائلة ، والثروات التى تجنيها من مستعمراتها ـ وكونت من هذا كله رأس مال يضاف إلى رأس المال الداخلى الذى وفرته نتيجة لسياسة « الزهد والتقشف » .

وعندما يدخل بلد « جديد » مرحلة التصنيع فإنه يسير بخطوات بطيئة بادىء الأمر ، وهو يقترض رأس المال من الخارج ومن ثم لا يحتاج إلى خفض مستوى المعيشة فى الداخل برغم أن هذا يجند الجهود لإنتاج السلع الاستثمارية ، وعند ما تتزايد سرعة التصنيع يتزايد رأس المال الاجنبى ـ وترتفع كمية الإنتاج وبذلك تعوض النقص الذى حل بالسلع الاستهلاكية وهكذا يتم تحول البلاد إلى مرحلة التصنيع الضخم دون حدوث انخفاض فى مستوى المعيشة . بل قد يصاحب هذا التحول نهضة ايجابية . وتبدو الأمور سهلة ميسورة عندما يكون عدد السكان محدودا والموارد الطبيعية هائلة ـ وبذلك تتاح فرص مثمرة لاستغلال هذه الموارد لأن الأسواق العالمية تطالب بالمنتجات الجديدة بصورة متزايدة .

فإذا لم تكن هذه الظروف ـ كلها أو بعضها ـ مواتية فإن التصنيع

لن يتم إلا إذا انتهجت البلاد سياسة الزهد والتقشف . يحدث هذا بصفة خاصة فى حالة وجود عدد هائل من السكان الذين يعيشون على مستوى منخفض . فالدولة لا تستطيع حينئذ اقتطاع رأس المال اللازم من أفواه مواطنيها. أضف إلى هذا أن الدولة لا تستطيع أن تنتج محليا الأدوات اللازمة للتصنيع إلا إذا كانت قد قطعت شوطاً كبيراً فيه . إنها مضطرة بادىء الأمر ، إلى الاستعانة بالبلدان الناهضـــة التى تعرف كيف تنتج وسائل الإنتاج المعقدة ، وما لم تفعل هذا سار التصنيع بخطى بطيئـة متعثرة ، وتم بوسائل غير اقتصادية بالمرة . ولو سلمنا بأن الدولة تريد أن تصنع أدواتها بنفسها إلا إنها لا تستطيع ذلك دون البدء باستيراد أجهزة لصناعة هذه الأدوات . وإذا عجزت عن استيراد المواد الضرورية عن طريق القروض أو باستثمار رؤوس الأموال الأجنبيـة فستضطر إلى دفع الثمن عن طريق تصدير بعض منتجاتها وستكون هذه المنتجات عبارة عن مواد خام وبعض مواد غذائية .ولن يسير التصنيع بخطوات أسرع إلا إذا أصدرت الدولة مواد غذائية هى فى أشد الحاجة إليها ، أو انصرفت عن إنتاج المواد الغذائية إلى إنتاج المواد الخام الصالحة للتصدير أو الأخذ بالطريقتين معاً .

فإذا حدث ، أثناء هذا ، ما يودى بالأسعار التى تبيع بهـا الدولة منتجاتها فى الأسواق الخارجيه فإنها ستضطر إلى الإبطاء فى التصنيع أو مطالبة مواطنيها بمزيد من التقشف لـكى تحصـل الدولة على العملات الأجنبية اللازمة ، وبعبارة أخرى : إما أن تتواضع الدولة فى آمالها فى

مضاعفة الإنتاج أو تضطر إلى خفض مستوى المعيشة عن الحد الذى هبط اليه .

هذه هى العقبات التى واجهت الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٢٩ . فأسعار المنتجات الزراعية تعرضت للتدهور لحين من الوقت ، ثم حدث الكساد العالمى ، ولكن ما أن بدأت روسيا بمشروع السنوات الخمس الأولى حتى حدث هبوط كبير فى أسعار السلع التى يبيعها الاتحاد السوفيتى فى الخارج ، كما قل الطلب على هذه السلع وساعد فى ذلك ارتفاع التعريفة الجمركية والرسوم ووجود عوائق أخرى فى طريق التجارة الدولية . بيد أن الشيوعيين لم يتجاسروا على النكوص على عقبهم ، والتخلى عن مشروعات التصنيع الضخمة التى شرعوا فى تنفيذها بالفعل . وهكذا اضطروا إلى فرض صادراتهم على الأسواق العالميـــه فرضاً ، بأسعار تناسب مستوى المعيشة الموجود بالداخل . واضطروا أيضاً إلى انتاج سلع استثمارية معقدة كان من الممكن شراؤها من الخارج لو كانت الظروف مواتية . وعندما وضع الشيوعيون خطة السنوات الخمس كانوا طموحين فى تحديد «السرعة» التى تسير بها الخطة ، وعندما وضع الكساد العالمى شتى العراقيل أمامهم ازداد طموحهم .

كان عليهم أزاء هذه الظروف ، أن يتقدموا الى الأمام أو يرجعوا القهقرى ، أما الوقوف فأمر مستحيل ولم يكن من المستبعد أن يتخلوا عن الخطة أو يسيروا ببطء ويعودوا الى «السياسة الاقتصادية الجديدة» على أمل رفع الانتاج الزراعى . ولو قد حدث هذا لأدى الى التخلى عن انتاج السلع الاستثمارية التى تخدم التصنيع ، والتحول الى انتاج السلع

التى يأخذها المزارعون فى مقابل المواد الغذائيه التى ينتجونها وربما ارتفع مستوى المعيشة فى هذه الحاله ولكنه سيؤدى فى الوقت نفسه الى اضعاف وضع الاتحاد السوفيتى العسكرى — والى تأجيل الخطة التى تهدف الى اقرار أساليب التصنيع الحديثة. بيد أن ستالين وزملاءه رفضوا هذا الحل رفضاً قاطعاً، وآثروا أن يستأنفوا بأقصى سرعتهم خطتهم الأولى. غير أن هذا يتطلب مزيدا من التقشف والزهد من جانب العمال والمزارعين على حد سواء وذلك نظرا للظروف العصيبة التى استجدت. ولم يكن لدى السلطات السوفيتية منتجات صناعيه كثيرة تقدمها للمزارعين فى مقابل المواد الغذائيه، مع أنها كانت تأمل فى تقديم المزيد بعد نجاح المشروع. وإزاء هذا قرر ستالين تغيير أسس الاقتصاد الزراعى دفعة واحدة. اذ أنه لو ترك الفلاحين ينتجون وفقاً لأهوائهم ودون تدخل من جانب الحكومة فلا شك أنهم سيتعرضون لقحط فى المنتجات الصناعية ذلك لأن انتاج السلع الزراعية سيقل. وهذا يقتضى المبادرة بالغاء نظام الزراعة الفردى واحلال النظام الجماعى محله، ذلك النظام الذى يمكن اخضاعه لإشراف السلطات التى تقوم بالتخطيط.

وكان الهدف من هذه السياسة الجماعية رفع نسبة الإنتاج الزراعى، وضمان المزيد من المواد الغذائية للاستهلاك المحلى والأسواق الخارجية. غير أن الخطة أدت الى عكس النتائج المرجوة، فالانتاج الزراعى عانى من تدهور كبير، ويرجع هذا الى المذبحة الكبيرة التى تعرضت لها مواشى المزارعين الأثرياء وغيرهم من المزارعين الذين لم يكن لديهم طعام الماشية أو لم تكن لديهم رغبة لتسليمها للمزارع الجماعية الجديدة. وازداد الموقف

سوءا عندما انتجت معظم الأراضى السوفيتية محصولا رديئاً . وعانت بعض المناطق من مجاعات مروعة مجاعات كادت تقضى على تطور المشروع القضاء المبرم . غير أن ستالين أصر على المضى فى خطته، بالرغم من أنه كف — لفترة من الزمن — عن اتخاذ المزيد من الخطوات الجماعية . وأخيرا انقشعت الغمه . وبعد سلسـلة من المذابح استقر المزارعون الروس فى ظل النظام الجديد — نظام المزارع الجماعية ، أو التعاونية .

ليس من الغريب أن تؤدى هذه العقبات المتوالية إلى ازدياد وطأة النظام الدكتاتورى فى الاتحاد السوفيتى فلقد قام المسئولون « بتصفية » المزارعين الأثرياء (وكان من بينهم مزارعون أكفاء) خوفاً من أن يثيروا الفلاحين ضد النظام الجماعى . وتزايد نشاط البوليس السرى سواء فى المدن أو الريف — وكانوا يتسقطون أية هنوات يمكن أن تشتم منها رائحة هرطقة ، وبذلك يجـدون من يلومونه على المحن الراهنه ، ويستطيعون تشديد قبضتهم فى الحزب الشيوعى ، والمصانع من أجل توحيد كل الجهود وراء مشروع ستالين .. وكوفىء المتحمسون للمشروع فى صورة أجور مرتفعة ومعاملة خاصة . ولم ينفذ المشروع فى كافة فروع الصناعة ومع هذا فان الاتحاد السوفيتى حقق المعجزات ، ويكفينا لكى نتأكد من هذا أن نلقى نظرة إلى الصعوبات الهائلة التى تعرض لها . لقد دفعت البروليتاريا الروسية ثمن هذا التقدم باهظاً ،وهو ثمن لا تستطيع البروليتاريا الغربية أن تدفعه ، وهى التى لم تتعود على الصمود والاحتمال ولم تتعود على الاستغلال الذى يصل إلى أقصاه ، أضف إلى هذا أن

البروليتاريا ، فى الغرب ، كانت تنعم بمستوى معيشة أرفع من الذى تنعم به زميلتها فى الاتحاد السوفييتى .

بيد أننا سبق أن ذكرنا أن دول الغرب ليست بحاجة إلى مثل هذه التضحية لحسن الحظ . فدول الغرب تملك من الآلات ما ينتج كمية من السلع تفوق الكماليات الحالية ، وهى لا تفتقر إلى العمال المهرة . ولا حاجة بشعوب الغرب إلى التقشف وتخفيض نسبة الاستهلاك من أجل بناء مصانع ضخمة جديدة لتنفيذ برامج تخطيط هائلة . وهكذا إذا نفذت دول الغرب نظام الاقتصاد الموجه فإنها لا تحتاج إلى موارد إنتاجية جديدة ، بقدر ماتحتاج إلى الاستفادة من الموارد الموجودة بالفعل .

من هذا كله نتبين أن بلدان الغرب لا تستطيع أن تستفيد كثيراً من دروس التخطيط الروسى . غير أن هناك بعض السمات المنفصلة عن الظروف العصيبة التى مر بها التخطيط الروسى — وهى تتصل بمشاكل لابد من التعرض لها فى الاقتصاد المبنى على اسس اشتراكية ، ولهذه المشاكل حلول يجدر بنا أن نلتفت إليها ونهتم بها ، وأول الدروس التى يجب أن نتعلمها أن الاقتصاد الموجه يتطلب وجود سلطة ، أو سلطات لها الحق فى تقرير ما يجب إنتاجه . ويتطلب هـــذا توزيع الموارد بين « الاستثمار » والاستهلاك الحالى ، ولقد اهتمت روسيا فى مشروع السنوات الخمس الأول بإنتاج سلع رأس المال ، وإنتاج السلع الاستهلاكية التى لا تبلى كمشاريع الإسكان فى المراكز الصناعية الجديدة . وهكذا يضطر المستهلك إلى تحمل بعض المشاق . وهو سينال جائزة

عندما تؤتى سلع رأس المال ثمارها وتنتج فيضاً من السلع التى يستطيع استهلاكها .

وهكذا خصصت المشاريع الروسية معظم مواردها لإنتاج السلع الاستثمارية ، واستطاع الاتحادالسوفييتى ـ خلال أربعة أعوام ونصف عام ـ استثمار ٦٠ مليون روبل ، خصص منها ٤٦ بليون روبل للتنمية الصناعية . وفى الفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٢ ارتفعت نسبة وسائل الإنتاج من ٤٤ ٪ إلى ٧٢ ٪ من إجمالى الإنتاج .

وأخذت السلطات على عاتقها مهمة توزيع الموارد بين الاستثمار والاستهلاك ، واختيار السلع الواجب إنتاجها فى هاتين القائمتين الكبيرتين وقامت لجنة التخطيط الحكومية بهذا الاختيار بنفسها أو بناء على المشروعات المقدمة من المسئولين عن الصناعات الثقيلة ، والخفيفة ، والنقل ، والزراعة ، وغيرها من الخدمات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك المشروعات المقدمة من الشركات الموحدة وغيرها من الهيئات الصناعية المختلفة ، وهيئات التخطيط فى المناطق المختلفة بالاتحاد السوفييتى . ولكن ، لم يكن للجنة التخطيط الحكومية الكلمة الأخيرة التى لا تقبل المراجعة . فالخطط التى تضعها هذه اللجنة تحتاج بعد ذلك إلى موافقة (أو تعديلات) مجلس القوميات والجهاز الاقتصادى التابع له ، وإلى موافقة مجلسى العمل والدفاع . وتقوم بتنفيذها بعد ذلك قوميات الاتحاد السوفييتى المختلفة وجمهورياته ومناطقه وكانت لجنة التخطيط الحكومية مجرد هيئة للتخطيط ، ولم يكن فى مقدورها إصدار قرارات أو وضعها موضع التنفيذ .

فما هى الأسس ى استندت إليها الهيئات التنفيذية أثناء قيامها بالتوصيات ، وإقرار القرارات وتنفيذها ؟ من المعروف أن الاقتصاد غير الموجه لا يحتاج إلى أية قرارات من هــذا النوع . إن الدولة فى الاقتصاد غير الموجه تقرر مدى ما تنفقه فى الخدمات الاقتصادية الواقعة على عاتقها ، كما أنها تتحكم فى المساعدات المقدمة للمدارس والمساكن وغيرها من سلع الاستثمار العامة . وفيما عدا ذلك تترك الدولة عجلة الإنتاج فى يد أصحاب الأعمال الذين يختلف قرار كل واحد منهم عن الآخر . وحين نتحدث عن «أصحاب الأعمال» نشير إلى الشركات الضخمة الموحدة كما نشير إلى «العامل المستقل» الذى يعمل بمفرده ولا يستخدم شخصاً آخر غيره . والقرارات التى يتخذها مثل هؤلاء تخضع لباعث الربح والرغبة فى الحصول على أكبر قدر منه. وذلك على ضوء التكاليف ، والطلب . ومن أهم ما يميز هذه القرارات التى يتخذها رجال الأعمال أنها غير متجانسة أو مترابطة . وواضح أنها لا ترفع من كمية موارد الإنتاج الموجودة بالفعل — وإن كانت تؤدى إلى انخفاضها فى بعض الأحيان ، وربما انعدمت الصلة بين الكميات التى ينتجها أصحاب الأعمال من السلع المختلفة والكميات التى يحتاج إليها المستهلكون بالفعل . بيد أن الإنتاج قد يخضع لمطالب المستهلكين ورغباتهم على أساس أن هذا يحقق لأصحاب الأعمال أكبر قدر ممكن من الربح غير أن هذا الوضع لا يستمر حتى النهاية — فأصحاب الأعمال قد يفضلون فى فترة معينة الكف عن مد المستهلك بما يحتاج إليه .

فاذا قارناهذه الأوضاع بالوضع الموجودفى الاقتصاديات الاشتراكية وجدنا أن رجال التخطيط الاشتراكيين يؤمنون بشئ واحد : ألا وهو استغلال موارد الانتاج إلى أقصى حد ممكن ومعنىهذا أن إنتاج السلعة المعينة قد يكون معناه عــدم إنتاج سلعة أخرى ورجال التخطيط الاشتراكيون لايفكرون فى الحصول على أكبر قدر من الربح فىصناعة معينة . وإنما فى أهمية إنتاج هذا الصنف أو ذاك وفيما إذا كان من الأصوب زيادة إنتاج سلعة معينة والإقلال من سلعة أخرى . وعندما يتخذون قرارات لايفكرون فى فائض المال الذى قد يحصلون عليه ، وإنما فى الوضع الراهن بالفعل . وعليهم أن يقوموا بمهمة الاختيار والمفاضلة على ضوء الأهداف التى يريدون تحقيقها . إن هيئات الاشراف فى الاقتصاد الموجه تتعرض لمشكلة واحدة — وهى : كيف يتسنى لها تحقيق أفضل الغايات من وسائل الانتاج المحدودة ، الموجودة بالفعل؟

غيرأن رجال الاقتصاد المتطرفين يواجهونك بالسؤال التالى : كيف يستطيع رجال التخطيط الوصول إلى قرارات فىهذا الشأن دون الرجوع إلى المستهلكين والتعرف على رغباتهم وإنتاج ما يحتاج اليه هؤلاء المستهلكون ؟ غير أن هناك سببين لهذا الاجراء ولست أشير هنا إلى أية دولة تحل المصلحة العامة محل مطالب المستهلكين عندما تتحكم بطريقة مباشرة فى بعض أوجه الانتاج كالمدارس والطرق ، والمنشآت العامة — وأن المستهلكين لو تركوا وشأنهم ، قد يطالبون بالمزيد من هذه الخدمات، أو يطالبون بالاقلال منها .

فهذا التفاوت بين تقديرات الأفراد والخدمات التى تقدمها الدولة بالفعل ظاهرة موجودة فى كافة أنواع الاقتصاد ـــ وسواء الاقتصاد الموجه ، أو الاقتصاد غير الموجه . وأقصى ما يستطيع الاقتصاد الموجه عمله فى هذه الحالة هو بسط رقعة الانتاج الجماعى ، وفى ذهنى مثالان آخران يثبتان أن مقاييس الاقتصـــاد الموجه تختلف عن مقاييس الاستثمارات ذات الطابع الفردى .

فطلبات المستهلكين تخضع للأسعار التى تباع بها السلع المختلفة . وعند ما تقوم هيئات التخطيط بتحديد الأسعار فإنها بذلك تحدد مقدار الطلب على كل سلعة . وإذا قيل ، رداً على هذا ، إن تحديد الأسعار فى الاقتصاد الموجه سيخضع لتكاليف الانتاج أثيرت نقطة ثانية : إن تكاليف الانتاج ستخضع لمقدار الكمية التى سيتم إنتاجها ، ولأسعار المواد اللازمة للانتاج أى لنوع الأيدى العاملة المطلوبة وعلى مقـــدار الأموال المخصصة لتنمية هذا الانتاج بالذات . ذلك لأن تنمية رأس المال عامل من أهم العوامل التى تتحكم فى التكاليف .

والملاحظ ، فى الاقتصاد غير الموجه ـــ أن صاحب العمل يتخذ قرارات منفصلة عن قرارات الآخرين . وهكذا يجد أمامه إطاراً ضخما للتكاليف إطاراً يتمثل فى الأجور ، والايجارات ، والفوائد . غير أن الوضع يختلف فى الاقتصاد الاشتراكى الموجه . فهذه التكاليف قد لا تكون موجودة على الاطلاق . وإذا وجدت فانها تخضع « لصاحب العمل الجماعى » الذى يعتبرها جزءا من الخطة الاقتصادية . أما استمرار

وجود الأجور أو عدم استمرارها فيتوقف على طريقة الاقتصاد الموجه فى توزيع الدخول على المواطنين. أما مسألة الايجارات فتتوقف على تقدير السلطة المسئولة. أما الفوائد فتخضع لقرار السلطة بإيجادها أو الغائها. من هذا نرى أن فى الإمكان تنفيذ هذه الشروط أو الغائها فاذا نفذت بالفعل فان السعر سيكون محدداً لامطلقا وقد يفيد هذا الوضع كثيراً فى حساب التكاليف، ولكن من المؤكد أنه يختلف عن التكاليف التى يتعرض لها أصحاب الأعمال فى الاقتصاديات الرأسمالية غير الموجهة.

وهكذا لن يكون هناك شكل موضوعى للتكاليف النقدية فى الاقتصاد الاشتراكى الموجه.. فالسياسة العامة للدولة هى التى تتحكم فى مدى هذه التكاليف ـ والدولة تقرر ـ عن طريق أجهزتها ـ مقدار الأجور التى تدفع لمختلف العاملين ـ ومقدار الايجارات، والفوائد التى يجب عرضها على رؤوس الأموال وما هى الصناعات التى تفرض عليها ضرائب تدخل إلى خزينة الدولة؟ وفى مقدور الدولة ـ أيضاً ـ أن نلغى هذا كله.. ومن الممكن فرض فوائد على رؤوس الأموال والقروض المستثمرة فى الاقتصاد الاشتراكى، غير أن نسبة هذه الفوائد ستخضع لقرارات السلطة نفسها وينطبق هذا أيضاً على الايجارات والأجور وغيرها من التكاليف.. والاقتصاد الموجه يهدف ـ فى هذا كله ـ إلى اختبار كفاءة الاستثمارات الاشتراكية ومن المعروف أن مسألة الفوائد لاتتدخل كثيراً فى تحديد كمية رأس المال المستثمر أو القرض وبالمثل لاتتدخل نسبة الأجور فى تحديد عدد العمال الذين سيتم استخدامهم، كما أن نسبة الايجارات لن تتدخل فى تحديد مساحة الأرض التى سيتم استئجارها.

وعند ما تقوم الدولة الاشتراكية بتوزيع مواردها فانها توزعها طبقاً للموارد الموجودة بالفعل ولا تنظر إلى القيمة النقدية التي يمكن استخلاصها من هذه الموارد .

غير أن المتطرفين من الرجال سيعترضون على هذا الوضع ـ وهم يطالبون باخضاع كافة عوامل الانتاج للوزن والقياس ، ولن يتسنى هذا ـ كما يقولون ـ إلا إذا تدخلت القيمة النقدية فى هذا القياس . ولن تكون هناك طريقة اقتصادية عادلة للفصل بين الأساليب المختلفة أو أشكال الانتاج المختلفة . وسيقولون إن هناك طريقتين لانتاج سلعة معينة : استخدام رأس مال كبير وأيد عاملة كثيرة فكيف يتم اختيار إحدى الطريقتين اللهم إلا على ضوء التكاليف « النقدية » ؟ ونرد على هذا قائلين إن من الممكن القيام بعملية الاختيار دون حاجة إلى المقياس النقدى وذلك بأن نقارن بين كمية الجهود التى يتطلبها كل نوع (بما فى ذلك الجهود المبذولة فى تكوين رأس المال) وسيردون على هذا قائلين : نحن نسلم بأن هذه الطريقة تتلافى قياس الجهد المبذول بمقياس المال غير أنها تتطلب ـ بالرغم من ذلك ـ قياس أنواع مختلفة من الجهود . والواقع أن هذا صحيح ، غير أن هذا لا يتطلب قياس الطاقة الانتاجية الجدية للنقود التى يتطلبها كل نوع من أنواع الجهود ، فالاقتصاد الموجه عندما يقرر استخدام أسلوب معين من اساليب الانتاج يهتم بوفرة العمل أو ندرته أكثر من اهتمامه بمسألة الأجور . والواقع أنه إذا استمرت الأجور كوسيلة لتوزيع الدخول فإن معدل الأجور الخاضع للتوجيه

سيظل ثابتاً بحيث يضاعف من الأيدى العاملة فى إنتاج معين ويقللها فى إنتاج آخر بيد أن توزيع المهارات سيعتمد على التدريب المهنى الذى يتيحه الاقتصاد الموجه أكثر من اعتماده على أى عامل آخر .

والواقع أن المفاضلة بين أسلوب من أساليب الانتاج وآخر يخضع لاعتبارات عدة فى الاقتصاد الموجه . وليس للتكاليف النقدية فى هذا المجال — اعتبارات كبيرة — بل قد لا يكون لها وزن على الاطلاق فالاقتصاد الموجه سيهتم أكثر ما يهتم بوفرة أو ندرة المهارات المختلفة — وبتفضيل مهنة على أخرى — ومدى استعداد الناس للتقشف وعدم الافراط فى الاستهلاك من أجل توفير الاستهلاك فى المستقبل وعلى ضوء هذه الاعتبارات سيرسم الاقتصاد الموجه قراراته . وسيكتشف فى حالات كثيرة ، أن هناك أسلوب جديد للانتاج أفضل من الأسلوب المستخدم حالياً — وسيكون السؤال الهام فى هذه المرحلة هو : ما السرعة التى يحل بها الأسلوب الجديد محل الأسلوب القديم ؟ وقد تكون هناك بعض الشكوك فى حالات أخرى غير أن قيمة التكاليف بالعملات لن تؤثر كثيرا فى الاختيار بين هذا الأسلوب أو ذاك . إن الحكم سيكون أساس الاختيار ، ويتطلب هذا الحكم دراسة اعتبارات كثيرة لا تتدخل فيها مسألة الحكم تدخلا كبيراً . وستقرر سلطات التخطيط أفضل طريق فى ظل كافة الظروف — ولن تكون مسألة التكاليف النقدية هى العامل الحاسم .

ليس هذا فحسب — وانما يخضع الاختيار النهائى بين المنتجات لعامل

الحاجة ، لا عامل التكاليف.وجدير بالذكر أن التكاليف الحقة (وتتمثل فى العناصر النادرة التى يحتاج إليها الانتاج) تلعب دوراً كبيراً، ولكن ليس من الضرورى أن تخضع التكاليف للقياس الكمى . من الأفضل بالطبع أن يكون هناك قياس كمى لجميع التكاليف ، غير أن هذا الطلب بعيد المنال ، سواء كان الاقتصاد موجها أو غير موجه . ونحن نشوه الحقائق إذا قلنا إن التكاليف النقدية (التى يمكن قياسها فى الاقتصاد الرأسمالى) هى بالفعل التكاليف الحقيقية . فعلى ضوء التكاليف النقدية يضع رجال الأعمال — فى الاقتصاد غير الموجه — قراراتهم — وقد تكون هذه القرارات صحيحة من وجهة نظر الربح — غير أنها لا تضمن اختيار أقل تكاليف ممكنة للانتاج. إن قياس التكاليف النقدية هو قياس التكاليف النقدية لا أكثر ولا أقل — وذلك داخل إطار التكاليف التى تتحدد بطبيعة وظروف الاقتصاد المعين . وهى لا تعبر عن التكاليف الحقيقية — فمن العسير قياس التكاليف الحقيقية قياساً كمياً . وقد نفترض أن التكاليف الحقيقية لعامل يعمل ساعتين هى ضعف تكاليف الساعة الواحدة. ولكن ليست هناك وسيلة كمية محددة لقياس التكاليف الحقيقية لعامل ومقارنتها بتكاليف الاخر. وليست هناك وسيلة لتحديد التكاليف الحقيقية لجميع مراحل الانتاج المعقدة المتنوعة .

إن التكاليف هنا شئ نسبي وهى ليست مطلقة بالمرة . وهى تخضع لمقاييس الاقتصاد التى تعيش فى ظله — وكلما تغيرت هذه التكاليف وصاحب العمل ، فى المجتمعات الرأسمالية يرى أن التكاليف النقدية

«موضوعية»وهكذا ينادى بأنها توفر للمجتمع بأكمله مقاييس موضوعية غير أنها ليست إلا فريسة المقاييس التى يقيس بها هذا المجتمع بالذات .

أما فى الاقتصاد الجماعى (ليس هناك أكثر من صاحب عمل واحد فى هذا الاقتصاد) فإن المقياس الموضوعى معدوم . ذلك لأن صاحب العمل هو الذى يحدد للأشياء قيمتها.وفى حالة السلع التى تباع للمستهلكين يبدو أن هناك مقياساً موضوعياً ، ذلك لأن المستهلكين سيفضلون سلعة على أخرى ، وسيتحولون عن هذه السلعة إلى تلك طبقاً لأسعار السلع المختلفة . غير أن اختيارهم يعكس نظام دخولهم فى هذا المجتمع الذى يعيشون فى ظله . وهو مجتمع يخضع للاشراف الجماعى . وهكذا قد يبدو فى الظاهر ، أن هناك مقياساً موضوعياً — غير أن هذا المقياس تعبير عن عناصر خلقتها سلطة الإشراف خلقاً ويظل اختبار المستهلكين ومفاضلاتهم حقيقية لا شك فيها غير أنه فى الواقع رد فعل لعروض صاحب العمل الجماعى ، بيد أن السياسة الاقتصادية الشاملة هى التى تحدد طابع ردود الفعل هذه .

وفى ظل هذه الظروف لن تكون العلاقة بين سعر البيع وتكاليف الإنتاج هى العامل الذى يحدد جدوى سلعة معينة . نحن لا ننكر أن لهذا العامل أهمية — غير أنه ليس المقياس الوحيد الذى يتحكم فى إنتاج هذه السلعة أو تلك . فالوظيفة الرئيسية لسلطات التخطيط الجماعى هى تجنيد الموارد لخدمة الإنتاج على ضوء الاحتياجات للمجتمع ، وتوزيع الدخول بحيث نضمن إشباع أكثر المطالب والاحتياجات إلحاحاً . وليس معنى هذا أن يقوم المسئولون بعرض سلع غير مرغوب فيهـــا — على

المستهلكين — وإنما نقصد من كل ما قلناه أن التخطيط يتم على ضوء الأشياء الحقيقية لا على ضوء النقود. والمسئولون فى دراستهم للموارد، يهتمون بما سيطلبه المستهلكون داخل نطاق دخولهم وهم سيعدلون ويغيرون طبقاً لطابع الطلب غير أنهم لن يعتبروا الطلب مقياساً موضوعياً فهم يعرفون جيداً أن من الممكن تغيير طابع الطلب بواسطة إعادة توزيع الدخول فى المجتمع .

والواقع أن وجود نقص كبير فى جميع سلع الاتحاد السوفييتى أدى إلى تبسيط مشكلة التخطيط عندهم . فالتعرف على احتياجات المواطنين الأساسية مهمة سهلة ، بصرف النظر عن مطالبهم الأخرى التى تأتى بعد الاحتياجات الأساسية . وخلال مشروع السنوات الخمس الأول احتلت الصدارة مشكلتان :

تجميع رأس المال من أجل تقوية الأمة ورفع كمية الإنتاج فيما بعد . وبعد أن نظم رجال التخطيط السوفييت مسألة المطالب على أساس زيادة كمية رأس المال زيادة كبيرة ، وجدوا أن المجال ضيق أمام إنتاج السلع الاستهلاكية . كان معظم الانتاج الزراعى فى أيدى المزارعين ولذلك لم يكن فى الإمكان التحكم فيه إلا بطريق غير مباشر . أما إذا أرادت الدولة اقناع هؤلاء بانتاج المزيد فإنها تواجه مشكلة أخرى، عليها أن تقدم لهم المزيد من المنتجات الصناعية التى يتم بها التبادل . أضف إلى هذا أن سكان المدن فى حاجة متزايدة إلى هذه المنتجات الصناعية أيضاً .

ونتيجة لهذا اضطر رجال التخطيط السوفييت إلى الاهتمام بالسلع الحقيقية وبعناصر الإنتاج الحقيقية أما مشكلة التكاليف فلم تشغل بالهم كثيراً . وهم لم يشكوا فى قدرتهم على زيادة كمية المنتجات إذا ماعرضوها بسعر معقول . وإذا سلمنا بوجود توازن بين أسعار السلع ودخول المواطنين فلن تكون هناك سلع غير مرغوب فيها ولن تكون هناك سلع لاتباع ؛ ذلك لأن المستهلكين فى حاجة إلى أشياء كثيرة ، ومن ثم لن يحدث تخزين أو تكديس ، لهذا لم يكن رجال التخطيط فى حاجة إلى دراسة مسألة الطلب . فالمستهلكون لا شك سيشترون كل مايقدم لهم لأنهم فى حاجة إلى أشياء كثيرة — وهم سيطالبون بالمزيد — داخل نطاق دخولهم بالطبع — ولن يتوخوا الدقة والتريث فى تفضيل سلعة على أخرى . إن المستهلكين بالمدن فى حاجة ماسة إلى المزيد من الطعام وهم لن يحصلوا على مايريدون إلا إذا حرموا من بعض المنتجات الصناعية . واكتشف المزارع أنه كلما ضاعف إنتاجه الزراعى فإن المدينة ستقدم له المزيد من المنتجات الصناعية فى مقابل المواد الغذائية التى يعرضها .

ولم تتغير طبيعة المشكلة السوفيتية تغيراً كبيراً بالرغم من تطبيق المبدأ الجماعى فى معظم المزارع . وعندما أقدم الاتحاد السوفييتى على مشروع السنوات الخمس الثانى وجد أنه فى حاجة إلى رؤوس أموال كثيرة أيضاً — غير أن حاجته هذه لم تكن ماسة مثلما كانت إبان مشروع السنوات الخمس الأول وعمل المسئولون على توفير المزيد من السلع الاستهلاكية غير أنهم عرفوا أن مطالب المستهلكين الأساسية

لم تتحقق كلها بعد ، ولذلك اطمأنوا إلى الاتجاه الذى يجب أن يسير فيه الانتاج ولم يساورهم خوف من أن يفاجئهم المستهلكون بمطالب غير أساسية وهكذا لم تتعرض روسيا لمشكلة المفاضلة بين إنتاج هذه السلعة أو تلك . ذلك لأن هذه المشكلة لا تظهر إلا حين تشبع الدولة جميع المطالب الأساسية أولا .

ولا يعنى هذا رجال التخطيط من الوقوع فى الخطأ — وعدم النجاح فى توزيع الموارد على أوجه الإنتاج المختلفة . ولو ترك الخيار لمواطنى الاتحاد السوفيتى فربما رفضوا التريث فى تجميع رؤوس الأموال والعمل — فى الوقت نفسه — على إيجاد سلع استهلاكية متنوعة . إن رجال التخطيط ليسوا معصومين من الخطأ بالطبع ، أضف إلى هذا أن ميولهم قد تختلف عن ميول المستهلكين بالرغم من وجود تخطيط خاص بالدخول . ولكن إذا كانت الحاجة ماسة جداً إلى كل شئ فليس من الصعب توزيع الموارد الموجودة بصورة عامة لإشباع احتياجات المستهلكين . ولن تنجم أخطار كثيرة عند وقوع خطأ فى توزيع الموارد ، فالخطأ هنا ليس فى خطورة السياسة المنحرفة المتعمدة .

وعندما وضع الروس مشروع السنوات الخمس اعتزموا إنتاج الكثير من الأحذية ، والكثير من الحلل ، والأدوات المنزلية المتنوعة وغيرها من السلع الاستهلاكية وهم فى توزيعهم للموارد الموجودة من أجل الإنتاج لم يتعرضوا لمشكلة التكاليف النقدية على الاطلاق . فالمشكلة الوحيدة التى تعرضوا لها هى : كيف يمكن الحصول على الأيدى

العاملة والآلة التى يتطلبها هذا الإنتاج ؟ ومع هذا كله حاول رجال التخطيط السوفييت — منذ البداية — صبغ قراراتهم بصبغة نقدية إلى جانب الصبغة الحقيقية . فهم وضعوا الخطة للتكاليف النقدية تماماً كما وضعوا الخطة للإنتاج الحقيق . ولكن — لم يكن الهدف من هذا تحديد كمية إنتاج كل سلعة من السلع — وإنما إختبار كفاءة الإنتاج . وينطبق هذا على المراحل الأولى للمشروع ، على الأقل .

لكن ، حدث بعد ذلك ، أن شغلت التكاليف النقدية مكاناً هاماً وازداد الاصرار على أن تقدم المصانع ميزانيات إنتاج متوازنة ويقول البعض — تفسيراً لهذه الظاهرة — إن الاقتصاد السوفييتي عاد إلى المبدأ الرأسمالى . فهذا المبدأ يحكم على قيمة الإنتاج عن طريق الموازنة بين أسعار البيع والتكاليف . غير أن هذا التفسير غير صحيح ، على ما أعتقد ويجب ألا ننسى أن أسعار البيع فى الاتحاد السوفييتى هى أسعار محددة — تخضع لتقدير التكاليف . لا داعى إذن لأن نتساءل : هل تضمن الاستثمارات الفردية السوفيتية أرباحاً تعوضها عن جهودها ؟ وإنما : هل تظل تكاليفها داخل نطاق التقديرات المحددة لها ؟ وإن المطالبة بميزانيات متوازنة للمصانع هى فى الواقع مطالبة بمقياس ملائم للكفاءة أثناء تنفيذ برنامج إنتاجى مرسوم وهى لاتعنى على الاطلاق إعادة فرض مقاييس رأسمالية للربح . إن المصنع السوفييتى الذى يضطر إلى إغلاق أبوابه وإعادة افتتاحها بإدارة جديدة لا يتعرض لهذا لأنه غير مربح — وإنما لأنه غير كفء .

لست أعنى بهذا أن مقاييس « الربح » لاتطبق أبداً — وكل ما أقوله هو أن هذه المقاييس لاتحتل مكان الصدارة . ومقاييس الربح لاتظهر أبداً طالما أنه ليست هناك كماليات ولسنا فى جانب العدل حين نقول إن على الذين يستهلكون الكماليات أن يدفعوا ثمنها غالياً . ولهذا لن يتم إنتاج هذه الكماليات إلا فى ظل ظروف تضمن للإنتاج أرباحاً طائلة . ولكن ليس معنى هذا أن إنتاج الكماليات مفضل على إنتاج الضروريات طالما أن الإنتاج الأول يعود بربح أوفر. كل مانقصده هو أنه إذا ماتم التسليم ببعض الكماليات يتم فرض الربح كشىء ثانوى تماماً كما تفعل الدول الرأسمالية حين تفرض ضرائب مرتفعة على الخمور والمشروبات الروحية وغيرها من أوجه الكماليات .

أضف إلى هـذا أن رجال التخطيط السوفييت يخضعون لمسألة التكاليف خضوعاً كبيراً عندما يحددون الإنتاج الذى يعود بربح أكبر عند التوسع فيه . وهم سيوجهون جهودهم لزيادة إنتاج السلع التى تفتح الفرص أمام الإنتاج الجماعى . غير أن المسألة هنا مسألة تكاليف حقيقية لا تكاليف نقدية فالهدف هنا هو تجنيد الموارد الانتاجة لميادين مختلفة ـ لا الحصول على فائض من التكاليف عن طريق بيع السلع . والواقع أن السلع التى تأتى بأرباح كبيرة ستباع بأسعار متهاودة من أجل تشجيع الاستهلاك،أما السلع التى يرجى عدم التشجيع على استهلاكها فتباع بأسعار مرتفعة ، وهكذا يمكن الحصول على فائض كبير عن طريق بيع المنتجات التى لايود رجال التخطيط السوفييت التوسع فى إنتاجها .

هذا ـ وتعتمد أسعار البيع ـ فى الاقتصاد السوفييتى ـ على تكاليف الإنتاج ، وهذه الظاهرة آخذة فى الازدياد . غير أن تكاليف الإنتاج هده هى تكاليف موجهة ومحددة ، وهى تخضع لمستوى الأجور التى يتلقاها العمال — والرسوم المفروضة على رؤوس الأموال والقروض والضرائب المفروضة على الاستثمارات المختلفة . وواضح أن أجور العمال هنا أهم من أى شىء آخـــر . ولهذا من الضرورى التعرف على أسس الاقتصاد السوفييتى فى تحديد الأجور والمرتبات .

لقد سبق أن عالج ماركس مشكلة الأجور فى الفترة الانتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية وذلك فى دراسته ابرنامج جوتا . فى هذه الدراسة أعلن ماركس المبدأ الذى يقول : « من كل بحسب طاقته ، ولكل بحسب حاجته » وقال : إن مبدأ التوزيع الوحيد الذى يسير عليه مجتمع شيوعى ناضج . غير أنه أكد استحالة تطبيق هذا المبدأ فى الفترة الانتقالية ولذا وضع ماركس لهذه الفترة الانتقـالية مبدأ الأجر غير المتعادل — بمعنى أن الأجر يتحدد وفقاً لقيمة العمل الذى يمارسه الشخص . ويقول ماركس : إن الرأسمالى فى المجتمعـات الرأسمالية ينتزع من العامل جزءاً من قيمة العمـل الذى ينجزه ، وهو ما يسمى بفائض القيمة . غير أن المجتمع الاشتراكى سيلغى فائض القيمـــة بل سيلغيه فى المرحلة الانتقالية نفسها ، وهكذا سيصبح الإنتاج كله رهن إشارة ذلك المجتمع وسيقتطع المجتمع من إجمالى الإنتاج مايحتاج إليه لتعويض انخفاض قيمة رأس المال إلى جانب اقتطاع جزء كضمان ضد الطوارئ — وإضافة

لرأس المال الموجود بالنسبة التى يحبذها المسئولون . يبقى بعد ذلك ـ كما يقول ماركس ـ ذلك الجزء من الإنتاج المخصص للاستهلاك . ويقتطع من هذا الجزء نفقات الإدارة ، وتكاليف الخدمات الاجتماعية التى توفر للجميع ، وإعالة كافة العاجزين عن العمل . ومايتبقى بعد ذلك كله يوزع على العمال فى صورة أجور ومرتبات . ويؤمن ماركس بأنه بالرغم من كافة هذه الاستقطاعات إلا أن العامل فى المرحلة الانتقالية إلى الشيوعية الكاملة سيأخذ من الأجر مايعادل الجهد الذى يقدمه للمجتمع .

ويبذل زعماء السوفييت جهوداً صادقة للسير على مبدأ ماركس ، وجعل أجور المنتجين متعادلة مع الجهود التى يبذلها كل واحد منهم . ولكن كيف يتسنى لنا تحديد كمية الجهد الذى يبذله كل واحد من هؤلاء ؟ لانستطيع بالطبع أن نحكم على الكمية بمقتضى الساعات التى بذلها العامل ـ فالجهود التى يبذلها العمال المهرة ـ طبقاً لمبادىء ماركس ـ تعادل أضعاف الجهود التى يبذلها العمال العاديون ، أضف إلى هذا أن العامل الذى ينتج فى ساعة واحدة مايفوق إنتاج الآخرين فى نفس هذه الساعة يقدم للمجتمع مايفوق قيمة الساعة من إنتاج . وقد يمكن تحديد ما ينتجه كل عامل فى ميدان موحد من ميادين العمل . غير أن هذا لاينطبق فى الميادين المختلفة ، إذ تتباين المستويات ، فإذا انتقلنا إلى العمال المهرة الذين يعملون بعد أن تلقوا تدريباً خاصاً قلنا إن أجورهم تتحدد بمقـــدار ما تكلفوه فى فترات التمرين . غير أن هذا لاينطبق على العمال الذين لا يعملون وفقاً لتدريب أو اختبار خاص ـ تماماً،كما لاتعتمد قيمة الأشياء النادرة

طبيعياً على مقدار العمل المبذول فى إنتاجها ، أضف إلى هذا أنه فى حالة قيام المجتمع بدفع نفقات التدريب الذىجعل هؤلاء العمال مهرة ، نتساءل: لماذا تعود فائدة التدريب على العامل ـ فى صورة أكبر ـ مع أن المجتمع هو الذى دفع ثمن هذا التدريب ؟

إن ماركس لايتعرض لهذه المشاكل فى دراسته لبرنامج جوتا ــ وهو يكتفى بالمناداة بأن المبدأ الذى يسير عليه الاقتصاد فى فترة الانتقال هو : مكافأة العامل بمقدار الجهد الذى يبذله فى الإنتاج . وهو يعرف جيداً أن هذا المبدأ ليس صحيحاً تماماً ، وأنه لايعدو أن يكون من مخلفات العهد الرأسمالى . وإن كل ما تغير هنا هو إلغاء مسألة فائض القيمة ، ويبدو أن ماركس لم يكن لينزعج لو قيل له إن من المتعذر تحديد قيمة الجهد الذى يبذله كل عامل ــ وإن كل مافعله اقتصاد الفترة الانتقالية اقتبس من الرأسمالية التقدير النسبي للجهود المبذولة فى ميادين العمل المختلفة ــ وإنه أضاف إلى الأجور التى يدفعها الرأسماليون فائض القيمة الذى حرم منه العامل فى الماضى ــ وذلك بعد الاقتطاعات السابق ذكرها ـ وإنه عدل التقديرات النسبية فى بعض حالات العمل الخاص طبقاً لأهمية هذا العمل وحتى يكون هناك تعادل بين العرض والطلب فى ميادين العمل المختلفة وإنه قلل من الفروق فى الأجور بين الأعمال المختلفة طبقاً لما تسمح به التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

هذا مافعله المسئولون السوفييت فى الواقع . فقد تناولوا الأجور

التى كان العمال يتلقونها قبل الثورة ، نخفضوا الرواتب الضخمة ورفعوا الرواتب البسيطة وعدلوا مستويات الأجور بحيث يجتذبون العمال إلى الميادين التى تعانى من نقص فى اليد العاملة . وكانوا يهدفون إلى رفع مستويات الأجور عموماً طبقاً لما تسمح به الموارد بعد الاقتطاعات التى تهدف إلى تدعيم رأس المال . لقد ألغوا فائض القيمة وقضوا على الاحتكارات الطبقية التى جعلت بعض المهن وقفاً على طبقة معينة . وهكذا وضعوا أسس اقتصاد لا تتباين فيه الدخول مثلما تتباين فى المجتمعات الرأسمالية . غير أنهم اعترفوا أيضاً بوجود التفاوت بل شجعوه أحياناً طالما أنه يوفر لهم الأعمال المطلوبة ، وطالما أنه يجعل العمال المهرة يبذلون قصارى جهدهم من أجل الكفاءة الإنتاجية . ولقد نظروا إلى هذه الأساليب باعتبارها مجرد فترة انتقالية تؤدى فى النهاية إلى مبدأ التوزيع على أساس الحاجة — وهو المبدأ الشيوعى المحض ؛ ولهذا لم يزعجهم أن نظامهم الانتقالى يفتقر إلى أسس منطقية . أليس هذا النظام من رواسب المتناقضات التى يحفل بها النظام الرأسمالى؟ أليس من الطبيعى إذن أن يفتقر هذا النظام إلى المنطق ويتعارض معه نفسه ؟

والآن وقد تحددت الأجور بهذه الطريقة ، فإنها تتيح للاقتصاد السوفييتى أسس التكاليف النقدية ويخضع تسعير السلع لهذه الأسس إلى حد ما . غير أن المسئولين يستطيعون رفع هذه الأسعار المحدودة أو خفضها وفقاً لما يتراءى لهم ، وفى الوقت نفسه لن تؤثر العلاقة بين

التكاليف وأسعار البيع على كمية السلع التى تقرر انتاجها . والواقع أن تغيير السعر يخضع لقرار المسئولين برفع الانتاج أو خفضه ، أى أن هذا القرار هو الذى يؤثر على الأسعار لا العكس . كما أن هذا التغيير فى الأسعار لن يؤثر بالضرورة على الأجور التى تدفع للمنتجين . فالرأى الماركسى يقول إن الأجور — فى الفترة الانتقالية — تعتمد على (قيمة) الانتاج ، أى على قيمة الجهد المبذول والمطلوب ، لانتاج هذه السلعة أو تلك . ولن تخضع هذه الاجور لتقلبات السعر الذى لا يرتبط (بالقيمة) ارتباطاً منتظما .

وهكذا نجد نظاما للتكاليف وآخر للأسعار فى الاقتصاد السوفيتى غير أن العلاقة بينهما تختلف عن مثيلتها فى المجتمعات الرأسمالية ، فهذه العلاقة لا تؤثر على طبيعة الإنتاج الا بصورة طفيفة ونظام السعر يهدف — الى حد ما — الى تحديد كمية السلع تبعاً لقدرة المستهلك واستعداده لشرائها . وبمعنى آخر : إن نظام السعر يضع حداً للطلب حين يتعذر انتاج المزيد . غير أن هذا الوضع لا ينطبق على كافة أنواع السلع فهناك سلع كان من الممكن أن يستهلكها المشترون بصورة أكبر لو وجدوا منها المزيد ، وبنفس الاسعار الموجودة . غير أن الاسعار لم ترتفع من أجل تحقيق التعادل بين العرض والطلب . وقد تم استخدام نظام البطاقات فى بعض السلع ، بينما فضل المسئولون إعطاء بعض المنتجات لوكالات معينة دون غيرها حتى تصل الكميات المحدودة الى الذين تصلح لهم أكثر مما تصلح لغيرهم ولكن ، كان من الواضح منذ البداية أنهم يزمعون الغاء نظام البطاقات هذا بمجرد توفير السلع ، وكانوا يزمعون

أيضاً تحديد الاسعار بصورة تحقق توازناً بين العرض و الطلب والواقع أن البطاقات كادت تختفى آنذاك .

أما وظيفة التكاليف فى الاقتصاد السوفييتى فلا تهدف الى التحكم فى كمية انتاج السلع بقدرما تهدف الى ايجاد مختبر للكفاءة — فالتكاليف الحالية تقاس الى التكاليف المقدرة للوصول الى نتيجة ترشد المسئولين الى الطريق الصحيح . وهم عندما يضعون تخطيطاً للسلع التى سينتجونها لا يفكرون فى التكاليف كثيراً ، وانما تدخل هذه التكاليف ضمن اعتبارات أخرى كثيرة ، وهى اعتبارات قد تكون أهم من اعتبار التكاليف وسبب هذا أن الاقتصاد السوفييتى لا يهدف الى تحقيق أوفر قسط من الربح ، مثلما يفعل الاقتصاد الرأسمالى ، وانما يرمى الى اشباع أكبر قدر من الحاجات والرغبات الجماعية . وهم حين يقررون انتاج هذه السلعة دون تلك فإنما يخضعون لمدى حاجة المستهلك اليها . ولكن هذا لا يعدو أن يكون عاملا من بين عوامل أخرى وهو لا يسيطر على الميدان وحده .

وبعبارة أخرى : يعتمد التخطيط السوفييتى — قبل كل شىء — على الحاجات الاجتماعية ، وهى الحاجات التى يتم تقديرها على أسس جماعية ومن السهل تطبيق هذا المبدأ على معظم اشكال الإنتاج فى مجتمع فقير كمجتمع روسيا السوفيتية . والمشكلة الرئيسية هنا إنما تتلخص فى إيجاد توازن بين الاستهلاك الحالى ورؤوس الأموال التى يمكن تجميعها . غير أن المشاكل ستزداد بارتفاع مستوى المعيشة — فما أن نشبع الحاجات

الأساسية حتى نكتشف أن الانتاج يشتغل بسلع وخدمات تخضع لاختيار الفرد وذوقه لا للحاجة الجماعية . وفى هذه المرحـــلة يتطلب التخطيط المستنير القدرة على التكهن برغبات المستهلكين ، وهذه الرغبة تعبر عن نفسها فى صورة استعداد المستهلك لشراء هـذه السلعة دون تلك . وفى هذه الحالة لا يصح أن تشجع الدولة على استهلاك سلعة وعدم استهلاك الأخرى لأسباب اجتماعية — وإنما عليها أن تحدد الأسعار وفقاً لتكاليف الإنتاج ، أو تعمل على تخفيض سعر سلعة من أجل توسيع رقعة السوق التى تباع فيها — وهذا النوع من السلع تنخفض تكاليفه كلما توسعنا فى انتاجه .

وهكذا نجد أن نظام التكاليف لا بد منه فى مجالات الإنتاج التى تعتمد على الاستهلاك الاختيارى لا الضرورى وهذا الاستهلاك الاختيارى يتضمن أيضاً استهلاك سلعة ضرورية بنسبة أكبر من النسبة للحد الأدنى المتواضع عليه . وقد لا يخضع نظام التكاليف ، فى الاقتصاد الاشتراكى لأسس موضوعية . وإنما قد يجىء نتيجة لمستويات الأجور التى حددها الاقتصاد ، ونتيجة للرسوم المفروضة على استخدام بعض وسائل الإنتاج وهذه الخطوات تؤثر على نظام التكاليف، ويجب أن يضعها رجال التخطيط نصب عيونهم وهم يقررون كميات الإنتـاج المختلفة . وستظل أجور العمل موجودة فى الفترة الانتقالية ، وسيخضع إنتاج الـكماليات للعلاقة بين التكاليف ومدى استعداد المستهلك للدفع . ومن المعروف أن مدى استعداد المستهلك للدفع يخضع لطريقة توزيع الدخول ولـكن عندما يصبح الاقتصاد قاب قوسين أو أدنى من الشيوعية الـكاملة يتم توزيع

الدخول حسب الحاجة لا حسب مقدار العمل ، وهكذا تذوب تكاليف الإنتاج ، ولا تعود تقاس بمقدار ما يدفع للمنتجين فى أية سلعة من السلع .

وعندما يحدث هذا قد تحل محل التكاليف النقدية تكاليف حسابية تخضع لتقويم أنواع العمل المختلفة . وفقا لطاقتها الانتاجية ومدى أهمية هذه الطاقة للمجتمع ولكن ، يحتمل حين تصل هذه المرحلة إلى رقعة كبيرة من الإنتاج أن يبتكر المسئولون مقاييس جديدة غير نقدية ، وسيقدرون - بمقتضى هذه المقاييس - فائدة نوع من الانتاج بالقياس إلى نوع آخر . ولن تفسر هذه المقاييس بمقتضى وحدات مالية ، ولكن بوحدات الجهد الإنتاجى المبذول . وهكذا لن يقاس إنتاج سلعة بالنسبة إلى أخرى بالمال ، وإنما بوحدة الجهد المبذول فى إنتاجها . وحين يحاول المسئولون التعرف على جدوى سلعة من السلع فانهم سيكتشفون ذلك فى العلاقة بين مدى الجهد المبذول ومدى إقبال المستهلكين عليها . ولن يخضع هذا لمقاييس رجال الاقتصاد ، وإنما لمقاييس رجال علم النفس وعلماء الطبيعة الذين سيضعون المقاييس التى تقاس بها الطاقة الانتاجية فى عمل من الأعمال . ولن يقاس ما يدفعه المستهلك على ضوء تكاليف الانتاج ، وإنما على ضوء وحدة الجهد المبذول .

وقد يرى بعض القراء فى هذا تمييزا لا اختلافا ولكن ، هناك فى الواقع اختلاف حيوى . وليس من السهل ، وإنما من الصعب جدا ، أن نقيس تكاليف الانتاج الحقيقية فى وحدات متشابهة مثلما نقيس مطالب المستهلكين . وان استخدام وحدات حسابية مختلفة لهذين الميدانين ان

يضع عراقيل جديدة ، أمام الانتاج الذى يهدف إلى إشباع أكبر قدر من الاحتياجات والرغبات البشرية . فهو ـ على العكس من ذلك ـ سيجعل المهمة أكثر يسراً ، فالطاقة الانتاجية هنا ليست سلعة تباع وتشترى مثلما يباع الانتاج نفسه ويشترى ، ذلك لأن الطاقة الانتاجية وحدة قائمة بذاتها . والمشكلة هنا هى تجنيد الطاقات الانتاجية لخدمة الأهداف الاجتماعية على أفضل وجه ، وذلك بإشباع مطالب الفرد والجماعة ورغباتهم . وما زال الاقتصاد السوفيتى فى مرحلة الانتقال بين الرأسمالية والاشتراكية المطلقة ـ ذلك لأنه لم يتخل بعد عن الطريقة الرأسمالية فى مكافأة العامل بمقدار الجهد المبذول . غير أن الاتحاد السوفيتى يتلمس طريقه إلى المقاييس الجديدة .

فبالرغم من أنه مازال يقيس تكاليف الانتاج بمقاييس نقدية إلا أنه لايستخدمها لتحديد مايجب إنتاجه ، وإنما لتقدير كمية العمل المستخدمة فى فروع الانتاج المختلفة وهكذا يتجه بناظريه إلى مقاييس أخرى مختلفة لم يحن الوقت بعد لتطبيقها تطبيقاً كاملا .

الفصل الثالث

« التخطيط » الفاشستى

فى ألمـانيا وإيطاليـــــــا

لم يكن فى البلدان الفاشستية ، إيطاليا وألمانيا ، اقتصاديات موجهة بمعناها المفهوم فى الاتحاد السوفيتى . ذلك لأن الفاشستية تؤمن أول ماتؤمن بوجوب الاحتفاظ بالاستثمار الخاص ، والعمل على تشجيعه. وهى ترى أن الدولة تشرف على الصناعة ، غير أنها لاتديرها . وطبقاً للنظريات الفاشستية يعتبر صاحب العمل الرأسمالى خادماً للدولة ، مثله فى ذلك مثل العمال وبقية المواطنين . والدولة تفرض عليه تعليماتها من أجل صالح الوطن بأكمله . وفى هذه الحالة تتلخص وظيفة صاحب العمل فى التصرف داخل دائرة عمله باعتباره من قادة الاقتصاد القومى وممثلا لهذا الاقتصاد . ومن أجل هذا تخول له الدولة سلطة خاصة يتعامل بمقتضاها مع العمال ، وعلى هؤلاء - باعتبارهم أطرافا فى الاقتصاد القومى تنفيذ أوامر صاحب العمل بدون مناقشة . فاذا خرجوا على النظام - كأن يقوموا بإضراب ، تتخذ الاجراءات السريعة لقمعهم على الفور ، ولكن ، بالرغم من أن لصاحب العمل كل الحق فى إصدار الأوامر الملزمة للعمال ، إلا أنه لا يستطيع أن يطردهم ، لأن طارد العمال يوقف

النشاط الانتاجى ، وبذلك يؤذى الدولة . ولهذا ، إذا نشبت خلافات بين أصحاب العمل والعمال تدخلت الدولة نفسها لحل الخلافات عن طريق محاكم خاصة تؤلفها لهذا الغرض ، وقرارات هذه المحاكم ملزمة للطرفين .

وهكذا يخيل الينا أن هناك مساواة بين صاحب العمل والعامل أمام محاكم الدولة غير أن هذه المساواة الرسمية لاتظهر إلا فيما يتعلق بحظر الخلافات الصناعية . وفيما عدا ذلك يتمتع صاحب العمل بمركز الصدارة باعتباره قائداً لفرع من فروع الاقتصاد القومى .

إن هذا الوصف ينطبق على ألمانيا أكثر مما ينطبق على إيطاليا فالنازيون أيدوا بشدة مبدأ القيادة والسلطة الشخصية فى جميع مجالات الحياة الاقتصادية والحياة العامة . أما الفاشستيون الايطاليون فكان يسيطر عليهم الدوتشى ، والدوتشى وحده ، أضف إلى هذا أنهم ركزوا كل جهدهم فى تأييد مبدأ الاشراف « التعاونى » ولو تأييداً نظرياً على أقل تقدير أما ألمانيا فلم تكن تهدف إلى أن تكون دولة تعاونية فهى دولة قامت على التأكيد الشامل للقيادة والسلطة . لقد كانت هناك صفات مشتركة بين استبداد هتلر واستبداد موسولينى . غير أن الاختلاف بينهما كبير فى الكيان السياسى والاقتصادى. فلقد كانت ألمانيا تعبر عن مبدأ عسكرى، هو مبدأ النظام الاستبدادى فى ظل زعامة شخصية ، أما إيطاليا فكانت تمثل تنظيما تعاونياً توجهه وتسيطر عليه سلطة الدولة ذات السيادة .

وهكذا نجد أن إيطاليا اهتمت بمبدأ السلطة التعاونية التى يمثلها طرف

معين . فموسولينى ، والدوتشى ، رئيس الدولة وسلطانه اوتوقراطى . ونظراً لأن موسولينى رئيس الدولة فإن سلطانه يمتد إلى كل شخص وإلى كل هيئة داخل الدولة ، وذلك طبقاً للنظرية الفاشستيه . وإذا انتقلنا إلى ألمانيا وجدنا أن هناك من يلى هتلر فى الأهمية ، وكل واحد منهم بمثابة فوهرر صغير ، وكل واحد منهم يمارس سلطانه داخل دائرته — أما فى إيطاليا فإن موسولينى يسيطر على التنظيمات التعاونية — ولكل تنظيم مجاله التعاونى الخاص به . كان هتلر يؤكد سيطرة الفرد ، وكان موسولينى يؤكد سيطرة مجموعات تقوم بوظيفة معينة ، وتخضع هذه المجموعات لتنسيق الدولة .

غير أننا نرتكب خطأ كبيراً حين نحكم على هذه الأنظمة بناء على مظاهرها . فالاتحادات لم تظهر فى ايطاليا إلا عام ١٩٣٤ ، ولم تؤد دورها بالرغم من أن الاتحادات هى الهيئات الرئيسية للدولة التعاونية وبالرغم من هذه الاتحادات ، ظل السلطان فى يد أصحاب العمل الرأسماليين وأخذت الدولة تتعامل (مباشرة أو عن طريق البنوك التى تخضع لها) مع أصحاب العمل الرأسماليين أكثر مما تتعامل مع الاتحادات . ويتم هذا التعامل عند رسم السياسة الاقتصادية التى تتبعها الدولة . أما فى ألمانيا فإن صغار الفوهرر المتزعمين لفروع الاقتصاد الوطنى المختلفة لم يكن لهم كبير سيطرة على السياسة . وكما هو الحال فى إيطاليا ، ظل السلطان الاقتصادى المباشر فى يد المصالح الرأسمالية الضخمة ، ومن شأن هذا أن يتعارض مع مصالح الطبقات العامة تماما . والقوى لا يقيدها شىء اللهم

إلا النفوذ المتزايد للرؤساء العسكريين . وفيما عدا ذلك تترك للرأسماليين حرية الاستبداد بالعمال ، غير أن عليهم تسيير دفة الصناعة بحيث تخدم أغراض سادة الحرب الذين يختلفون عن سادة إيطاليا فسادة الحرب فى ألمانيا كانوا يمثلون قوة قائمة بذاتها ، قوة تختلف عن الحزب النازى أو المصالح الرأسمالية والنزعة العسكرية الألمانية قد اتخذت من الفاشستية السياسية أداة لها ـ وفى نفس الوقت تتخذ الرأسمالية الألمانية المذهب الفاشستى أداة لها . غير أن الفاشستية ـ فى ظل موسولينى ـ نجحت فى التنسيق بين الأهداف الرأسمالية والأهداف العسكرية ، فبينما تأرجحت السياسة النازية ـ فى ألمانيا ـ نتيجة للصراع بين القوى المتناحرة . فلقد بدا ذات يوم أن الدكتور شاخت سيعدو الدكتاتور الرأسمالى فى ألمانيا بينما يظل هتلر مجرد صورة فى دولة رأسمالية لحماودما . فالدكتور شاخت كان يلعب دورين : دورمدير بنك الرايخ ، ودوروزير الشئون الاقتصادية وهكذا كان الدكتور شاخت يمسك فى يديه بجميع خيوط النشاط الاقتصادى فى ألمانيا ولكن مضت فترة فإذا بالنفوذ المضاد يؤكد وجوده بصورة واضحة فى الميدان الاقتصادى واستحال الاقتصاد الألمانى إلى اقتصاد حرب ؛ اقتصاد يخضع فى تنظيمه لأهـــداف الحرب وبتوجيه من العسكريين الألمان . لا ننكر أن الدكتور شاخت استمر متمتعا بنفوذ كبير ـــ غير أن الجنرال جورنج تخطاه وصار المنسق الأول للسياسة الاقتصادية وظل الدكتور شاخت يتعامل ـــ بطريقة مباشرة وغير مباشرة مع كبار الرأسماليين من أصدقائه . أما الطريقة المباشرة فبوصفه وزيراً للاقتصاد ـــ أما الطريقة غير المباشرة فعن

طريق البنوك التى كانت تحتفظ بأكبر قسط من الأموال المخصصة للصناعة ، وهى بنوك يملكها الرايخ ويسيطر عليها بنك الرايخ سيطرة فعالة .

لم يكن فى مقدور الدكتور شاخت أن ينسق الصناعة (باعتباره ممثلا للرأسمالية الألمانية) إلا إذا استخدم سلطانه فى تنفيذ سياسة ترضى الحكام العسكريين . وكان مضطرا إلى فرض نفوذه الكبير على التجارة الخارجية والتبادل بحيث يخدم هذا غرضين .

تدعيم نفوذ ألمانيا السياسى فى الخارج. والتعجيل بسياسة الاكتفاء الذاتى فى الخارج ، فالعسكريون يعتبرون هذه السياسة شرطا لا بد منه من أجل الاستعداد للحرب .

وكان على الدكتور شاخت أن يبسط سلطانه على الصناعة بحيث يعدها للحرب معنوياً ومادياً ، وبحيث يحول الاقتصاد الألمانى بأكمله إلى تابع يدور مع آلة الحرب ، حتى فى زمن السلم . وكان عليه أن يركز جهوده فى تشجيع الانتاج الذى يخدم أمة تستعد للحرب ، واضطر إلى إخضاع جميع الاعتبارات الاقتصادية المحضة لهذا الهدف الأكبر وحده .

ولم يتم هذا الخضوع بصورة كاملة بطبيعة الحال فبالرغم من أن الرأسماليين شاركوا الزعماء العسكريين طموحهم وموقفهم ، إلا أنهم لم يرضوا عن التحول إلى المسلك الذى يدر عليهم ربحاً ضئيلا . وهكذا أصبح الرأسماليون يتمردون فى بعض الأحيان ، ويتمرد الدكتور

شاخت من أجلهم، وتكون النتيجة سلسلة من التسويات التي تسفر عن تزايد نفوذ العسكريين . ولكن ، كان لابد من تقديم الرشوة للرأسمالية لكي ترضى عن خدمة الأهداف العسكرية وقدمت النازية هذه الرشوة للرأسماليين : لقد أعطتهم الحق المطلق فى استغلال العمال العزل الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم .

من هذا كله نكتشف نقاط اختلاف كثيرة — فى النظرية والتطبيق — بين الاقتصاد النازى والاقتصاد الفاشستى ويتطلب منا هذا أن ندرس التخطيط الاقتصادى فى كل منهما على حدة — ولا نعتبرهما صورتين لسياسة واحدة غير أن بعض ملامح الموقف الاقتصادى أثرت على البلدين بصورة متشابهة . ويحسن بنا أن نبدأ بالكلام عن هذه الملامح .

لسنا نغالى حين نقول إن تدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى (بإيطاليا وألمانيا) قد تخطى الحدود التى كان سيقف عندها لو لم يكن هناك أزمة عالمية ولا شك أن هذا القول يصدق — إلى حد ما — على جميع البلدان غير أنه يصدق على إيطاليا وألمانيا بصورة كبيرة . وفى كلتا الحالتين اضطرت الدولة إلى التدخل تحت وطأة المشاكل الاقتصادية لكى تحول دون انهيار البنيان المالى والصناعى وفى كلا البلدين خضع قسط كبير من الصناعة لملكية البنوك وسلطانها وذلك بسبب قروض البنوك المجمـــدة وفى كلا البلدين استلزم الأمر إعادة تكوين البنوك بمساعدة الدولة ، وتم ذلك بوسائل جعلت البنوك عميلا للدولة . وفى كلا البلدين استلزم وضع العملة فرض إشراف صارم

على جميع عمليات التبادل الأجنبي،ولقد قام البنك المركزى بهذا الاشراف نيابة عن الدولة . ونتج عن الرغبه فى حماية النقد إجراء آخر ليس بأقل من الاجراء السابق صرامة — ويتمثل هذا فى السيطرة على الواردات بطريق التعريفة الجمركية ، والرسوم المتعددة ، وأوامر الحظر إلى جانب اتفاقيات تجارية تعقد مع الدول الأخرى من أجل فرض بعض القيود وشعر كلا البلدين بالحاجة إلى محاربة التعطل ، فاضطر إلى تنفيذ سياسة المرافق العامة على نطاق واسع،وإعانة الصناعات الخاصة لاقناعها باستخدام مزيد من العمال . واضطرت هذه السياسة كلا من البلدين إلى التوسع فى النقد الداخلى ،وأدى هذا إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ، وبذلت الدولة محاولات لإيقاف هذا الارتفاع فى التكاليف ، وذلك عن طريق التحكم فى الاسعار وبذلت الدولتان جهوداً ترمى إلى خفض الأجور عن عمد غير أن تكاليف المعيشة لم تنخفض بانخفاض الأجور واضطر العمال فى البلدين ، إلى ربط بطونهم باستمرار لخدمة مصالح الدولة . وبذلت الدولتان جهوداً ضخمة للتوسع فى إنتاج الغذاء من أجل الأهداف العسكرية وللتخفيف من حدة الحاجة إلى واردات ولأن الفاشستية والنازية تريدان حماية المزارعين والملاك (الذين كانوا من أكبر المعضدين والمناصرين) ووقايتهم من الشرور الناجمة عن تدهور أسعار الإنتاج الزراعى فى العالم .

نحن لا ننكر احتمال اتخاذ بعض هذه الاجراءات حتى مع عدم وجود أزمة عالمية ، غير أن الإجراءات — فى هذه الحالة — ستكون أقل وطأة أما السبب فى تطرف الاجراءات الألمانية عن مثيلاتها فى إيطاليا فيرجع

إلى اختلاف طابع الثورة الألمانية عن الثورة الايطالية ، ويرجع أيضاً إلى أن الأزمة كانت أشد قسوة على ألمانيا، برأسماليتها المتقدمة التي يعوزها التناسق تلك الرأسمالية التي أعيد تشكيلها بعد الحرب .

والملاحظ أن سيطرة الدولة الألمانية على الصناعة سبقت قدوم النازى بفترة طويلة وإذا عقدنا مقارنة بين الرأسمالية في ألمانيا والرأسمالية في بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا ، وجدنا أن الرأسمالية الألمانية كانت تحت رعاية الدولة ، وكانت موجهة إلى حدما ، وبتشجيع من الدولة ولم تكن ألمانيا فى يوم من الأيام بلداً يعتنق مبدأ الحرية أو الفردية الاقتصادية ولقد سعى بسمارك إلى توجيه الصناعة والسكك الحديدية خدمة لسلطان الريخ الألمانى ، أما سياسته التجارية فكانت ترمى — عن عمد — إلى التوفيق بين مطالب النبلاء ورغبة بسمارك فى تنمية الصناعة . وفى أثناء الحرب تم تعبئة الصناعة الألمانية لخدمة الحرب بصورة أكثر اكتمالا وصرامة من الاجراءات التى اتخذتها الدولة الحليفة فى ميدان الصناعة أضف إلى هذا أن القانون الألمانى والرأى العام هناك ، لم يشعروا بعداء غريزى للتكتلات الصناعية والاحتكارات.وجدير بالذكر أن هذا العداء ظل مستحكما — حتى وقت قريب — فى بريطانيا وفى القوانين اللاتينية وفى عقول الساسة والناخبين فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، أن الرجل الألمانى يؤمن بالنظام وهكذا اقتنع ، من أول وهلة ، بوجوب توجيه الصناعة ، ولم يعاد المنظمات الصناعية تلك المنظمات التى شجعتها الدولة عن قصد واشتركت فيها باسم الاستثمارات العامة — وذلك قبل اندلاع نيران الحرب بوقت طويل .

والواقع أن هذه المنظمات تعبر عن أحدث أشكال التخطيط القائم على فرض القيود ، ولقد أصبحت هذه المنظمات ، قبل عام ١٩١٤ ، الشكل التقليدى للاستثمارات الرأسمالية الواسعة النطاق . وفى مقدورها أن تنتهج سياسة التوسع أحياناً ، عندما تكون الارباح وفيرة . غير أنها تكشف عن حقيقتها عندما تواجه سوقاً تعانى الانهيار ، فهى فى هذه الحالة تحاول المحافظة على الأسعار وتحديد الإنتاج بقدر ما تتحمل السوق وحظى هذا النظام بتشجيع سواء فى ظل جمهورية فيار أو فى ظل أمبراطورية ماقبل الحرب . وقطع خطوات كبيرة ، ولكن حدث بعد عام ١٩١٨ وبعد عام ١٩٢٤ بصفة خاصة أن انتهجت الجمهورية الألمانية سياسة مزدوجة فى نفس الوقت وتتلخص هذه السياسة فى تدعيم المنشآت الخاصة إلى الحد الذى جعل عضويتها أمراً إجباريا مع إخضاع هذه المنشآت ، فى نفس الوقت لتوجيه الدولة فيما يتعلق بتحديد الأسعار . ولم يكن لتنظيمات الدولة هذه أى معنى كبير قبل الأزمة العالمية — ولكن ما إن واجهت ألمانيا متاعب اقتصادية متزايدة حتى اضطرت الحكومات إلى الوقوف فى وجه أسعار السلع التى تنتجها هذه المنشآت. فهذه الأسعار لم تعد تتمشى مع أسعار غيرها من السلع . وازدادت التنظيمات تدعيما فى ظل برونتج مستشار الدولة ، وورث النازى نظاما يخول للدولة سلطات قانونية واسعة تتيح له الاشراف على الاقتصاد الألمانى الخاص .

وقبيل هذا كانت أزمة ١٩٣١ المالية قد اضطرت الدولة إلى الاقدام على إجراءات أشد تطرفا ، وذلك فى ميدان الاستثمارات . لقد ألمت

بالعالم أزمة الكساد ، تلك الأزمة التى أضرت الاقتصاد الألمانى بصفة خاصة . وتراكمت الديون على البنوك والاستثمارات الصناعية الخاصة ، واضطر الرايخ إلى التدخل بكميات ضخمة جديدة ، من رؤوس الأموال وذلك لكى يحمى هذه البنوك والاستثمارات من التدهور والانهيار وفى الفترة ١٩٢٤ — ١٩٢٩ استطاعت ألمانيا إنقاذ صناعاتها الثقيلة برؤوس أموال كلفتها الكثير ، ومعظمها فى صورة قروض بفوائد مرتفعة . أما رؤوس الأموال الداخلية الضخمة ، فضاعت كلها فى الانشاءات أو القروض التى تهدف إلى التوسع فى الصادرات الذاهبة إلى أواسط وشرق أوروبا . وهكذا اضطرت ألمانيا إلى اقتراض رأس المال اللازم للعمل أيضاً . وحدثت ازمة مالية حادة صاحبها تدهورسريع فى القيمة وذلك نتيجة لانسحاب قسط كبير من رؤوس الأموال التى استطاع أصحابها استردادها . وتدخلت الدولة لتحول دون الانهيار والتدهور فأصبحت المالك الحقيق لمعظم بنوك ألمانيا — كما أصبحت المالك الحقيق للصناعات الرئيسية . أما البنوك الأخرى ففقدت استقلالها — وأضحت تعتمد اعتماداً — يكاد يكون كلياً — على بنك الرايخ والبنوك المتفرعة منه التى تعمل لحساب حكومة الرايخ ونظراً لأن البنوك نفسها كانت المالك الحقيق لعدد كبير من الاستثمارات الصناعية استطاع بنك الرايخ — بمساعدة الحكومة — أن يشرف على رقعة كبيرة من النظام الاقتصادى فى ألمانيا .

حدث هذا كله قبل ظهور النازية . ولم يكن ماحدث قد وقع بناء

على رغبة الرايخ ، وإنما وقع على كره منهم، فلقد اضطروا إليها اضطراراً حتى يحولوا دون حدوث انهيار اقتصادى فى ألمانيا . وجاء النازيون فقضوا على نقابات العمال وجندوا العمال فى « جبهة العمل » الجديدة . وهكذا تركت لهم الفرصة ليضعوا العمال تحت سيطرة الدولة الكاملة . وشرعت الدولة فى استخدام سلطانها فيما يتعلق بتخفيض الأجور ، لكى تنخفض بذلك التكاليف وتزيد قدرة الصناعة الألمانية على المنافسة ، غير أن اقتطاع الأجور لم يحل دون تدهور نسبة الصادرات تدهوراً كبيراً فالقيمة لم تتغير فيما يتعلق بالذهب وكان من المستحيل ، فى ظل ظروف كهذه أن يستمر الاعتماد (ولو اسمياً) على الذهب ودون أن يؤثر هذا على نسبة الواردات أيضاً . وتطلب هذا حماية عدد كبير من الصناعات الألمانية — وفى نفس الوقت تمتعت الزراعة الألمانية بحماية تكاد تكون تامة ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه النقطة . وصار من المستحيل استيراد سلع دون إذن من بنك الرايخ ، ولم يكن البنك يأذن إلا للمواد الخام التى لا يمكن الاستغناء عنها ، أو مواد أخرى على شرط قيام تبادل .

وهكذا استطاعت ألمانيا — فى ظل برونتج وفون بابين وهتلر — أن تضع نظاماً للإشراف الاقتصادى الذى كاد يحتضن جميع ميادين الاستثمارات . غير أن إجراءات الاشراف والسيطرة لم تخفف من وطأة التعطل الذى أخذ ينتشر ويتزايد . وإذا استثنينا الزراعة وجدنا أن هذه الاجراءات كانت تمهيدية ، وكانت القروض المقدمة للبنوك والصناعات من صندوق الدولة - مخصصة لانقاذ الصناعات القائمة - لا للتشجيع على

وجود استثمارات جديدة . وصار التعطل المتزايد بمثابة عبء ماحق يهدد النظام الألمانى .

وقبيل قدوم هتلر ـ أخذ برونتج ـ وفون بابين يفتشون عن طريق يخففون بها من وطأة هذه الأزمة . وجدير بالذكر أن فون بابين شرع يشجع على استثمار رأس المال عن طريق الاعفاء من الضرائب أو تأجيلها وأدى هذا إلى إنعاش الصناعات الثقيلة فى عهد النظام النازى . وفى نفس الوقت شرع الرايخ وبنك الرايخ (عن طريق فروعه) فى الاستثمار الضخم من أجل تمويل الأعمال الانشائية الجديدة . ولم يكن من المستطاع توفير هذه الاستثمارات إلا بوسائل تضخم ، وذلك نظراً لظروف التمويل الحكومى وودائع بنك الرايخ . غير أن المانيا استطاعت المحافظة على القيمة الأسمية للنقد فى الخارج وذلك بفضل الاشراف الصارم على التبادل الأجنبى وعلى الصادرات .

والواقع أن سياسة التوسع هذه قد خففت من حدة التعطل بدرجة كبيرة ، وأدت إلى زيادة كمية الإنتاج فى الصناعات الإنشائية أكثر منها فى السلع الاستهلاكية . وحدث انتعاش لا بأس به داخل هذه الدائرة . غير أن الانتعاش بهذه الصورة تطلب من الدولة التمادى فى بسط نفوذها وإشرافها . فلم يكن فى مقدور أحد أن يرفع نسبة الإنتاج إلا فى الصناعات التى لا تستخدم مواد واردة كبيرة . وأرادت الحكومة أن تعوض رجال الأعمال عن اليد الحازمة التى أمسكت بهم ، فأكدت للشركات الخاصة أن السوق الموجود أمامها فى أمان ــ وذلك بأن حالت دون ظهور

استثمارات جديدة تنافس الشركات وأصبحت هذه الشركات (التى تعتبر عضويتها أمراً إجبارياً) أكثر من احتكارات تنظمها الدولة فى هذا المجال الإنتاجى أو ذاك — وكانت الدولة تسيطر على تكاليف عملياتها إلى حد كبير ، كما تسيطر على الأسعار التى تبيع بها . وكان على الدولة أن توجد توازناً بين تشجيع المحتكر على الاستثمارات الجديدة بفضل السماح له بأرباح وفيرة — وبين حماية المستهلك — ذلك الرجل الذى تسيطر على دخله إلى حد كبير ، والحيلولة دون سيطرة المحتكرين عليه بدرجة تسىء إلى السوق .

وهكذا ظهرت فى ألمانيا النازية صورة كاريكاتورية لاقتصاد موجه يعتمد على شكل متطرف من أشكال القومية الاقتصادية . وأصبحت الدولة المالك الحقيقى لجزء كبير من الجهاز الاقتصادى . وأصبح هذا الجهاز يعتمد فى نشاطه إلى حد كبير على أوامر الحكومة بإنتاج أسلحة وتنفيذ منشآت عامة — واعتمد أيضاً على الإعانات الحكومية المقدمة للصناعات المختلفة لإنعاش رأسمالها — والاعفاء من الضرائب أو تأجيلها وصدور تراخيص حكومية بإنتاج هـــذه السلعة أو تلك ومحرمات الحكومة وتعليماتها ، وتنظيمها للأجور من أجل خفض التكاليف ، وتحكمها فى الأسعار خوفاً من القضاء على الطاقة الشرائية ، وسيطرة الحكومة على التجارة والتبادل الخارجى — وتشجيعها للزراعة . وأخيراً وليس آخراً ، اعتمد الجهاز الاقتصادى المشار إليه على سيطرة الحكومة على مسائل طبع أوراق النقد .

وهكذا سيطر جهاز الدولة على الجهاز الاقتصادى بصورة لم يسبق لها مثيل فى أى بلد رأسمالى .

ولكن ، من الذى كان يسيطر على الدولة ؟

لقد وصل النازى إلى مقاعد الحكم قائلين إنهم ألد أعداء رجال الأعمال المستبدين ، وإنهم أصدقاء الرجل البسيط الذى سحقته الشركات الرأسمالية الضخمة ، وإنهم ألد أعداء الماركسية ، ومن أكبر دعاة الاشتراكية « الوطنية » التى ستضع مطالب الشعب فى المحل الأول ، وتفضلها على أصحاب المصالح . ولكن ما إن أحرز النازى السلطة بفضل هذه الشعارات حتى وقف مكتوف الأيدى أمام كبار رجال الأعمال ، بل لقد اتفق النازيون مع رجال الأعمال قبل إحرازهم للسلطة . وعملوا على تقوية كبار الرأسماليين أكثر مما عملوا على تقوية صغارهم ، فلقد قضوا على النقابات العمالية ، وسارعوا فجعلوا الاستثمارات الضخمة الوسيلة الرئيسية لتنفيذ سياستهم الاقتصادية . وذلك فى ظل القيادة الرأسمالية القديمة ، وأدت العضوية الاجبارية للشركات فى تدعيم مركز كبار الرأسماليين ، مما زعزع موقف صغار الرأسماليين تماماً ، كما حدث فى الولايات المتحدة بالنسبة لإدارة الإنعاش الوطنى . وكانت الصناعة فى قبضة البنوك التى تسيطر عليها الدولة ، وكانت هذه البنوك تخدم كبار المقترضين أكثر مما تخدم صغارهم . ولم يستفد الرجل البسيط شيئاً ، اللهم إلا المزارعين الذين استفادوا من « المشروع الكبير » الألمانى « فالنازيون أرادوا أن يحققوا لألمانيا الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية ، ولا يمكن توفير هذا إلا إذا أتاحوا للمزارع سعراً مرتفعاً لمنتجاته . وإلى جانب

المزارعين شملت الاستفادة أصحاب الأراضى والمقترضين الذين استطاعوا بذلك جمع الأجور والقروض لأن المزارع أضحى قادراً على الدفع .

والواقع أن الأوضاع الألمانية عبرت أصدق تعبير عن التناقض الكامن فى الاقتصاد الرأسمالى الموجه . لقد ارتفعت نسبة الإنتاج الصناعى ارتفاعاً كبيراً بعد وصول النازى إلى مقاعد الحكم ، غير أن الزيادة تمثلت فى السلع التى لا تستهلك أكثر مما تمثلت فى السلع الاستهلاكية . وتم تشغيل عدد كبير من العمال ، غير أن مستوى المعيشة لم يرتفع وإنما تدهور . ولكن ، ما نفع ساع رأس المال إن لم يكن هدفها رفع نسبة السلع الاستهلاكية ؟ إن نفعها فى هذه الحالة يتمثل فى شىء آخر — ألا وهو الاستعداد للحرب .

وبمرور الوقت ازداد تجنيدها لخدمة هذا الهدف وحده . وفى هذه اللحظة بدأ العسكريون يتدخلون ، ومنذ هذه اللحظة بدأت قبضتهم المشددة تزداد . وفى الأيام الأخيرة لجمهورية فيمار كانت المنشآت العامة ترد على الأصوات المطالبة بتشغيل مزيد من العمال . وازدادت هذه السياسة حدة فى ظل النازى ، وبدأت المنشآت العامة تتخذ طابعاً عسكرياً واضحاً . وبدأ تعبيد عدد هائل من الطرق الاستراتيجية ، وحدث هذا أيضاً بالنسبة للمطارات ، وانصرفت نسبة كبيرة من الطاقات فى تطوير الطيران . وتوسعت الدولة فى بناء المصانع التى يمكن تحويلها إلى مصانع حربية أو كيميائية ، وزودت مصانع الموتورات بأجهزة جديدة ، ولم يعد خافياً أن معسكرات العمل هى معسكرات التدريب حربى .

غير أن أهداف العسكريين ذهبت إلى أبعد من ذلك . لقد رأوا أن ألمانيا سنة ١٩١٨ لم تهزم فى الميدان وإنما انتابها الانهيار ، لهذا ، إذا أرادت ألمانيا أن تنجح فى حربها الانتقامية فلابد من إعدادها لموقف لا يستطيع المواطنون المدنيون أن يعانوا فيه من شبح الجوع الذى يدفعهم إلى الاسلام أو الثورة ، ولا تهلك فيه جيوشها من شدة حاجتها إلى أسلحة الحرب . ولكى تحقق ألمانيا لنفسها هذه الحصانة لابد من رفع نسبة الإنتاج المحلى للمواد الغذائية مهما كان الثمن . وكان الهر دارى ، الوزير النازى فى وزارة الزراعة ، مستعداً — الاستعداد كله لمعاونة العسكريين ، وكان على استعداد للوقوف معهم فى وجه المعارضين من أمثال الدكتور شاخت ورجال الصناعة الذين خافوا أن يؤدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى نتائج اقتصادية خطيرة . ووقف دارى موقف من ينافح عن المزارعين ، وساعد الزعماء العسكريين على تنفيذ هذا الجزء من البرنامج . غير أن الحاجة استلزمت أيضاً تحقيق الاكتفاء الذاتى للبلاد فيما يتعلق بالمواد الخام الأساسية ، واستلزمت استغلال جزء من النقد الأجنبى القليل فى إعداد المواد التى لايمكن إنتاجها داخل البلاد بأية حال من الأحوال . وأرادت ألمانيا أن تقلل من حاجتها إلى مواد مستوردة إلى أقل نسبة ممكنة ، ومن ثم أخذت تسعى جاهدة عن مواد محلية يمكن إحلالها محل المواد المستوردة ، وهكذا عملت على تشجيع بعض الصناعات التى تكلف الكثير بدون مبرر ، مثل استخراج الزيت من الفحم .

ونظراً لأن هذه المناورات تعنى فرض تنمية غير اقتصادية بالمرة ،

فى موارد ألمانيا ، فإن محاولة فرضها أدت إلى نشوب صراع عنيف مع الرأسماليين ، ومع بطلهم الدكتور شاخت ، وتركز هذا الصراع فى ذلك المشروع الألمانى الشهير ، مشروع السنوات الأربع ، الذى يختلف عن مشروع السنوات الخمس السوفييتى اختلافاً كبيراً .

فى شهر سبتمبر من عام ١٩٣٦ ، وفى المؤتمر النازى ، أعلن هتلر بنفسه عن « مشروع السنوات الأربع الألمانى لتحقيق الكفاية الذاتية فى الميدان الاقتصادى » وقيل إن الهدف من هذا المشروع هو مساعدة ألمانيا ، فى ظرف أربعة أعوام ، على إمداد نفسها بكل ما تحتاجه من المواد الخام دون الحاجة إلى استيراد أية مادة من الخارج . وكان الدكتور جورنج قد عين فى منصب أعلى من منصب الدكتور شاخت ، وكان يقوم بدور المنسق للسياسة الاقتصادية فى ألمانيا . وتم تكليفه بتنفيذ مشروع السنوات الأربع ، وخولت له سلطة إصدار قرارات قانونية الزامية ، والأوامر الإدارية اللازمة لتنفيذ المشروع . وبعد أيام قلائل أعلن جورنج أن المشروع سينفذ فى ستة ميادين : إنتاج المواد الخام ـ توزيع المواد الخام ـ توفير العمل ـ الإنتاج الزراعى ـ تحديد الأسعار ـ تنظيم التبادل الاجنبى وقيل إن جورنج قد يأخذ رأى شاخت فى الميدان الأخير فقط ، وفى هذا مزيد من التضييق على المجالات التى كان الدكتور الرأسمالى يتحكم فيها من قبل . وبعد ذلك تم تعيين الهر فاجنر للإشراف على الأسعار وتحديدها ، وصدرت إليه التعليمات بالحيلولة دون ارتفاع الأسعار نتيجة للمشروع ومضت فترة قصيرة أصدر جورنج بعدها لوائح جديدة تحرم على أصحاب العمل التنافس من أجل الحصول على أمهر العمال ، وألزمهم

بتدريب عدد أكبر من العمال الفاشستيين والواقع أن جورنج أخضع عمال ألمانيا المهرة لنظام من المراقبة والتجنيد يشبه النظام الذى كان معمولا به أثناء الحرب .

والذى درس أحدث الوثائق الرأسمالية الألمانية يستطيع أن يعرف بسهولة معنى مشروع السنوات الأربع بالنسبة لمستويات المعيشة للشعب الألمانى . فلقد صدرت - على سبيل المثال - مذكرة مستفيضة - تحدد للمواطنين أنواع الأطعمة التى يستطيعون استهلاكها ، وأنواع الاطعمة التى يجب الابتعاد عنها لصالح الأمة . ومما يلفت النظر فى هذه الوثيقة الهامة اهتمام ألمانيا بالتقليل — إلى أكبر قدر ممكن — من استهلاك المنتجات ذات الأصل الحيوانى ، مع استثناء الارانب والسمك . وجاء فى المذكرة أن كل هكتار من الأرض يستطيع إنتاج قيمة غذائية أوفر لو نحن استخدمناه فى إنتاج الخضر بدلا من إطعام الحيوانات منه . فقد قيل إن زرع هكتار واحد بثمار البطاطس سيعطى طاقة حرارية تفوق الطاقة الحرارية لهكتار نغذى منه البقر ، بمقدار عشرين ضعفا . وأن زراعة هذا الهكتار قمحا ستعطى لنا عشرة أضعاف . ومن ثم يجب على الشعب الألمانى أن يتحول إلى المنتجات النباتية كالبطاطس ، والخضروات والسكر ، بدلا من المنتجات الحيوانية . ويجب الانصراف بصفة خاصة عن الدهون الحيوانية التى يتعذر إنتاج الكميات المطلوبة منها . ولكن يجب فى الوقت نفسه التقليل إلى ادنى حد ممكن - من استهلاك الزيوت النباتية ، ذلك لأن ألمانيا مضطرة إلى استيراد المواد اللازمة لصناعتها . ويجب أيضاً التقليل من استهلاك الفاكهة طالما اقتضى الأمر استيراد شىء منها

واهتمت المذكرة بتوضيح مدى رخص القائمة الغذائية التى تقترحها ، ومدى المنفعة التى تحققها للدولة . وبناء على هذا يفضل المرجرين على الزبد ، ولكن يجب التقليل من نسبة استهلاكهما لأن الأمر يتطلب استيرادهما . وفى مقدور الطبقات الغنية أن تحصل على الزبد ، لأن استيراده قد يتم بطريق المقايضة . أما الفقير فلا يستطيع شراء هذه المادة ، ولا يجب عليه أن يستبدلها بالمرجرين ، لأن المرجرين لا يمكن شراؤه إلا بالعملة .

ولم تكتف المذكرة بهذه المقترحات العامة الخاصة بتعديل أنواع الغذاء فى ألمانيا ، وكان أن شرعت تعد قوائم موسمية متنوعة ، قوائم تخضع لتقلبات الإنتاج . وتحدد المذكرة نوع الطعام الذى يأكله فى هذا الشهر ، ونوع الطعام الذى يتناوله فى ذاك ، إلى جانب الأنواع الواجب اجتنابها ، وأمامه بيان كامل بأنواع الطعام الذى ترمى الخطة النازية إلى التقليل من استهلاكه ، أو المحافظة على نسبته الحالية ، أو رفع النسبة لتعويض المواد المحرمة . وهكذا ، يجب على الألمانى الاقلال من تناول لحم البقر ، والخنزير ، والزبد ، والمرجرين ، ودهن المائدة وزيوتها ، والخضروات المستوردة ، والجبن ذات الدسم . وعليه أن يحافظ على النسبة التى يتناول بها البيض ، والخبز ، والأرز ، والكاكاو ، والبقول ، واللبن والعسل . غير أن فى مقدوره أن يتناول المزيد من البطاطس — الذى يحتل مكان الصدارة — والسكر ، والجبن المصنوعة محلياً ، والخضروات ، والسمك ، والأرانب . هذا إذا استطاع فعلا أن يحصل على المزيد إذ أن بعض هذه المواد غير متوفر فى الوقت الحالى .

ترى لو وضعت هذه القوائم موضع التنفيذ ، فما هو أثرها على صحة الشعب الألمانى ؟

الواقع أن الدولة طلبت من الشعب أن يعتمد ـ اعتماداً يكون كلياً ـ على الأطعمة الحرارية ، مع التقليل بقدر الامكان من الأطعمة التى تبنى أنسجة الجسم أو تقيه غائلة المرض . لقد طلب من الشعب الألمانى ـــ كإجراء لإعداد الأمة للحرب « فهذا هو الهدف » ـــ طلب منه أن يضع نفسه فى مستوى تغذية أشد سكان بريطانيا فقراً ، وذلك طبقاً للتقسيم الغذائى الذى أعده السير جون أور . ولن يغيب على القارىء أن المواد الغذائية البانية للجسم أو الواقية من الأمراض التى لم تعترض عليها الدولة هى فى معظم الحالات باهظة الثمن بحيث لا تستطيع غالبية السكان الحصول عليها .

والواقع أن فى القائمة التى أعدتها ألمانيا مايسىء إلى صحة الأطفال والأمهات . غير أنها افتقرت أيضاً إلى التوازن إذا نحن نظرنا إليها على ضوء احتياجات البالغين العادية . نحن لا ننكر أنها كانت تحتوى على كميات كافية من الطاقة الحرارية ـــ هذا إذا كان الألمان قد اقتنعوا بالفعل بالاعتماد على البطاطس كوجبة رئيسية ـــ ولكن ، بالعمل حين لا يأتى المحصول ـــ المتقاب ـــ بالنتيجة المرجوة ؟ إن الألمان يتعرضون فى هذه الحالة لما تعرض له الفلاحون الإيرلنديون فى سنوات الجوع الشهيرة ، وهى السنوات التى أجبرت بيل على إلغاء قانون الحبوب .

لقد أسهبت فى الحديث عن هذه التفاصيل لأنها صور — أكثر من أى شىء آخر — النتائج البشرية التى أدت إليها سياسة النازى . لقد انحط مستوى المعيشة فى ألمانيا النازية نتيجة لعاملين رئيسيين :

- تحويل الطاقة البشرية من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج الأسلحة .
- حظر الاستيراد كوسيلة لاعادة التسلح وتحقيقاً للاكتفاء الذاتى الذى لابد منه عند الاستعداد للحرب .

وهكذا كتب على الشعب الألمانى أن يحيا حياة شقية ، لأن دخوله لم تسمح له بأن يحيا بصورة أفضل ، ولأنه اضطر إلى أن يعيش وكأنه فى مدينة محاصرة .

ولنقارن بين هذا الوضع والتجربة التى مرت بها روسيا فى السنوات الأولى للحكم السوفيتى . لقد اضطر الروس إلى المرور بتجربة أشد مرارة من التجربة الألمانية . غير أن المصير الذى تعرضوا له لم يكن منه مهرب ، ولقد بذل المسئولون عن الاقتصاد السوفيتى كل ما وسعتهم الحيلة لكى يخرجوا من الأزمة بأن يتوسعوا فى الإنتاج المحلى ، وهم يأملون من ذلك رفع مستوى المعيشة — فى ظرف عشرة أعوام تقريباً . أما الألمان فلم يجدوا هذا الأمل فى الأفق . فبالرغم من قدرة الألمان على رفع نسبة الإنتاج المحلى من المواد الغذائية ، إلا أنهم عجزوا عن أن يحيوا حياة رخية محتملة طالما أنهم ظلوا معتمدين على زراعتهم وحدها .

إن وجود مستوى محتمل من المعيشة ، ووجود مواد غذائية معقولة ، يتطلبان الاعتماد على الاستيراد إلى حد كبير .

وهكذا عرض المشروع الألمانى شعب ألمانيا للخطر ، إذ بات مهدداً بسوء التغذية التى قد تودى به . ونجاح المشروع فى النهاية لاينهض دليلا على انتهاء هذه الأزمة المشار إليها . لقد اعتمد النازى على مسألة الحرب قائلين إن الانتصـــار فى الحرب هو الذى سيضع حداً لسوء التغذية ، فالانتصار فى الحرب سيفتح أمام اقتصاد ألمانيا مناطق شاسعة منتجة للمواد الغذائية .

ولم تكن معركة الطعام سوى مظهر واحد من مظاهر البرنامج النازى . لقد امتلأت رؤوس الزعماء الألمان بالمشروعات الخاصة بالإنتاج : منسوجات مركبة ، وبترول مركب ، ومطاط مركب ، وكل ما يمكن إنتاجه على نطاق واسع ليحل محل المواد التى لا يمكن الحصول عليها أو إنتاجها محلياً . والمشكلة هنا أن إنتاج معظم هذه المواد قد يكلف الكثير ــ كإنتاج الزيت ــ أو قد يكلف الكثير ولا يتحمل طويلا فى نفس الوقت ــ كما هو الحال بالنسبة لإنتاج المطاط . والواقع أن استهلاك هذه المواد يؤدى إلى رفع تكاليف الحياة بنسبة خطيرة ، ولكن ، ليس لدى الطبقات العاملة والطبقات المتوسطة فائض دخل تواجه به هذه الزيادة . يكفيها أنها تحاول جاهدة أن تعيش على ماتحصل عليه .

وهكذا أضيفت إلى الوضع الداخلي فى ألمانيا عوامل إضافية متفجرة نتيجة للخطة الخاصة بالمواد الغذائية ، والخطة الخاصة بإنتاج بعض

المواد بدلا من استيرادها ، وكان من الواضح أن الزعماء العسكريين أرادوا تجنب الحرب إلى أن توشك برامجهم على الاكتمال . ولكن ، كان من الواضح أيضاً أن القيود المفروضة على الشعب الألمانى ، والقيود التى كانت تهدده فى المستقبل ، خلقت توتراً نفسياً فى الداخل . ليس من شك فى أن بمقدور شعب كامل أن يربط البطون بصورة خارجة على المألوف، لقد أثبت الروس هذه الحقيقة ، غير أن المدى الذى ذهب إليه النازى لا يمكن الوصول إليه حقاً إلا إذا كانت الرغبة المحمومة إلى الحرب تدفعه وتحركه ، وإلا فإن النـاس يتمردون على النظام . لقد بدأ وكأن مشروع السنوات الأربع يستقطب الأمة إلى قطبين ، ففريق يتطرف نحو مذهب الحرب ، وفريق لا يستطيع إلا أن يكتم شكاته ، ويحقد على الدكتاتورية بشدة .

ولاشك أن زعماء النازى فتحوا عيونهم على هذا الخطر الثانى ، خطر الكراهية ، وهكذا عمدوا إلى التخفيف من حدة الموقف عن طريق التقايض مع البلدان الأجنبية لشراء المواد الغذائية مقابل المصنوعات الألمانية . ومن أجل هذا قام الدكتور شاخت بزيارة عدة بلدان ، ومن أجل هذا أيضاً انشغلت صحف ألمانيا الفنية بإحصائيات الانتاج ، وإمكانياته ، فى جنوبى شرقى أوروبا . ولكن كان من الواضح أن من المتعذر التوسع فى المقايضة ، نظراً للظروف السياسية التى سادت آنذاك . وهكذا آمنت الدوائر بأن المخرج الوحيد هو الحرب .

وفى شهر أبريل من عام ١٩٣٦ كتب الكولونيل توماس — وهو

أحد كباو المسئولين فى وزارة الحرب الألمانية — كتب عن مشروع السنوات الأربع قائلا : إنه جاء « نتيجة لتفكيرنا على ضوء اقتصاديات الحرب » . وأخذ الكولرنيل توماس يؤكد حاجة البلاد إلى تجنيد وتنظيم كافة العمال بصورة كاملة — واعتبر هذا جزءا لايتجزأ من مشروع السنوات الأربع .

يتضح من هذا كله كيف أن ألمانيا النازية أضحت دولة تخضع لتخطيط الحرب . فلقد اعتمد الاقتصاد الألمانى ، برمته ، على الاستعداد للحرب . ولو قد انهار هذا العامل لانهار البنيان الشامخ كله .

غير أن ألمانيا ظلت مع هذا كله بلداً رأسماليا فى جوهره — كل ما فى الأمر أنها طوعت هذه الرأسمالية بحيث تخدم الأهداف العسكرية . ولقد اضطرت إلى خطب ود الرأسماليين لكى يخدموا أغراضها . فثمة شىء واحد لم يقدر النازيون على مواجهته ، ألا وهو ظهور أزمة البطالة من جديد . ولا يمكن درء هذا الخطر إلا إذا جعلوا الرأسمالى يربح الكثير من جراء تشغيله لمزيد من العمال .

ولكن ، إذا كان من الضرورى تشجيع هؤلاء الرأسماليين على تشغيل مزيد من العمال إلا أن المسئولين مضطرون إلى خفض تكاليف الانتاج ، ولابد من إفساح المجال أمام أصحاب العمل لكى يحصلوا على أرباح تقنعهم بتشغيل المزيد من العمال . وهكذا بدا أن الأجور المنخفضة وأسعار البيع المرتفعة هى الحل الوحيد لأزمة الكساد . وهكذا شجع المسئولون ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار ، وبذلك يستوعبون عمالا

أكثر . ولكن ، إذا كان من الممكن استيعاب مزيد من العمال عن طريق خفض الأجور فمن الذى سيستهلك تلك الكميات الزائدة التى طرحها العمال الجدد فى السوق ؟ إن رجال الصناعة يستطيعون استهلاك جزء من هذه المنتجات وتستطيع الدولة أيضاً أخذ هذه الأشياء لوضعها فى خدمة الجمهور ، بما فى ذلك زيادة المنتجات العسكرية . ولكن ، إذا كانت الدولة ستشترى المنتجات الزائدة فان عليها أن تدفع ثمنها ، وهى لاتستطيع أن تفعل ذلك إلا بفرض مزيد من الضرائب (وبذلك تقيد أنواعا أخرى من الطلب) أو عن طريق الاقتراض الذى سيؤدى إلى نفس النتائج إذا كان القرض سيؤخذ من المدخرات الحقيقية أو عن طريق استصدار مزيد من أوراق المال ، وسيؤدى هذا إلى تقييد الطلب فى ميادين أخرى إذ تقل الطاقة الشرائية لدى أفراد المجتمع . وما ستنفقه الدولة فى هذه الحالة سيقتطع — بطريق مباشر أو غير مباشر — من طاقة المواطنين الشرائية .

ومن ناحية أخرى ـ إذا أنفق الرأسماليون أرباحهم الزائدة فى شراء السلع الاستهلاكية المحلية فلن تنشب أزمة . ولكن ، هل سيفعلون هذا حقا ؟ لايحتمل هـذا طالما أن الأرباح الزائدة تؤخذ من الاستثمار الاضافى . ولكن ، إذا لم يزد الطلب على السلع الاستهلاكية فكيف يتسنى للاستثمارات أن تدر دخلا ؟ لن يتسنى لها هذا إلا إذا ظلت الدولة تقوم بدور مصطنع ، وهو دور طالب السلع ، وهى مضطرة إلى ذلك حتى لاينهار الصرح .

ولكن ، ألا يمكن علاج الموقف عن طريق رفع الأجور التى تتيح للمستهلك شراء مزيد من السلع ؟ لايمكن هذا ؟ ذلك لأن رفع تكاليف الانتاج سيؤدى إلى تضييق رقعة الربح ، وهكذا ينكمش عدد العمال . فاذا توسعت الدولة فى منشآتها العامة أو طلبت المزيد من السلع لكى تقضى على هذا الانكماش فانها لن تحصل على الأموال المطلوبة إلا عن طريق التضخم . ذلك لأن تخفيض نسبة الأرباح سيقلل الفائض الذى تستطيع الدولة أن تفرض عليه ضرائب . وهكذا تجد الدولة نفسها فى مأزق يصعب الخروج منه . فهى إن شرعت فى تمويل المنشآت العامة ـ عن طريق التضخم ـ لكى تواجه تدهور الأرباح وعدد العمال ، أدت سياستها إلى أزمة اقتصادية ، وانهيار إقتصادى .

وهكذا تجد الطريق مسدوداً أمام رفع الأجور . ولا يبق أمامها سوى حل واحد وهو التأكد من أن الأرباح المرتفعة العائدة من الصناعة تستغل فى المنشآت العامة والتسلح إذ أن من العسير استغلال هذه الأرباح فى إنتاج مزيد من السلع الاستهلاكية التى لايستطيع أحد أن يطلبها. ولقد حاول الألمان تطبيق هذا الحل . فكان أن منعوا الشركات المساهمة من توزيع أكثر من نسبة محدودة من العائد وأجبروها على إقراض أرباحها الفائضة للدولة ، وتقوم الدوله باستغلال هذا الفائض فى التسلح والاعانات ، وغيرها من أوجه النفقات التى تتطلبها سياستها العسكرية . وهكذا تحافظ الدولة على نسبة الطلب من الصناعات الانشائية . وتحول دون تفاقم أزمة التعطل ، وتجعلها داخل أضيق الحدود .

غير أن أى سياسة توسعية لابد أن تخلق موقفاً تشتد فيه المطالبة بالواردات . إن إنخفاض نسبة الاجورسيسهل عملية التصدير إلى حد ما وهكذا يكفل للدولة وسيلة دفع ثمن هذه الواردات ، خاصة إذا تم تنظيم المصنوعات الصادرة بحيث تحقق تمييزا فى الاسعار بين العملاء المحليين والعملاء الاجانب ، بأن تبيع الصادرات بأسعار حدية مع المحافظة على أسعار السوق المحلية . غير أن ألمانيا واجهت عراقيل ضخمة أثناء اتباعها لهذه السياسة ، بالرغم من أنها بذلت أقصى مافى استطاعتها . والسبب فى هذه العراقيل ارتفاع قيمة عملتها فى الخارج . وهكذا رضيت ألمانيا أن تشترى « صادرات إضافية » وهكذا ، أيضاً عقدت ألمانيا اتفاقيات تجارية كثيرة مع البلدان الأخرى لشراء أسلحتها فى صورة مقايضة منظمة بالصادرات الألمانية .

وكان من الواضح الجلى أن ألمانيا لاتستطيع التوسع فى إجمالى وارداتها بسبب الوضع فى تجارتها الخارجية ومع ذلك كان عليها أن تتوسع فى بعض الواردات ، حتى ينتهى برنامج السنوات الأربع على الأقل ، وإلا فسيتوقف التوسع الانشائى وبرامج التسلح الضخمة . وهى مضطرة ، من أجل هذا إلى التقليل بقدر الامكان من الواردات الأخرى، وإلى بذل أقصى ما تستطيع من الجهد لايجاد منتجات محلية بديلة ، حتى ولو بيعت هذه المنتجات بسعر مرتفع كأن تنتج — محلياً — المطاط والبترول اللذين كانت تستوردهما من الخارج قبل ذلك . غير أن عملية إحلال منتجات محلية بدلا من المنتجات المستوردة تتطلب رأس مال

جديد وهكذا تعتبر مخرجا لبعض وجوه الاستثمار التى لابد منها للمحافظة على روح التوسع فى النشاط الاقتصادى . كما أن هذه السياسة حتمت على ألمانيا حماية الانتاج الزراعى ، بل بررت هذه الحماية أيضاً .

وهكذا أخذت ألمانيا تضاعف من نسبة التوسع الداخلى وهى تواجه تدهوراً فى مستوى المعيشة ، وتم هذا التوسع فى صورة تسلح على نطاق ضخم ، وحفز الهمم على الاستثمار عن طريق إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة غير أن هـــذا الاجراء يتكلف الكثير كما أن العراقيل الكثيرة تقف فى طريقه . فهو يضطر الدولة إلى إنتاج سلع تتكلف الكثير بالرغم من ضآلة الأجور التى يتقاضاها العمال ، مع أن هذه السلعة ، فى الخارج ، أقل سعراً . . كما أن هذه السياسة تجعل الدولة تقترض باستمرار ، وإلا فليس أمامها سوى مواجهة الكساد . وهذه السياسة تعتمد أيضاً على استمرار تدهور مستوى المعيشة ، ذلك لأن ارتفاع المستوى سيجعل المستهلكين يطالبون بالمزيد من الواردات ، ولان الدولة لا تستطيع التخفيف من العبء الواقع على رؤوس الاموال العامة إلا إذا تركت لصاحب العمل حرية إعطاء أجور ضعيفة وبذلك يحصل على ربح كبير . غير أن صاحب العمل لايستطيع إنفاق أرباحه فى شراء الوردات ، ولا يستطيع أيضاً أن يكنز هذه الارباح . ونظراً لان طلبات المستهلكين محدودة نظراً لضآلة الاجور فان الدولة مضطرة إلى اقتراض الارباح الفائضة وانفـــاقها فى المشروعات العـامة .

إن وضعا كهذا يفتقر إلى كثير من الاستقرار . وهو يستمر طالما أن طلب الواردات سيظل فى أضيق الحدود نظرا لحلول المنتجات المحلية محل هذه الواردات وطالما أن أمام الدوله « مشروعات عامة » تكفى لتشغيل الصناعات الموجودة ، غير أن هذه الضرورة الثانية تسفر عن نتائج خطيرة ، فهى تحفز الدولة إلى التوسع فى التسلح لأن التسلح طريقة سهلة لاستيعاب العمال فى المشروعات العامة ، كما أنه يذكى الروح الوطنية التى تدفع الناس إلى الاستسلام لمستوى معيشتهم المنخفض .

لست أقصد بهذا استحالة ارتفاع المستوى عما كان عليه إبان الأزمة الألمانية.فلقد كان فى مقدور ألمانيا أن ترفع هذا المستوى قليلا إذا تكيف اقتصادها مع مبدأ الاكتفاء الذاتى دون إحداث خسارات اقتصادية كبيرة . وعندما يرتفع مستوى الكفاءة فى الانتاج ، تستعيد طاقة الأجور الشرائية بعض حيويتها . ولكن،إذا أرادت الدولة أن تحافظ على بواعث الربح لدى أصحاب الأعمال فلا بد أن يكون ارتفاع الأجور أقل من ارتفاع الكفاءة . وبذلك سينزاح عن كاهل الدولة بعض العبء فى تشغيل العمال ولم تكن لدى النازيين رغبة فى المحافظة على انخفاض مستوى المعيشة ، فلقد كانوا على استعداد لرفعه لو استطاعوا ، لأن ذلك سيعزز سلطانهم . غير أن سعيهم وراء رفع المستوى يؤدى إلى انهيار النظام الاقتصادى ، اللهم إلا إذا حققوا الاكتفاء الذاتى وحققوا فى نفس الوقت نسبة عالية من الارباح ومن الكفاءة غير أن الاكتفاء الذاتى يعانى — فى مراحله الأولى من الافتقار إلى الكفاءة . وهكذا واجه النازيون أعباء ضخمة .

هذا هو الاقتصاد الألمانى الموجه كما رسمه هتلر والعسكريون . وهو

لا يكاد يمت بصلة إلى البرامج الاقتصادية التى رسمها الباحثون النازيون لغرض الاستهلاك الشعبي ، وذلك قبل أن يصل الحزب إلى مراكز الحكم . والشبه الوحيد بينهما هو تلك النظرة القومية العدوانية والعزم على الحيلولة دون وصول أزمة التعطل إلى المرحلة التى أدت إلى سقوط جمهورية فيمار .

وهكذا ظلت سياسة النازى ذات طابع قومى توسعى ، غير أنها لم تحمل أدنى شبه بالاشتراكية ، أو المعاداة للرأسمالية — بالرغم من أن الاشتراكية والمعاداة للرأسمالية كانتا واضحتين فى أيامها الأولى . وهكذا لم يهاجم النازيون كبار رجال الأعمال وإنما جعلوا كبار رجال الصناعة وشركاتهم جهازهم الرئيسى فى ميدان الصناعة هذا الاقتصاد الألمانى الموجه لا يؤدى إلى رفع الأجور وتخفيض الأرباح بالمرة ، وانما يجعل الأجور المنخفضة وسيلة للكسب الوفير ، وذلك انتهاجاً منه لسياسة التوسع فى التشغيل الخاص . وهو لا يوزع الطاقة الشرائية بين الناس ، وانما يجعلها مركزة فى يد كبار رجال الأعمال وفى يد الدولة . وهو لا يدخل الطابع الاشتراكى على الصناعات الضخمة وانما يبذل كل ما فى مقدوره لبعث الحياة من جديد فى الاستثمارات الخاصة وإعادة الممتلكات إلى رجال الصناعات ، تلك الممتلكات التى كانت الدولة قد وضعتها تحت إشرافها بسبب الأزمة .

لم يكن هذا الاقتصاد الموجه يهدف إلى تحقيق أرفع قدر ممكن من المستوى المعيشى — وهو المبرر المنطقى الوحيد لأى إجراء اقتصادى وانما كان يهدف إلى أغراض أخرى تماماً . لم يكن التخطيط الألمانى يهدف

إلى رفع مستوى حياة الشعب ، وانما كان يهدف إلى تمكين النازى من البقاء فى الحكم ، ومساندة أصحاب المصالح الذين تكاتفوا مع النازى من أجل القضاء على الاشتراكية . ولكن ، ليس من شك فى أن النازى كان يسعدهم أن يحققوا الثراء للشعب . غير أنهم لا يختلفون عن الرأسمالية فى أى مكان ، إنهم لا يهدفون إلى رفاهية الوطن إلا باعتبارها شيئاً ثانوياً يجئ بعد مصالحهم الشخصية. من أجل هذا تنعدم أوجه التشابه بين «التخطيط النازى والتخطيط الذى يهدف إلى تحقيق الرفاهية البشرية . ذلك لأننا يجب أن ننظر إلى التخطيط الاقتصادى على ضوء الهدف التالى وهو تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من الناس .

أضف إلى هذا أن « التخطيط » الألمانى — إلى جانب عدم استقراره وطابعه غير الاقتصادى — هو تخطيط قابل للانفجار. فالأمة التى تستنفد جزءاً كبيراً من طاقتها على التسلح استعدادا للحرب ستحاول الكسب من وراء هذه الأسلحة . وكلما زاد فقرها الداخلى لكى تقوى عسكرياً أحست بمسيس الحاجة إلى التوسع الخارجى . وهى فى حاجة إلى هذا التوسع لسببين :

١ — فهى مضطرة إلى تبرير نفقاتها الضخمة على التسلح ، وهى مضطرة إلى هذا التبرير أمام الشعب الذى جعلته فقيراً .

٢ - والذين يعبدون القوة سيظنون بعد ذلك أن هذه القوة قد تجلب لهم كسباً اقتصادياً .

ويتضح هذا الظن بصورة واضحة فى انجيل زعماء النازى الجديد.فلقد كانوا يحلمون بالتوسع شرقاً وجنوباً ، بحيث يصبحون سادة أوكرانيا ويبسطون نفوذهم الاقتصادى على أوروبا الشرقية . ومرة أخرى كانوا يحلمون بالتوسع جنوباً ناحية حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى — ويحلمون بالسيطرة الاقتصادية على البلقان وآسيا الصغرى وكافة أراضى أواسط أوروبا . غير أنهم أخذوا يحلمون بعد ذلك بالمستعمرات وبامبراطورية استعمارية تجعلهم يبزون بريطانيا فى مضمار الثورة ، ويحصلون — داخل نطاق وحدتهم الاقتصادية المستقلة - على أسواق تستوعب المزيد من صادراتهم ، وتقدم لهم مواد رخيصة تعتمد على استغلال الوطنيين العاملين . وقالوا إن بريطانيا ربحت الكثير من امبراطوريتها فلماذا لا تربح ألمانيا بدورها ؟

ونجيب عن هذا قائلين إن طريق الألمان إلى الامبراطورية لا شك يفضى إلى حرب عالمية ، وإن حروب اليوم مدمرة ومخربة بصورة لم تعرفها حروب الماضى . إن عالم اليوم لا يستطيع أن يكسب الكثير من الحروب الحديثة .

إيطاليـــــا

إذا انتقلنا من ألمانيا إلى إيطاليا - أى من النازية إلى الفاشستية وجدنا أوجه تشابه وأوجه اختلاف فى نفس الوقت . ولقد أخذت إيطاليا تطالب — كما طالبت ألمانيا — بالاكتفاء الذاتى فى الميدان الاقتصادى . غير أن إيطاليا لم تستطع أن تحقق ماحققته ألمانيا ؛ نظراً

لعجز الموارد الطبيعية فى الأولى . وهكذا تعرضت لبعض المتاعب وهى تحاول الوصول إلى مرحلة التصنيع المتقدم . وواجهت إيطاليا نفس المشكلة التى واجهت ألمانيا ، فهى تريد أن تدفع ثمن الواردات الضرورية من أرباحها فى الصادرات وذلك نظراً لهبوط الصادرات مع إرتفاع قيمة العملة . ولقد حدث لإيطاليا ما حدث لألمانيا حين حرمت من ميزان الذهب قبل أن تتركه بوقت طويل ، واضطرت إلى أن تحذو حذو ألمانيا فتبسط إشرافاً مركزياً على التبادل الأجنبى ، وتقيد الصادرات تقييداً كبيراً . وهى قد خفضت الإيجارات بصورة كبيرة وذلك لكى ترفع أرباح أصحاب الأعمال وبذلك تخفف من أزمة التعطل وحتى قبيل موجة التسلح التى سبقت حرب الحبشة ، تدخلت الدولة فى الميدان الاقتصادى بأن احتضنت مشروعات عامة ضخمة وساعدت الصناعة على التوسع وإعادة تكوينها وذلك لكى لا تعطل عجلة الإنشاءات وصاحب هذه الإجرات انخفاض إجبارى فى الأسعار يفوق ماحدث فى المانيا ، وذلك لمواجهة انكماش الطلب والحيلولة دون ارتفاع تكاليف المعيشة إلى أكثر مما تحتمله أجور العمال ولقد اضطرت الدولة — تماما مثلما حدث فى المانيا — إلى اعادة تنظيم البنوك واعادة تمويلها . واضطرت البنوك — بوصفها ممثله للدولة — إلى أن تلعب دوراً كبيراً فى الاشراف على الصناعات المتخبطة واعادة تنظيمها .

غير أن إيطاليا لم تقطع ، فى طريق التصنيع ، الشوط الذى قطعته ألمانيا ، كما أن ألمانيا سبقتها فى مضمار الاعتماد على التجارة الخارجية . والواقع أنها اعتمدت على استيراد المواد الصناعية أكثر مما اعتمدت

ألمانيا ، غير أن نسبة هذه المواد داخل اقتصادها الوطنى ، أقل من نسبتها فى ألمانيا . وهكذا استطاعت أن تعيد بناء نفسها دون حاجة كبيرة إلى تحويل اقتصادها إلى نظام الاكتفاء الذاتى الكامل — غير أن التعمير بهذه الصورة يجعل تطورها الصناعى يسير بخطوات بطيئة. ولقد حاولت إيطاليا مواجهة أزمة التعطل إلى حد ما ، وذلك عن طريق الاستعدادات العسكرية — غير أن منشآتها العامة لم تكن صناعية صرفة كمنشآت المانيا — فلقد تركز معظمها على استصلاح الأراضى واصلاح الطرق وتعبيد طرق جديدة . ونظراً لوضعها الزراعى لم تواجه مشاكل تعطل حادة كالتى واجهت ألمانيا — وهكذا لم يضطر الفاشيست إلى ما أضطر إليه النازيون بإلزام الدولة بتعهدات من أجل اعادة المتعطلين إلى العمل . وليس معنى هذا أن مشكلة التعطل فى إيطاليا كانت تافهة،فهى أبعد من أن تكون على هذه البساطة لقد ظل تعطل عمال الصناعة حاداً إلى ما قبل حرب الحبشة . غير أن التعطل الصناعى المنتشر لم يسفر عن نتائج اجتماعية مدمرة نظراً لطابع البلاد الزراعى .

ولقد سبق لنا أن سلطنا الأضواء على الفارق بين مطامح موسولينى الخاصة بسلطان الشركات ، ومبدأ السلطة الفردية الذى تميزت به ألمانيا فى عهد النازى . هذا الفارق الذى نشير إليه كبير جداً ، بالرغم من أن الشركات الإيطالية الضخمة لم تكن لها وظائف محددة أو سلطات كبيرة . فموسولينى مستبد كهتلر ، وموسولينى أكثر ذكاء من هتلر ، وهكذا صار القوة الدافعة التى تحرك الدولة حقاً ، وفاق فى هذا هتلر نفسه . وبالرغم من أن الرجلين وقعا تحت سيطرة الأوهام القومية التى

دفعت بهما إلى تمجيد الحرب بطريقة عدوانية شاذة إلا أنهما يختلفان في سياستهما الاقتصادية فهتلر قبل كل شيء بورجوازي صغير يساند الظلم الاجتماعي ويؤيد الملكية الفردية ويكره كافة صور الاشتراكية التي تضعه في مصاف الطبقة الدنيا ، وهو يمجد الفوارق الطبقية بصورة تنم عن تحذلق ، أما موسوليني فكان يبدو أنه خلو من هذه الصفات . فهو رئيس تخرج في مدرسة الاشتراكية ، والتجارب التي مر بها جعلته لا يحترم الرجال إنه يندد بالمساواة لأنه لا يؤمن بأن الناس سواسية ، وهو يقول إن القوة هي الحق . ولكن ، بالرغم من أن موسوليني يؤيد الملكية الفردية ويحبذ النظام الرأسمالي إلا أنه صمم — أكثر مما صمم النازي — على أن يجعل الرأسماليين وغيرهم من الملاك اقطاعيين تابعين للدولة الفاشستية .

إن حقوقهم تخضع لطابع الوظائف التي يقومون بها ، وهم لن يتمتعوا بها إلا إذا أدوا هذه الوظائف على الوجه الأكمل . ولقد كان من المتوقع أن ينتهج موسوليني في النهاية اشتراكية لقيطة تفتقر إلى المساواة بين الطبقات . كان موسوليني نقابياً ، إن لم يكن اشتراكياً ، وكان يرنو إلى الزعامة المشتركة أكثر مما يرنو إلى الزعامة الفردية .

لقد كان موسوليني هو دوتشي الدولة . غير أنه لم يستطب وجود صغار الدوتشي وكان يفضل الشركات الضخمة بالرغم من أنه لم يكسبها حياة .

ونستطيع أن نجسم وجه الاختلاف الذي نشير إليه إذا قارنا بين الحزبين الوحيدين في الدولتين الفاشستيتين . فالحزب الفاشستي الإيطالي

أقرب إلى الحزب الشيوعى منه إلى الحزب النازى فى ألمانيا . فلقد كان حزب إيطاليا الجهاز الذى يحكم بالفعل . ولم يكن هذا شأن الحزب النازى وكان المجلس الفاشستى الكبير يحكم إيطاليا فى عهد موسولينى وكانت الشركات الضخمة تدور فى ظل قيادة كبار أعضاء الحزب المسئولين أمامه ولقد دارت داخل الحزب الفاشستى مناقشات سياسية حقة ـ مناقشات لم يكن للأعضاء فيها صوت كبير أما ألمانيا فقد تدهور فيها الحزب النازى بسرعة ، منذ أن أمسك النازيون بزمام السلطة . ولم يكن حزب النازى يلعب دوراً يذكر فى رسم سياسة ألمانيا . كانت السلطة موزعة بين هتلر وغيره ، يتنافسون عنها ويتشاجرون من أجلها ـ غير أنها لم تكن فى يد الحزب النازى على أية حال ، وكيف تكون فى يده وهو يفتقر إلى أى سياسة . وكل ما لديه مجرد أسلوب لغزو السلطان السياسى .

وكثيراً ما قيل إن إيطاليا كانت تفتقر إلى سياسة فاشستية حقة ـ ونحن لا ننكر أن الحزب الفاشستى وصل إلى الحكم وليس لديه برنامج محدد . ولم يكن يعانى من التناقض الذى اتسم به الحزب النازى ، غير أنه نجا من هذا التناقض لأنه لم يرفع صوته بكلمة ولقد ظل مفتقراً إلى سياسة لأن دولة المشاركة كانت حبراً على ورق . غير أن حيوية الحزب الفاشستى ، تحت قيادة موسولينى،حالت دون ضياع السلطة من يده .

فإذا انتقلنا إلى ميدان التخطيط الاقتصادى وجدنا أن موسولينى وحزبه الفاشستى لم يفعلا الكثير . فلقد اعترف موسولينى بنفسه ، بأن إيطاليا لا تصلح للتطور الرأسمالى الضخم ، وقال أنه يجب أن تظل معتمدة

على الزراعة الاعتماد الأكبر . وطالب بأن تكتفى - فى ميدان التصنيع بالصناعات الخفيفة . وكانت هناك استثمارات رأسمالية ضخمة فى إيطاليا وبخاصة السيارات وغيرها من الصناعات الخفيفة ، ولقد كان بيريلى ، أكبر رجال الصناعة الإيطاليين ، المستشار الاقتصادى الأول لموسولينى ، وهذا أمر له دلالته . أما الصناعات الضخمة فلم تشغل حيزاً فى حياة إيطاليا ، ولقد ظلت بعض الصناعات تسير فى نطاق ضيق . ولا يمكن بسهولة وضع تخطيط لمثل هذه الصناعات ، ذلك لأنها تعتمد على أسواق محلية ، كما أنها تنتج سلعا متنوعة . أما الزراعة فكان من السهل وضع تخطيط لها - طالما أنها تنتج لأسواق أشد ضخامة . غير أن التخطيط - هنا لا يعدو أن يكون تنظيما للواردات ، إلى جانب استصلاح الأراضى ، وتقديم مساعدات مالية للزراعة لحثهم على زيادة كمية الانتاج .

وكثيراً ما قيل (بدون مبالغة) إن السكك الحديدية صارت فى عهد الفاشيست أفضل مما كانت عليه فى الماضى ، وهذا مثال للنظام الذى فرضه الفاشيست فى كثير من ميادين الاستثمار. ولقد أعيد تنظيم البنوك على أسس من الكفاءة ، وتم تمهيد الطريق من أجل تمويل الصناعات الصغيرة ، وكذلك الزراعة غير أن هذه الأشياء كلها لم تؤلف ما يمكن أن نسميه بالخطة الاقتصاديه . فلقد ظل اقتصاد إيطاليا اقتصاداً يفتقر إلى التخطيط ، حتى بمعناه الشامل ،

والواقع أن الاتجاه الفاشستى بأكمله كان يتعارض مع التخطيط الاقتصادى بمعناه المعروف فى الاتحاد السوفيتى ، أو بأى معنى يرتبط

بكلمة الاقتصاد . ذلك لأن الفاشستية فى جميع أرجاء العالم ـ أبعد ما يكون عن الاقتصاد . فلقد وصلت إلى مراتب السلطة يساندها كبار الرأسماليين ويعززها صغار الملاك وكانت بمثابة القوة التى تخمد انفاس الاشتراكية وتحافظ على كيان الرأسمالية بالرغم من فشلها فى استغلال وسائل الانتاج لاشباع حاجات البشر . وهكذا كانت أهداف الفاشستية متعارضة مع الاقتصاد ومع المنطق ، ولكن لم يكن من الممكن أن تبقى لمجرد أنها تعارض الاشتراكية . كان عليها أن تعلن عن هدف إيجابى اصطنعته لنفسها ، هدف يختلف عن هدف الرأسماليين الذين يساعدونها فهؤلاء الرأسماليون لا يستطيعون كسب ولاء الشعب . وهكذا وجدت الفاشستية هدفها ممثلا فى اسطورة القوة ، وفى الاتجاه الوطنى العسكرى الذى يستعد لغزو العالم كله .

واقتضى هذا اخضاع الاحتياجات الرأسمالية نفسها للأساليب العسكرية . لقد تغلبت الرأسمالية على الاشتراكية فى الداخل ، غير أنها اضطرت بعد ذلك إلى اخضاع نفسها لعجلة الحرب . وبالرغم من ابتعاد الرأسمالية عن هذه العجلة فى بعض الأحيان ، إلا أنها كانت على استعداد لاطاعة الفاشيست طالما أنهم يخضعون العمال للرأسماليين ، وطالما أنهم يسمحون للرأسماليين ، بجنى الأرباح من وراء الاستعداد للحرب . ولقد كانت الرأسمالية الاقتصادية والمذهب العسكرى ضعيفين فى إيطاليا ، غير أن دعوة الحرب أصبحت ، مباشرة دعوة الحزب الفاشستى ، دون حدوث أى معارك داخلية . واحتفظ موسولينى بسلطانه باعتباره رجل

الحرب فى الأمة الايطالية . أما فى ألمانيا فكانت الأمور مختلفة قليلا . فلقد كانت الرأسمالية قوية ، وكان المذهب العسكرى قويا ، وكان كل مذهب بمثابة قوة مستقلة تستطيع أن تتحدى الاخرى وتتصارع معها من أجل السيطرة على الحزب النازى . وفى مطلع الثورة النازية بدا أن الرأسمالية ستسيطر على المجال الاقتصادى ، وأن شاخت هو صاحب الكلمة فى المسائل الاقتصادية . غير أن نمو الروح العسكرية صاحبت ظهور روح الرايخ » كقوة تسيطر على ألمانيا ، وأصبح الحزب النازى السجن الذى يعيش فيه الزعماء العسكريون . ووجدت الرأسمالية نفسها فى طريقها إلى حرب عالمية ، دون أن يكون لها فى ذلك حيلة .

الفصل الرابع

(التخطيط) الأمريكى

مشروع روزفلت الكبير

إن أى بحث فى إمكانيات تخطيط اقتصاد رأسمالى ، لا مندوحة من أن تتطرق فيه الافكار إلى التطور الذى مرت به الولايات المتحدة الامريكى .

ذلك أن أمريكا قبل رئاسة روزفلت ، كانت من أكبر الامثلة البارزة فى العالم على الاقتصاد الرأسمالى الحر المطلق السائر دون تخطيط وقد تهيأت الظررف لهذا الاقتصاد بفضل الموارد الطبيعية الهائلة التى تمتعت بها البلاد ، وكانت القدرة على استغلالها عاملا على اجتذاب المهاجرين من كافة أنحاء العالم لتنميتها بسرعة فائقة دون نظر إلى ما إذا كان السبيل إلى ذاك صائباً أم محفوفا بالخطر . وكان رجل الاعمال الامريكى ، سواء أكان صاحب مشروعات ضخمة أو يدير عملا خاصاً يصرف جل اهتمامه إلى الثمار التى سيجنيها واتساع دائرة نشاطه واطرادها فى المستقبل ، كما أن الساسة والجمهور الامريكى من ناحية أخرى ، وقعوا

تحت تأثير «الرغبة النفسية فى النجاح والتقدم» فلم يبذلوا من ناحيتهم أية محاولة للاشراف أو توجيه تلك القوى الضخمة التى كان بوسعهم المساهمة فى نتاجها . وتبعاً لذلك فقد أصبح رجل الأعمال فى أمريكا ، بل حتى الوقت الحاضر ، يتبوأ مكان الصدارة بينما يأتى بعده رجل السياسة . هذا ، كما أن الدستور الأمريكى ـ الذى تأصلت جذوره قبل ظهور مشاكل الاقتصاد الرأسمالى بصورة خطيرة ـ قد جاء مؤكدا لحقوق الأفراد ولتحديد السلطة العامة ـ فهو يعرض لفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما يحدد مدى سلطات كل من الدول الاتحادية والولايات ـ هذا الدستور قد عارض بشدة أى محاولة تستهدف تنظيمات جماعية للشئون الاقتصادية .

والواقع أن الولايات المتحدة قد فاقت غيرها من الدول فى وضعها لتشريعات تهدف إلى عرقلة قيام اتفاق تكتلات بين الشركات والمؤسسات الكبرى (ترست) بالرغم من أن هذه الكلمة مصدرها الولايات المتحدة . فقد أدى التنظيم الواسع النطاق للاعمال التجارية فى أمريكا إلى ظهور تكتلات واتجاهات نحو الاحتكار . ولكنه تبعاً لما نص عليه الدستور الامريكى من احترام حرية الافراد ومراعاة حقوقهم ، فقد لقيت هذه التكتلات معارضة جماعية حتى ظهر « مشروع روزفلت الكبير » ـ الذى يهدف أساساً إلى الحيلولة دون ظهور تلك التكتلات والحد منها ، وتنظيمها والاشراف عليها على النهج الذى اتبعته ألمانيا عن طريق (الكارتلات) والنقابات . حقيقة أن الاحتكارات قد اعترف

بها وخضعت لأشكال من الاشراف والرقابة العامة فى نواحى النقل وغيرها من الخدمات الأخرى ، وإن « هيئة التجارة الفدرالية » قد حاولت التمييز بين الرقابة المالية على الاحتكارات والاتفاقات بشأن منع المنافسة « غير العادلة » ولكن رغم هذا فإن المحاكم الأمريكية ظلت متمسكة بمعارضتها لأى إجراء للربط أو الاندماج بين الشركات فى معظم أشكاله . وعلى حين ، أنه لاتوجد أية عقبات — فى بريطانيا — أمام تكتلات أصحاب المشروعات الرأسمالية ، حين توقع إتفاقا فيما بينها لتنظيم الانتاج أو تثبيت الأسعار عند حد معين ، فقد وقفت المحاكم فى الولايات المتحدة فى وجه مثل هذه الاتجاهات ، وأخضعتها للقانون العام . ومنذعام ١٨٩٠ نظم مرسوم شيرمان أمر معارضة (الترست) ، وجاء بعده مرسوم كلايتون لعام ١٩١٣ الذى ذهب فى معارضة (الترست) حداً بعيداً . وحتى قيام « هيئة الانعاش الوطنى » لم يكن مسموحا لأصحاب المشروعات بالاتفاق على رفع أو تحديد الأسعار أو خلق ظروف تساعد على قيام الاحتكارات — وقد حدث فى عدة حالات كانت تستهدف إنشاء شركة قابضة أو (ترست) أن اتخذت المحاكم منها موقفاً صارماً ولم تسمح بظهورها وطلب من المؤسسات المندمجة العودة إلى ما كانت عليه من نشاط فردى . وطبعاً لايعنى هذا أن (الترست) والاحتكارات لم تكن معروفة أو غير شائعة فى الولايات المتحدة ، إذا كان لابد وأن يتجه عدد كبير من المحامين إلى التحايل لايجاد أفضل الوسائل والسبل الممكنة لادماج الشركات وتكتلها دون الوقوع تحت طائلة القانون . وعلى أية حال ، فإن معنى ذلك ، أن الاهتمام كان مركزاً

فى الولايات المتحدة على تكوين الشركات الضخمة ذات الأموال الموحدة والتى تتحول عند اتحادها إلى شخصية قانونية فى مواجهة المحاكم، وبذلك ينطبق عليها مايسرى على المؤسسات التجارية (أو الكارتلات) كماهو قائم فى ألمانيا وبريطانيا. وتعنى أيضاً، أن الاهتمام بتحديد الأسعار وتقييد الإنتاج كان أضعف من الاهتمام باكتساب المزايا المختلفة عن طريق السيطرة والرقابة على المواد الخام ووسائل النقل ووكالات التوزيع التى تصل السلع عن طريقها إلى المستهلكين .

وفى هذه الظروف، فإن الاندماج بين الشركات المستقلة مالياً فى الولايات المتحدة كان يسير أساساً على نهج اتفاقات مشتركة للتخصص فى الإنتاج ورفع مستواه، ولتبادل المعلومات وبذل الجهود فى الضغط السياسى على التعريفات الجمركية وغيرها من وسائل تنظيم التجارة، وكان هناك شىء من التوفير والاقتصاد حيث يخضع الجانب الأكبر من السوق لاشراف هيئة مالية مختصة واحدة، وما يتبع ذلك من انعدام المحاولة ــ تقريباً ــ لتثبيت أسعار البيع أو الانتاج. ولاشك أن الدافع الأهم فى ذلك هو التوسع والامتداد السريع، حتى عهد قريب، والذى تميز به السوق الأمريكى، الذى يعنى ضعف الميــــل، (فيما عدا بعض الفترات التى ظهر فيها الكساد) لاتخاذ إجراءات التعويق والعرقلة، حيث إنه من المعروف بداهة أن هناك محاولة للاستفادة من الفرص السانحة لتقليل النفقات بفضل ازدياد المبيعات. وكانت أزمة الكساد العنيفة التى مرت بأمريكا فى عام ١٩٢٦ والسنوات التى تلتها هى السبب الرئيسى

فى تغيير ذلك الموقف . فقد ظهر عندئذ ، فى معظم الصناعات ، هبوط شنيع فى الطاقة الانتاجية لمواجهة طلب السوق ، وشاع الخوف من أن يؤدى التنافس بين المنتجين إلى تدهور خطير فى الأسعار . ونتيجة لهذا فقد بدأ أصحاب الشركات للمرة الأولى ، يحسون بمدى عبء القيود المفروضة عليهم بواسطة القوانين التى تحرم قيام (الترست) ، وينادون بإتاحة السبيل ، فى نطاق القانون ، للدخول فى اتفاقات عامة لتنظيم الانتاج والأسعار . وأشاروا إلى أن الحكومة ظلت تتدخل فترة من الوقت ، عن طريق هيئة الزراعة الفدرالية وغيرها من الهيئات ، فى سبيل رفع أسعار المنتجات الزراعية أو تثبيتها . فلماذا لا يمنحون — وعلى مسئوليتهم — حق تنظيم أسعار الصناعات وتخطيط الإنتاج الصناعى بما يتفق والظروف القائمة فى السوق ؟ !

وهكذا ما كان « مرسوم تنظيم الزراعة » يمتد إلى أبعد من المدى الذى وصلت إليه إجراءات الحكومة لتثبيت الأسعار واحكام القيود على الإنتاج الزراعى ، حتى أزالت « هيئة الانعاش الوطنى » بدورها كافة العقبات التى فرضتها قوانين معارضة (الترست) وسمحت لأصحاب المصانع بتنظيم الإنتاج والأسعار وفق مشيئتهم . واحتفظت الحكومة لنفسها — بطبيعة الحال — بحق الفيتو ، أى معارضة القرارات التى تصدرها الهيئات القانونية التابعة « لهيئة الانعاش الوطنى » غير أن هذه الهيئات كانت فى معظمها بالنسبة لاتجاهاتها وأغراضها جمعيات لأصحاب العمل ؛ منحت اعترافاً قانونياً تاماً ، وسلطات إلزامية بالاضافة إلى تعقد

التشريعات التى كانت تسنها جعلت من المستحيل على «هيئة الانعاش الوطنية» ممارسة أى إشراف أو رقابة فعالة على أعمالها ، حتى ولو كانت هذه الرقابة تشكل جانباً حقيقياً من سياسة رئيس الجمهورية ، وهو مالم يكن ، وتبعاً لهذا أخذت الاتجاهات لتكوين (الترست) ، والتى كانت شائعة فى أوربا من قبل ، تتضح فى أمريكا فى عام ١٩٣٣ و ١٩٣٤ تحت رعاية « هيئة الانعاش الوطنى » . وكان هناك جزء بطبيعة الحال فى جهاز « هيئة الانعاش الوطنى » يمثل فرعاً فى الاشراف وكان من المفروض أن يمثل المستهلكين ، غير أنه لم يكن له نفوذ يذكر ، كما كان من الصعب عليه أن يباشر وظيفته أمام كثرة التشريعات وتعددها ، ورغبة الهيئة فى الحد من التدخل والاحتكاك بالصناعات المختلفة « التى تديرها الحكومة » . وعلى ذلك كان لتشريعات «هيئة الانعاش الوطنى» فاعليتها المؤقتة فى كثير من الحالات إذ أدت إلى رفع الأسعار وتقييد التموينات — بل فاقت فى فاعليتها ما لمثيلاتها من المنظمات الرأسمالية فى البلاد الأخرى ، وذلك لأن الولايات المتحدة قد تحولت دفعة واحدة من المنع والحظر إلى التشجيع الإيجابى . وفرض التزامات على أصحاب العمل تستهدف إخضاع الأسعار والإنتاج للإشراف الرأسمالى الجماعى . وقد خطا التخطيط خطوة واسعة إلى الأمام بفضل « مشروع روزفلت الكبير » وكان له أثر وفاعلية فى الحيلولة دون ازدياد القوة الشرائية الحقيقية للزارع نتيجة لارتفاع الأسعار للحاصلات الزراعية الذى أدت إليه عمليات « الهيئة » الأخرى .

وما يعنينا هنا ، هو مدى التغيير الحقيقى فى الموقف قبل نشوب الأزمة ، سواء كان لفترة مؤقتة أو كان تغيراً شاملا مستمراً . الواقع أنه من الصعوبة بمكان على أى فرد لا يقيم فى الولايات المتحدة ، ويضطر إلى الاستناد فى مايريد التحقق منه إلى تقارير مكتوبة ، بدلا من أن يتصل مباشرة بالمختصين والمعنيين بالأمر — من الصعوبة بمكان أن يفرق بين ما هو جوهرى وما هو غير جوهرى أو يقف على حقيقة ما حدث حتى وقتنا الحاضر وما أطلق عليه « تجربة روزفلت » أو « المشروع الكبير » حق قدره . ومهما يكن من أمر لابد من القيام بمحاولة من هذا القبيل . ذلك أن جهود الرئيس روزفلت فى سبيل التعمير وإعادة البناء والانعاش كانت بلا شك عنواناً بارزاً على محاولة إصـــلاح الرأسمالية كما تعتبر مشروعات السنوات الخمس الروسية مثلا يحتذى على التخطيط الاشتراكى فى عالم اليوم . وقد خاضت إيطاليا فى عهد الفاشستية وكذا ألمانيا فى عهد برونتج ، والنازية تجارب على نطاق واسع فى تخطيط الصناعات الرأسمالية ، وقد سبق الحديث فى فصل سابق عن التطورات التى حدثت فى هذه البلاد . غير أن ضخامة التجربة الأمريكية ثم قيامها فى بلد يعد من أكبر وأغنى البلدان الرأسمالية فى العالم إنما يبعث على الاهتمام بدراسة مدى الإمكانيات والاحتمالات لقيام إصلاح رأسمالى .

وأكثر من هذا فإن تطور نظام التخطيط الاقتصادى فى كل من إيطاليا وألمانيا ، قد صاحب ثورة سياسية . ثورة قضت قضاء مبرما على كافة هيئات الرقابة البرلمانية وحركة طبقة العمال المنظمة كاجراء مضاد للقوى الرأسمالية ، على حين ان السلطات الواسعة التى منحت للرئيس روزفلت

فى الولايات المتحدة ، لمواجهة الأزمة لم تتفرع إلى أدنى تغير فى النظام السياسى . فقد حصل روزفلت على تلك السلطات من الكونجرس ، وهى إنما خولت له لفترة محدودة فقط .وظل الكونجرس يحتفظ بحريته فى قبضها عن الرئيس إذا ما أراد ذلك . ولم يكن تخويل الرئيس لسلطات مطلقة يعنى شكلا من أشكال « الدكتاتورية » أو الدولة القائمة على الحزب الواحد « كما كان الحال فى إيطاليا أو المانيا ، فالأمر لايعدو أن يكون مساندة وتأييدا اجتماعياً للرئيس من جانب الغالبية العظمى من السكان، والسماح له بحرية التصرف فى مباشرة الأمور . كما أن الكونجرس لم يقدم على هذه الخطـــوة الا عندما رأى سكان الولايات المتحدة يشخصون أبصارهم إلى الرئيس ـ يحدوهم الأمل فى القضاء على المشاكل والازمات التى حاقت بهم .كان الكونجرس على يقين من استعداد الشعب للسير وراء الرئيس الذى نال ثقته وتأييده . وان كان « مشروع روزفلت الكبير » لم يحاول القضاء على حركة العمال فى أمريكا أو اضعافها ، فانه لم يكن له أثر فى تقويتها أو زيادة قوة مساومتها ، وطالما كانت الديمقراطية أمرا ممكنا فى مجتمع رأسمالى يقوم على تفاوت المراكز والدخول فان سلطة الرئيس روزفلت كانت سلطة ديمقراطية ، وتجربته فى الاصلاح الرأسمالى إنما تمت فى ظل ديمقراطية رأسمالية .

ولم تكن الصعاب الحقيقية التى واجهت الرئيس روزفلت من جانب الكونجرس ـ وإنما جاءت من جانب الدستور الأمريكى والمحكمة العليا الاتحادية التى تراقب تطبيق نصوصه . فقد بدأ الأمر بالغاء المحكمة العليا لكافة القرارات والتشريعات التى أصدرتها « هيئة الانعاش الوطنى » .

ووقوفها فى وجه كثير من المبادئ الهامة التى احتوى عليهـــا « المشروع الكبير » وكان بوسعها بعد ذلك الاعتراض على أى اجراءات رئيسية قد يتخذها الرئيس . وكان من شأن الدستور الاتحادى المكتوب ـ والذى وضعت نصوصه فى « عصر الحرية » وروعى فيه صعوبة التعديل ـ أن يثير عقبات جساما فى طريق أى نوع من التخطيط الفعال حتى ولو كان ذا صبغة رأسمالية بحتة . وهو بعيد كل البعد عن أى نوع من أنواع التخطيط الاشتراكى الذى يطيح لا « بحقوق الدولة » فحسب وإنما بكافة مبادىء « حقوق الملكية » المنصوص عليها فى الدستور أيضاً . والعجيب أنه ازاء الدستور والمحكمة العليا استحال على الرئيس روزفلت الذهاب إلى المدى الذى وصل اليه فعلا . فمن الواضح أنه لم يكن بوسعه السير فى الطريق الذى رسمه دون تعديل الدستور ، ولا شك أن هذا كان خارج سلطته ، كما أنه لم يكن يرغب فيه من ناحية أخرى ، إلى الحد الضرورى لتمتعه بسلطة حقيقية لتخطيط الصناعة الأمريكية . وعلى أية حال ، فلست أود فى هذه المسألة أن أغامر فأرتدى مسوح الرهبان . إذ يكفى لوجهة النظر التى أعرضها هنا، أن أقول إن «المشروع الكبير» وإن لم يعتد على المبادىء الديمقراطية ، قد ذهب إلى حد بعيد فى إثارة الصعاب أمام العودة إلى المذهب الفردى المطلق ، وفى تجميع القوى التى قد تعيد تنقيح الدستور فى النهاية ولو بطريقة ديمقراطية غير دستورية .

وهذا يعطيه أهمية خاصة . ذلك أنه إذا نجح « المشروع الكبير » (تبعاً للمستويات الرأسمالية للرفاهية) فى تقويم النظام الاقتصادى للولايات المتحدة ، فسوف يظهر للعالم ، قدرة الرأسمالية ، لا تقديم

طابع جديد للحياة بطرق قويمة فحسب ، وإنما إمكان الوصول أيضاً إلى ذلك دون ثورة سياسية تحمل طابع العنف : كمعاداة أو اضطهاد القوى غير الرأسمالية . وقد يقال إن ضعف الاشتراكية فى الولايات وفشلها فى التغلغل فى الطبقات العمالية قد أتاح لأمريكا ما يستحيل حدوثه فى بلاد أخرى تأصلت فيها جذور الاشتراكية . وقد يكون هذا صحيحاً غير أنه يبقى بعد ذلك أن النجاح المطرد لتجربة روزفلت إنما يظهر بجلاء بأن الانعاش الاقتصادى فى ظل الرأسمالية يتفق والاحتفاظ بحريات معينة كحرية التعبير عن الرأى وحرية التنظيم والعمل ، وهى الحريات التى اعترف بها دائماً النظام الرأسمالى كعامل أساسى وجوهرى للتقدم . وعندما أقول هذا ، فإنى افترض أن « المشروع الكبير » فى ملامحه الرئيسية إنما يعتبر تجربة فى نطاق التخطيط الرأسمالى . فليس هناك شك بطبيعة الحال فى طابعه الرأسمالى . فقد توخت كل محاولة فى المراحل المختلفة إلى الوصول بها إلى أقصى حد بدعوة الرأسماليين للابتكار والتجديد وزيادة النشاط فى المؤسسات والهيئات التى يديرونها . ولم يكن هدف الإدارات والوكالات الحكومية التى أنشئت هو اغتصاب شئون الصناعة أو الزراعة أو حتى المالية ، من أيدى الرأسماليين أو المزارعين أو الملاك الذين كانوا يمارسونها فى حرية تامة ، بل الهدف هو تنظيم هؤلاء وكذا المؤسسات والأعمال التى يديرونها ، بطريقة تمكنهم من مواصلة نشاطهم بنجاح . ويظهر هذا بصورة واضحة فى « قانون الانعاش الوطنى » الذى كان الغرض منه أن يطبق بواسطة « السلطات التشريعية » التى تمثل فى معظمها رجال الصناعة انفسهم إلى جانب بعض الممثلين عن العمال والمستهلكين ،

ولكن هذا لا ينطبق تماما على إعادة تنظيم نظام البنوك عقب أزمة ١٩٣٣ . ذلك لأن الرئيس ــ دون أن يقصد إلى صبغ نظام البنوك الأمريكى بالصبغة الاشتراكية بجانب قوانين الاحتياطى الفدرالى ــ قد وجه كل نشاطه وجهوده غداة الأزمة إلى صالح الأموال العامة حتى يتيح للبنوك المغلقة فرصة فتح أبوابها من جديد ، واستخدام تلك الأموال فى الوجوه التى تمكن البنوك من تحاشى الاشراف والرقابة المؤقتة التى اضطر لفرضها عليها بسبب الأزمة . وكذا أيضاً بالنسبة للزراعة ، فقد تركزت الجهود الرئيسية فى تخفيف العبء على ديون الحاصلات الزراعية وبالتالى رفع مستوى أسعار الحاصلات الزراعية حتى يتيسر للفلاح الأمريكى العيش فى مستوى يقرب من المستوى الذى كان عليه قبل الأزمة.

والواقع أن اهتمام الرئيس روزفلت منذ توليه منصبه كان متجها قبل كل شىء إلى العمل على الاحتفاظ للمشروعات الفردية بأكبر قدر من الأرباح. وقد كان الانتاج وعدد العاملين فيه تحت ظل التنظيمات الرأسمالية بتوقف أساساً على مدى اتساع المنطقة التى يأمل مستغلو الموارد الانتاجية والمشرفين عليها أن تتيح لهم فرصة استخدام تلك الموارد على الوجه الذى يحقق لهم الربح فإذا كان الرئيس روزفلت يريد العودة بالناس إلى التنظيمات الرأسمالية ، فقد كان أمامه لذلك سبيل واحد . وذلك بأن يجعل استخدام أصحاب العمل الرأسماليين لعدد أكبر من الأشخاص فى إنتاج كمية متزايدة من السلع؛ تدر ربحاً أوفر . وليس هناك مجال للاختيار فى هذا، إذ لا يوجد طريق آخر ــ فى نطاق الرأسمالية ــ لدفع الناس إلى العمل من جديد

وقد تستخدم المشروعات العامة ، بصفة مؤقتة ، كوسيلة لزيادة عدد العاملين . غير أن غرضهم فى ظل الرأسمالية ينحصر أساساً فى دفع صاحب العمل الرأسمالى إلى مزاولة نشاطه من جديد وذلك بتحسين الطلب . فإذا تجاوزوا عن ذلك ، وكانت المحاولة بقصد استخدامهم كوكالات دائمة للاحتفاظ بالطلب للعمال ، فإن الصعاب سرعان ما تتجمع وتتعقد . ذلك أن الديون العامة ستستمر فى التراكم حتى تصبح غير محتملة ، وقد ينتهى الأمر إلى تضخم مالى، تضخم يظل مستفحلا حتى يعود الاقتصاد إلى الاستقرار ولا مراء فى أن مطامح الرئيس روزفلت لم تكن قاصرة على مجرد إعادة الناس إلى التشغيل بتقديم حوافز واغراءات مختلفة للرأسماليين لتشغيلهم ولا شك أنه لم يكن يفكر فى الاصلاح أو الانعاش وانما اضطر إلى ذلك نظراً للانهيار والانحلال اللذين تردت فيهما تنظيمات الرأسمالية الأمريكية نتيجة الأزمة والعجز الواضح لكبار رجال المال والاقتصاد عن إيجاد العلاج وكان لا بد للرئيس من العمل على إرضاء أولئك الذين انتخبوه بأن يصلح النظام ويعيد الأمور إلى نصابها . ولكنه لم يكن على أهبة الاستعداد ،من كافة الوجوه ، لتغيير أسس الحياة الاقتصادية الامريكية لم يكن له مفر من أن يسير شوطاً طويلا فى الانعاش قبل الاصلاح. ذلك أن الاصلاحات مقيدة بحدود معينة، ولو على الأقل حدود الأرباح مثلا بالنسبة للمشروع الرأسمالى وعندئذ كان من المستحيل على الرئيس الذهاب بعيداً فى طريق الاصلاح فى النظام الرأسمالى ، ما لم ينجح فى تهيئة سبل الانعاش الذى تعطله إجراءات الاصلاح على يد الرأسماليين دون أن يؤدى ذلك إلى حدوث كساد . وعلاوة على ذلك فإنه إذا لم يفلح فى تحقيق

الانعاش بهذه الصورة ، فسيكون من المحتمل جداً أن ضغط الرأى العام للمطالبة باصلاح الرأسمالية سيخف ويتلاشى بالتدريج .

ولا يعنيني هنا أن أكيل المديح أو أوجه النقد «للمشروع الكبير» على ضوء هذه الخصائص والمميزات ، وانما يهمني ابراز طبيعته وماهيته الجوهرية . فلم يكن الرئيس روزفلت يهدف من وراء محاولته إلى إنشاء نظام اقتصادى جديد فى الولايات المتحدة وانما أراد أن يبث الحياة فى النظام القديم بالاصلاح والتعديل،ولنرجئ مناقشة حظه من الصواب والخطأ فى اتباع هذا النهج ، فالمهم هنا (والذى لا شك فيه) أن هذا هو ما اختطته الرئيس روزفلت لنفسه منذ البداية حتى النهاية .

ولا مراء فى أنه كان يستحيل محاولة إصلاح الرأسمالية الأمريكية دون إحداث تغير جذرى فى أسلوبها وحتى لو فرضنا أن « المشروع الكبير» كان سيزول إن عاجلا أو آجلا ، فلا شك أن الأثر الذى سيخلفه على بناء الحياة الاقتصادية الأمريكية سيظل مطبوعا بصفة دائمة على كثير من مظاهرها ــ مثال ذلك أنه حتى إذا عادت قوانين حظر « الترست » إلى سريانها ، وأبطلت تشريعات « هيئة الانعاش الوطنى » فسوف يستحيل رغم ذلك ، القضاء على آثار العلاقات التعاونية التى نشأت خلال الأزمة بين رجال الأعمال الأمريكيين الذين يجمعهم فرع واحد من الإنتاج ، كما أنه سيستحيل على المحاكم العودة إلى الاشراف على قوانين حظر (الترست) بنفس الطريقة أو الروح السابقة . غير أن هذا كله لا يغير من حقيقة أمر تشريعات « هيئة الانعاش الوطنى » وحتى

إنها انما وضعت لتعدل بدرجة محدودة على قدر الامكان ، من بناء ونشاط المؤسسات الرأسمالية الفردية أو الشركات التجارية القائمة ولذلك يسهل سحبها بطريقة تجعل ميدان الأعمال الامريكى مختلفاً عما كان عليه عندما ولج بابه أول الامر . وبجانب تغير العلاقة بين شركة وأخرى،وهو تغير لا يمكن تلافيه بصفة مطلقة فإن النظام الدقيق للتشريعات والمديرين وهيئات الإدارة التابعة « لهيئة الانعاش الوطنى » كل هذه يمكن أن تزول إثر إصدار أحكام قضائية حاسمة ، وبفقد أن كل مظاهرها سينمحى كل أثر لها . ، ولا شك أن الشركات الكبيرة قد ازدادت قوة إلى حدما على حساب صغار أصحاب العمل ولكن هذا كان سيتم بطبيعة الحال حتى لو لم تقم « هيئة الانعاش الوطنى . ومن ناحية أخرى فإن البنوك بعد أن سددت ديونها إلى مؤسسة التمويل التعميرية » وسمح لها بتحويل الارصدة المفضلة التى كانت قد دخلت فى حساب الحكومة إلى أيدى الافراد — الذين اتيح لهم الاقدام على هذه الخطوة ، كنتيجة لفعاليةسياسة الرئيس فى زيادة قيمة ضماناتهم — استعادت حريتها الكاملة فى مباشرة شئونها ، ولم تخضع إلا لبعض القيود ، كنظام الاحتياط الفيدرالى الذى كانت تلتزم به من قبل ، أو البنوك الكبيرة فى الاغلب قبل أزمة ١٩٣٣ . وأصبح بوسع الرئيس أن ينبذ أويتخلى عن سلطاته الخاصة على سياسة السوق المفتوحة لبنوك الاحتياط الفيدرالية وعلى هيئة الاحتياط الفيدرالى . كما أصبح الائتمان من ناحية أخرى ، مسألة رأسمالية خاصة كما كان حالها قبل الأزمة، وازداد عدد البنوك التى انضوت تحت نظام الاحتياط الفيدرالى، وفرضت قيود أخرى على أعمال أصحاب

البنوك كنتيجة للأزمة ، وأصبحت جـــزءاً معترفا به فى نظام البنوك الرأسمالى وبوسع الولايات المتحدة العودة إلى الأخذ بمعيار الذهب الدولى، مهما يبدو من تعادل قيمة النقود وملاءمتها للوقت الذى تتقرر فيه هذه العودة ، بل ويمكنها الأخذ بنظام نقدى « موجه » دائم لتطبيقه دون تدخل سياسى من جانب تنظيمات البنوك . ويمكن سحب سلطة الرئيس من إدارة جهاز النقد والائتمان ، ليصبح الجهاز المالى فى أمريكا أقرب ما يكون لما كان يرجى له عندما انشىء نظام الاحتياط الفيدرالى لأول مرة عقب نشوب أزمة ١٩٠٧. وهناك بعض الثغرات فى قانون الاحتياط الفيدرالى لعام ١٩٣٣ وقد أمكن سدها أو تعديلها ، ولو أهمل ذلك لعاد نظام البنوك إلى سابق عهده ـ خاصة بعد استفحال الأزمة .

وإذا أخذنا حالة الزراعة مثلا ، فان سياسة روزفلت ، بجانب عنايتها باعادة تحول الرهونات الزراعية وتهيئة القروض الزراعية ، ركزت اهتمامها لاصلاح شأن أصحاب الاستثمارات الزراعية وإتاحة السبيل لتمكينهم من الاستمرار فى الانتاج بما يكفل لهم الربح أكثر من قبل . ولم يكن اهتمامها بالمحافظة على أسعار المحاصيل الزراعية لضمان فائدة المستثمر ، وإعادة التوازن بين الأسعار الزراعية وغيرها بالنسبة للمزارع بقدر اهتمامها بتحقيق كل ما من شأنه أن يقلل من تدخل الإدارة الحكومية هذا إذا أثبت توازن الأسعار صلاحيته ـــ كما كان مرجوا .

ولا شك ، أنه طالما تضمنت السياسة الزراعية شراء الانتاج من المحاصيل الزراعية من أجل تجنب غمر السوق بما يفيض عن الحاجة ،

إن « المشروع الكبير » كان يلتجىء إلى وسائل لا يمكن التخلى عنها بسهولة فى سبيل الإجراءات التى حلت محلها . ولكن من الواضح أن هذه الاجراءات ذات الطابع المؤقت التى تمسكت بها الادارة الحكومية نفسها . وقد طبقها الرئيس بصفة استثنائية نظرا لشدة الأزمة وعنفها فى المناطق الزراعية ، وليس اتباعا لخطة واضحة لإعادة التنظيم الاقتصادى

ولا شك أن ميدان السياسة الزراعية كان هو المجال الذى وضح فيه بجلاء مدى التخبط وغموض الهدف من تجربة روزفلت . ذلك أن مستقبل الزراعة فى أمريكا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمكان الولايات المتحدة فى المستقبل فى النظام الاقتصادى العالمى . وقد أشار وزير الزراعة المستر والاس ، بأنه لا بد لأمريكا من أن تختار بين سياسة تعريفة جمركية منخفضة تسمح بدخول واردات كثيرة تمكن الأجانب من دفع أثمان قدر كبير من الصادرات الزراعية القادمة من الولايات المتحدة ، وبين سياسة صناعية تقوم على الاكتفاء الذاتى بالنسبة للسلع المصنوعة ومعظم المواد الخام ، والتى من شأنها بالضرورة تقليل حجم الصادرات الأمريكية فإذا وجد أنه من الأفضل اتباع السياسة الثانية ، أو حتى الاقتراب منها فان تكون هناك حاجة إلى الالتجاء إلى تحديد المساحة المخصصة لزراعة القطن والقمح والتبغ وغيرها من المحاصيل الهامة ، أو للحد من إنتاج الماشية والخنازير . ولا مراء فى أنه حتى إذا اتبعت السياسة الجمركية الأمريكية مبدأ الحرية الاقتصادية ، فان الحد من الانتاج فى كثير من فروع الزراعة لا شك سيبقى على حاله ، رغم ما سيتطلبه ذلك من تقليل

التوسع فيه عما يحدث فى ظل نظام تعريفات جمركية عالية . إذ طالما ازدادت الطاقة الانتاجية وارتفع مستوى المعيشة فى البلاد الأقل تقدما، فان نسبة الدخل الكلى المخصص لشراء المواد الغذائية الاساسية، ستقل بالتالى . وأكثر من هذا ، فان الميل لتخفيض معدل المواليد فى الدول المستوردة ، حتى لو لم تغير فى سياستها حيال قبول الواردات ، يبدو أنه يؤدى إلى هبوط الطلب الخارجى على المنتجات الاساسية للولايات المتحدة . فصناعة القطن تشق سبيلها باطراد فى الشرق الاقصى ويزداد انتاجها من القطن ، مهما تكن السياسة الجمركية التى تتبعها الحكومة الامريكية والاخذ بنظام حرية التجارة سيؤدىإلى إهمال الحاجةلاعادة توافق نظام الزراعة الامريكى ، ولكن لن يصل إلى حد يجعل إعادة هذا التوافق أمرا غير ضرورى .

وكانت السياسة المتبعة فى ظل «المشروع الكبير» هى تقييد الانتاج الزراعى من أجل مستوى أسعار الحاصلات الزراعية، وقد نجحت تلك السياسة إلى حد ما فى تضييق الهوة بين أسعار البيع والشراء بالنسبة للمزارعين . غير أن معظم إجراءات القيود — فيما عدا الاستحواذ على مساحة الارض للاغراض العامة ، والتى لم تكن ذات نطاق واسع — إنما كانت تعتبر ذات صفة مؤقته . ومع هذا ، فهى تقف على طرفى نقيض مع الاتجاهات التوسعية لبقية برنامج روزفلت ، ولا يوجد مجال للشك فى أن الرئيس كان يشعر بنفور عميق . إزاء الاستمرار فى تقليل نطاق المشروعات الزراعية الامريكية وازدياد ذلك نتيجة للتقدم السريع فى معدل الانتاج الزراعى الذى أدى إلى تضخم عدد المشتغلين بالعمل فى

الارض مما ضاعف الآثار الاجتماعية للقيود .

ولمواجهة تلك الصعوبة ، كانت الادارة الحكومية تحدوها الرغبة في عمل كل ما بوسعها لزيادة حجم الصادرات الزراعية على أن يتم هذا دون تخفيض أسعار الدولار بالنسبة للمزارع الامريكى . وكانت السلطات التى أسندت للرئيس تخفيض الرسوم الجمركية ، حتى بدون موافقة مجلس الشيوخ ، عاملا فى تسهيل إجراء مفاوضات بشأن عقد اتفاقيات لضمان سوق خارجى لقدر أكبر من الانتاج الزراعى ، حتى ولو أدى ذلك إلى خفض الحماية التى تتمتع بها الصناعات الأمريكية وعلى أى حال ، فان هذه السلطة لم تستخدم بصفة مطلقة ، كما أنه كان من الصعوبة بمكان على الرئيس أن يستخدمها على نطاق واسع فى وقت قد تصبح فيه عقبة فى سبيل جانب الانعاش من برنامجه وذلك إذا حد من المساحة مقدار الأرباح التى يجنيها أصحاب الصناعات الأمريكيين .

ومن الواضح أن القرار ينطوى على أمور كثيرة . فإذا كان هدفه الرئيسى تدعيم الاقتصاد القومى فإنه يصبح من المستطاع ثانياً أن يقيد تدخل الحكومة فى الصناعة للاشراف على الرسوم الجمركية ، ولكن من المؤكد أنه لن يكون ممكناً ترك الزراعة الأمريكية لكى توقف نفسها من الآثار الناجمة عن مثل هذه السياسة فى ظل احتكاك القوى الاقتصادية ولا يجسر أى رئيس مهما تكن قوته على ترك المزارعين تحت رحمة التيارات الاقتصادية المتقلبة والتى لا بد أن يتعرضوا لها نتيجة لمثل هذا القرار ولكن من ناحية أخرى هل يجرؤ أى رئيس على مواجهة عداء

مصالح الشركات الكبرى وربما أيضاً عداء العمال الصناعيين الذى سوف يحدثه الأخذ برسوم جمركية منخفضة ؟ إن أى رئيس لا يمكنه الاقدام على ذلك ، إلا إذا كان الانعاش قد تحقق بصورة واضحة وعلى نطاق واسع ، حتى فى وجه أى تخفيض فى الرسوم الجمركية . ولكن إذا لم يتحقق الإنعاش بصورة كاملة ، فما هو مقدار السلطة التى ستخول للرئيس عندئذ ؟ هنا كان الرئيس روزفلت ، مضطرا للرضوخ والاتفاق. ولكن حتى فى حالة اتفاق كهذا ينطوى على نوع من المساعدة المستمرة للزراعة كان من شأنه أن يشكل صعوبة أمام الادارة الحكومية للتخلى عن سياسة التدخل فى الزراعة كما هو الحال بالنسبة للصناعة والمال .

ولا شك أن الانسحاب من هذه الميادين إنما يتوقف على إحراز نجاح إلى حد ما ، أو التعرض لفشل ذريع . وقد كانت معظم الخطوات التى اتخذت فى ظل « العهد الجديد » تتسم بطبيعتها بأنه لا يمكن التراجع عنها وإلا أنهار « المشروع الكبير » من أساسه ، أو تشوه معدل الربح الرأسمالى الذى يهيء لرجال المال ثقة كبيرة فى قدرتهم على مواصلة نشاطهم دون حاجة إلى مساعدة الحكومة . لقد أوجد الرئيس روزفلت لدى الشعب الأمريكى حالة ذهنية اضطرته إلى الاستمرار فى إجراء تجارب جديدة ، فإما أعلن نجاحه وإما سلم بالفشل وكان هناك بالطبع ،عدد كبير من رجال المال، رأوا أن إجراء التجارب قد سار شوطا بعيدا ، لدرجة استفحلت معها آثار الأزمة ، وأنه من الأفضل ترك الأعمال الحرة تمارس بنفسها أمر انعاشها تدريجياً بالاعتماد على جهودها الخاصة ، وأن إجراءات تدخل الحكومة يستحسن أن تكف عن نشاطها قبل أن يتدهور مركز

المشروعات الفردية . ولـكن مهما يكن من رأى رجال المال ، فإن مثل هذه السياسة لم تـكن عملية من الناحية السياسية طالما ظل ملايين العمال عاطلين وفى حاجة إلى المعونة وإيجاد مخرج لمشكلاتهم ، وطالما ظلت نسبة كبيرة من السكان الزراعيين ترتبط فى معيشتها بمساعدة الحكومة . وهنا قد يقوم المنافحون المتعصبون للمشروعات الفردية بالاحتجاج وربما يحرزون نجاحا ثانويا هنا وهناك. ولـكن استقبال قرار المحكمة العليا الذى كان ضد هيئة الانعاش الوطنى كان له دلالة كبيرة . فكثير من رجال المال هؤلاء الذين كانوا يحتجون مطالبين «بالحرية» فوجئوا عندما قدمتها اليهم المحكمة العليا . وطالما بقيت الظروف التى تمخضت عن انتشار البطالة والفقر ، فإن تطبيق « المشروع الـكبير » كان لا بد أن يستمر فى طريقه ، إلا إذا تصدع . فلم يكن بوسعه ، اللهم إلا فى المسائل الثانويه ، التراجع أو الوقوف ساكنا .

ويتفرع من كل هذا الذى ذكرنا ؛ أنه إذا كان « المشروع الـكبير » قد حقق أهدافه ، فإنه سيعيد بناء الرأسمالية الامريـكية ، فى المسائل الجوهرية فقط ، بأشكالها القديمة ، ولـكنه لن يقطع أية خطوة فى سبيل إنشاء اقتصاد مختلف . ولابد لنا من الرجوع إلى مرحلة سابقة للنظر بعين الاعتبار إلى الآثار التى يحتمل أن تعقب النجاح الذى حققته فى إعادة تكوين معدل الربح للمشروع الرأسمالى ، ولـكن ماذا يـكون الحال لو أنه فشل ، أو أنه خلال الجهود لتجنب الفشل ، استمر فى سبيله ، رغم الصعاب التى يضعها الدستور فى طريقه ، نحو أشكال أكثر خطورة من التدخل فى المشروعات الفردية ؟ ؟ إنه إذا فشل وانهار ، كما انهارت المشروعات

الفردية فى عام ١٩٢٩/١٩٣٧ ، فسيكون هناك ميدان مفتوح على مصراعيه لدرجة لا تجدى معها محاولة تحديد المنتصر . وعلى أى حال ، فإذا وجد الرئيس نفسه مساقا لاتخاذ أشكال أكثر راد يكالية للتدخل ، فيبدو من الواضح أنها ستؤدى إلى الاستمرار والتوسع فى السياسة القائمة لمحاولة إثارة الانعاش الرأسمالى ، ولن تأخذ بأى حال الطريق المؤدى إلى تكوين نظام اقتصادى مغاير . وقد أعلن الرئيس روزفلت نفسه مؤكدا ، أنه لا يوجد أى فرد فى أمريكا تسول له نفسه القضاء على باعث الربح ، ومعنى هذا ، إنه إذا كانت أساليبه قد فشلت ، فإنه لاشك سيحاول تقويمها ولن يجعلها تتخذ اتجاها راديكاليا مختلفا . ولكان قد وفر أموالا طائلة بالتوسع فى عمليات السوق المفتوحة بمساعدة القروض الحكومية ، ولكان قد خلق كثيراً من الأعمال العامة وقدم الكثير من العون والعلاج على أمل أن تؤدى هاتان الوسيلتان إلى نتائج فعالة فى زيادة طلب المستهلكين . وكان يمكنه الاستمرار فى إدارة النقد بالتوسع فى معاملات التبادل وشراء الذهب والفضة ، بل وحتى لو أدى الأمر إلى تخفيض قيمة الدولار . وكان يمكن أن يستأنف محاولاته لتقليل ساعات العمل ورفع الأجور فى ظل قانون العمل ، أو بطرق أخرى ، بعد أن خذلته « هيئة الإنعاش الوطنى » رغم ما بدا أنه قد حققه فى هذا الميدان حتى إن الزيادة التى طرأت على النفقات قد حدت من معدل الربح الرأسمالى ولم ترفعه . كما أنه من المحتمل أنه قد يذهب إلى مدى أبعد بقطع خطوات فى التشريع الصناعى والاجتماعى على نفس الخطوط التى سار عليها عند ما أوجد نظم التأمين الاجتماعى .

أما مالم يكن بوسعه الإقدام عليه ، فهو إحداث تغير جوهرى فى نظام الأعمال الحرة فى أمريكا . فالرئيس روزفلت لم يكن اشتراكيا ، بل كان مصلحا رأسماليا ، كما لم يكن هدف « المشروع الكبير » تحقق أى نوع من الاشتراكية أو أشكالها ، بل كان محاولة لاعادة بناء الرأسمالية الأمريكية على أساس تحقيق الربح .

وهكذا يمكننا أن ننظر إلى « المشروع الكبير » على أنه محاولة لإعادة بناء المشروعات الرأسمالية الفردية . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، يبرز السؤال التالى ، وهو ماذا كانت النتيجة ؟ لا شك أن المحاولة لم تصل ، حتى بصفة مؤقتة إلى حد تخطيط إنتاج النظام الاقتصادى الامريكى لمواجهة حاجات الجمهور المستهلك ، أو لتخطيط توزيع الدخول بما يحقق توازنها مع القوة الإنتاجية المتاحة ، أو لتحقيق تنمية الموارد المتاحة وتوازنها عن طريق الجهود الجماعية . فلم تقم أية محاولة لتنظيم حجم الإنتاج لأى سلعة ، اللهم إلا فى حالة البترول وبعض السلع الزراعية التى يخصص إنتاجها للتصدير . وإذا قامت محاولة من هذا القبيل فإنها تكون عادة طواعية واختيارا ولفترة محدودة عن طريق السلطات التشريعية التابعة « لهيئة الانعاش الوطنى » فى بعض الصناعات لما قد يكون لها من مزايا رأسمالية فى قطاعها الخاص ، وقد استمر رجل الأعمال الأمريكى فى معظم الحالات ، فى ظل « المشروع الكبير » كما كان من قبل ، ينتج ما يشاء بأى كمية يريدها يرى أنها تحقق له أكبر قدر من الربح . فلم يكن يوجد شىء ما فى طبيعة الخطة التى أستنها الروس فى تخطيط إنتاجهم . حقيقة

قامت بعض محاولات لرفع دخول الأجر إما عن طريق التوسع فى التشغيل الكلى بتقليل ساعات العمل وفتح باب الأعمال العامة ، وإما بضمان مراعاة الحد الادنى للأجور اليومية والأسبوعية فى مختلف القطاعات الصناعية . غير أن محاولة تخفيض عدد الساعات فى سبيل رفع الأجور بعد الدفعة التى تخللت فترة التفكك الرأسمالى ، لم يكن لها أثر كبير فى وجهة المعارضة الرأسمالية أو فى خطة الرئيس وإدراكه لعدم ملاءمة الانعاش للرأسمالى . ولم توضع ، نصوص « قانون الانعاش الصناعى » من أجل الاعتراف بحق المساومة الجماعية ، موضع التطبيق بطريقة فعالة فى بعض الصناعات الرئيسية رغم أنه بدونها لم يكن من السهل الاتجاه إلى زيادة الأجور ، نظرا لضعف النقابات العمالية وقلة نفوذها فى الجانب الأكبر من الصناعة . وكانت زيادات الأجور فى معظمها مفروضة قسراً ولم تنشأ إلا تبعا لسياسة ارتفاع الأسعار التى كانت قائمة . ولم يكن أثرها يصل إلى حد ضمان القوة الشرائية لأصحاب الأجور فى وجه الأسعار المتزايدة ، أو حتى زيادة نصيبهم فى الدخل القومى الكلى . وحتى إذا كانت مثل هذه الزيادة ، قد تحققت فى صورة ما ، فإنها ترجع قبل كل شىء إلى توفر الأموال العامة عن طريق الأعمال العامة والمساعدات أكثر مما ترجع إلى إجراء رفع الأجور الذى اتخذه « المشروع الكبير » .

وقد جاء الجانب الأكبر من القروض المباشرة والمساعدات والاجراءات الأخرى التى استهدفت رفع أسعار المحاصيل الزراعية لزيادة دخل طبقة المزارعين . وعلى أى حال فان هذه الاجراءات كان يرجى من ورائها القضاء على العجز الصارخ الذى أصاب القوة الشرائية

للمزارع والذي كان يعتقد أنه يرجع أساسا إلى أسباب استثنائية ومؤقتة أكثر مما يرجع إلى التدخل العام فى سير « القوانين الاقتصادية » التى تؤثر فى توزيع الدخل القومى . وكان هدف سياسة روزفلت هو إعادة توافق نسب الأسعار ومعدلاتها والتى أصابها بعض التذبذب المؤقت إلى وضعها الطبيعى . ولكن حدوث هذا ، يعنى أن الاعتماد لايزال قائماً على مبـــدأ « الانتاج الحر » لتحقيق العدالة الاقتصادية للأنصبة المختلفة فى الانتاج القومى السلع والخدمات . وربما ظل الرئيس روزفلت مدركا أن النسب بين أسعار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأسعار ، التى يعتبر أنها « طبيعية » لن تظل مسئولة عن قوانين الانتاج الحر فى وجه الظروف المتغيرة للعرض والطلب فى الزراعة والصناعة . فليست المسألة أن النسب التى قامت المحاولات لتقريرها ستحتفظ بقوامها بل إن سياسة إعادة التوافق كانت شاذة وغير طبيعية بعض الشىء . وقد يكون هذا الاعتماد صحيحاً أو غير صحيح ، ولكنه كان بغير شك أساس السياسة التى انتهجت .

أما الذى حققه « المشروع الكبير » قبل أن تلغى المحكمة العليا ، « هيئة الانتعاش الوطنى » ، فهو تجهيز ومد كل فرع من فروع الانتاج « بقانون المنافسة العادلة » الذى تشرف عليه سلطة تشريعية من اختيار أصحاب المشروعات أنفسهم ، على شرط أن قرارات السلطات التشريعية تخضع لحق الفيتو من جانب الإدارة الحكومية . وقد كان للسلطات التشريعية نفوذ واسع . فكانت تختص بتحديد الحد الأدنى للأسعار ومنع البيع بأقل منها ـــ وخولت لها سلطة تقييد إنتاج أو تجهيز

مصـــانع جديدة أو استخدام الموجود منها فى نطاق معين ، كما كان لها أيضاً أن تفرض نظماً موحدة للتكاليف لمنع البيع بأقل من « سعر التكلفة » مهما يكن من العواقب التى قد تنجم عن ذلك . وكان يمكنها إجبار الشركات على إصدار بيانات للصناعة فى مجموعها ، عن أسعارها وأحوال البيع . وأكثر من هذا كان يتحتم على كل مؤسسة تجارية أن تضع تشريعاً خاصاً لهـا ، فاذا لم تفعـــل ، فإن للادارة الحكومية السلطة الكاملة لفرض تشريع عليها حتى ضد رغبتها ، كما كان للإدارة الحكومية أن توافق على أية اقتراحات تتخـــذها تلك المؤسسات التجارية .

أما حق الادارة الحكومية فى الاعتراض (الفيتو) فإنه يبدو للوهلة الأولى أنه يكفل للمستهلك قدراً كبيرا من الحماية فى مواجهة تعسف تلك السلطات ، ولكن الواقع أن الحماية كانت أقل مما يبدو . ذلك لأن التنظيم العام « لهيئة الانعاش الوطنى » كان لابد أن يرتجل خاصة فى بلد ليست لديه « خدمة مدنية » أو جهاز ادارى كامل . وقد كانت هيئة الانعاش الوطنى » ذات نطاق واسع ، ولما كانت قد تولت مهمة إعداد وتحضير مئات من التشريعات المنفصلة للصناعات والتجارات المختلفة ، فقد كان يستحيل عليها أن تباشر بطريقة فعالة مهمة الإشراف على العمليات التى يقوم بها رجال الصناعة فى نطاق سلطتهم ، وكانت « هيئة الانعاش الوطنى » تعنى من الناحية العملية ، أن السلطة التشريعية فى كل صناعة ، باستثناء الخضوع لعدد محدود من القيود والالتزامات ،

يمكنها أن تفعل كل ماتريد دون تدخل من الادارة الحكومية أو أى تمثيل فعال لمصالح المستهلكين .

وعلى أى حال ، فإن كافة هذه السلطات الضخمة ، إنما تتولاها بإذن وليس بتفويض ، والذى حدث فى الواقع هو أن معظم الصناعات لم تستفد كثيراً من غالبيتها ، ولم يكن عدد التنظيمات التى تضمنت تقييداً واضحاً للإنتاج ، يتجاوز حداً كبيراً ، كما أن هذه التنظيمات لم تذهب إلى مثل المدى الذى ذهبت إليه فى البلاد الأخرى ، حتى دون تدخل خاص أو تشجيع من جانب الحكومة . بينما كانت آثار ، توازن التكاليف وتحديد الأسعار ، وأموال البيع ، بعيـــدة الغور ، وقطعت خطوات واسعة فى سبيل القضـاء على كثير من مظـاهر المنافسة الفاسدة غير العادلة التى كانت بارزة فى ذلك الوقت فى كثير من الصناعات غير أن هذه التطورات ، صحبتها اتجاهات كانت قائمة بالفعل من قبل فى ميدان الأعمال فى امريكا ، وانبثقت من جراء تصرفات الحكومة حتى فى وجه قوانين حظر الترست قبل ظهور الأزمة . وهى لم تغير من طـابع النظام الصناعى فى أمريكا فى أى من ملامحه الرئيسية .

غير أن بعض الصناعات قد استفادت من هذه التطورات . خاصة تلك التى تهتم بإنتاج السلع ذات المستوى العالى ، عن طريق سلطة تثبيت الأسعار التى إتاحتها «هيئة الانعاش الوطنى». ولاشك أن هذه التشريعات كان لها أثر كبير ليس فقط فى القضاء على ما يعرف بـ «ضعف المبيعات» بل أيضاً فى رفع الأسعار بواسطة عقد الاتفاقات المشتركة بين أعضاء

التجارة الواحدة . إلا أن هذه التشريعات أثارت أيضاً موجة من الاحتجاج العام ، ذلك لأنه فى وجه العداوة العامة المتأصلة حيال سياسة إبقاء الأسعار تحت تحكم الاتحادات الرأسمالية ، فإن سلطه تثبيت الأسعار المخولة ، « لهيئة الانعاش الوطنى » ، كان قد تم تعديلها حتى قبل قرار المحكمة العليا بانهاء تجربة توزيع سلطة تنظيم الأسعار . ولا مراء فى أنه حتى رغم زوال تلك السلطات ، فقد خلفت وراءها تراثا أو تقليداً وهو اتخاذ اجراء مشترك متضامن بالنسبة للأسعار ، مما لم يكن له وجود ظاهر من قبل فى ميدان الأعمال . غير أنه سرعان ما فقد « تحديد الأسعار» كل تأييد رسمى من جانب الإدارة الحكومية ، وعاد مرة ثانية للخضوع لأحكام القانون .

وكانت نصوص تشريعات « هيئة الانعاش الوطنى » التى حددت الحد الأدنى لمعدل الأجور . والحد الأقصى لساعات العمل ، كانت ذات أهمية قصوى . فعندما ضعف شأن « هيئة الانعاش الوطنى » وتصدعت أركانها ، كانت أغراضها الأساسية هى الأساس الذى قام عليه التوسع فى عدد العمال المشتغلين وكذا الدخول الحقيقية لهم . وقد مهد نص الحد الأدنى لمعدل الأجور الذى قررته التشريعات بالنسبة لمختلف الصناعات ، بجانب النصوص الاضافية التى اشتمل معظمها على بعض الزيادة فى إبراز فئات من العمال ذات أجور عالية ، مهدت كل هذه النصوص لازدياد القوة الشرائية للطبقات العاملة ، وتحقق نفس الأثر بالنسبة للصناعات التى ظلت بعض الوقت بعيدة عن تلك التشريعات تبعاً للقوانين التى

أدخلها روزفلت . ولكن زالت معظم مزايا العمال هذه كما رأينا ، نتيجة ارتفاع الأسعار الذى صحبه ادخال التشريعات . كما قضى عليها أيضاً بما خلقه انهيار قيمة النقود من آثار . ولا مراء فى أن هذه التشريعات قد حققت بعض النجاح فى تحسين مستوى معدل الأجور عما كان عليه قبل ادخالها ، وعليه فقد حدث من تأثر الأجور بالتدهور النقدى الذى حدث . غير أنها لم تذهب إلى أبعد من ذلك إلا بالنسبة للعمال ذوى الأجور الضئيلة ، وبدا الرئيس ، بعد الموجة الأولى ، وخلاف العداوة الرأسمالية التقليدية لزيادة التكاليف بدا وكأنه قد تخلى عن وجهة النظر الذى عبر عنها من قبل فى أن أصحاب العمل يمكنهم دفع قدر أكبر من الأجور ، وأن كافة الشركات المتنافسة تخضع لنفس الالتزامات فى هذه الناحية وعلى العموم فإن العامل حصل فى ظل « هيئة الانعاش الوطنى » على أقل مما كان يأمل أو ينتظر كما لم تثبت نقابات العمال من ناحيتها ، فى معظم الصناعات ، أية قدرة أو نفوذ لاستخدام الضغط لتطبيق ما نادى به الرئيس أو الوقوف فى وجه مقاومة الطبقة الرأسمالية . هذا ، ولابد من الاعتراف بأن التشريعات فى مجموعها ، لم توضع موضع التطبيق بطريقة فعالة . لأنه إزاء عدم التأكد من موقف الدستور ، وعدم الرغبة فى اثارة صراع عام مع قوى المؤسسات الكبيرة فى وقت كان فيه الانعاش أكثر أهمية من أى اصلاح ، فقد تحاشى الرئيس وأتباعه ، إلا فيما ندر ، الاشراف الدقيق على تنفيذ وتطبيق نصوص التشريعات بطريقة أو أخرى ، فقد واجهوا احتجاجات مستمرة من جانب رفاقهم وكذا شكاوى موظفى ولجان « هيئة الانعاش الوطنى » لكنهم لم يخضعوا

فعلا لأحكام القانون فيما عدا بعض حالات نادرة . كما لم تنفع محاولة القضاء على أسباب الشكوى بالضغط الأدنى فى جميع الصناعات أو بالنسبة لأحكام « هيئة الانعاش الوطنى » والتشريعات .

وكما لاحظنا ، فان أحكام قانون الانعاش الوطنى الذى ضمن لكافة العمال حق المساومة الجماعية عن طريق نقاباتهم الخاصة ، والحصانة من أى اجبار على الانخراط فى « اتحادات الشركات » التى أنشأها أصحاب العمل ظلت حبرا على ورق فى عدد من الصناعات الرئيسية. فقد تجاهلت صناعات الصلب والسيارات بصفة خاصة تجاهلا تاما ، وكذا القطاعات الكبيرة فى صناعة الفحم وغيرها . وفى المراحل الأولى « لهيئة الانعاش الوطنى » بدا لبعض الوقت كما لو أن فكرة نقابات العمال فى الولايات المتحدة ، قد تتحقق فى نهاية الأمر وأنها ستنجح بمساعدة الادارة الحكومية فى تحطيم قوة « نقابات الشركات » التى كونها أصحاب العمل ، وفى تكوين منطقة فعالة خاصة بهم فى كافة الصناعات الرئيسية. غير أن الخوف من « التطرف » الاشتراكى ، بين زعماء الاتحاد الأمريكى للعمال بالإضافة إلى عدم رغبة الرئيس فى الاصطدام بالشركات الكبرى ، كان سبباً فى انهيار هذه الآمال.

وسرعان ما نمت حركة نقابات العمال بشكل واضح ، ولكنها كقوة فعالة للمساومة لم تتعد نطاق مجموعة صغيرة من الصناعات التى كانت قد حققت فيها نفوذا هاما قبل نشوب الأزمة . وحتى فى أغسطس ١٩٣٤ لم يتجاوز عدد الأعضاء العاملين فى الاتحاد الأمريكى للعمال ثلاثة ملايين على حين كان عدد المنتظمين فى « نقابات الشركات » كان يزيد على عشرة

ملايين . وجدير بالذكر انه بجانب الأعضاء العاملين فى « الاتحاد » الأمريكى للعمال » كان هناك عدد كبير من العمال الذين حالت البطالة دون انخراطهم فى النقابات .

وهكذا فان عدم وجود تنظيم فعال للطبقة العاملة ، الا فى بعض الصناعات ، كان من شأنه أن يجعل أحكام تحديد الأجور التى قررتها « هيئة الانعاش الوطنى » قليلة الأثر إزاء الجـــانب الأكبر من ميدان الصناعة . غير أنه بارتفاع الأسعار ، يصبح النص على حد أدنى للأجور فى التشريعات غير ذى موضوع . إلا أنه من الصعب اطراد ارتفاع الأسعار ، فى مواجهة معارضة رأسمالية قوية ! بل وقد تنخفض فى أى وقت ، اللهم إلا إذا كانت هناك نقابات عمالية قوية تستطيع استخدام نفوذها لتحقيق مطالبها . وأكثر من هذا ، فان الضغط الذى كانت الإدارة الحكومية مستعدة لمباشرته كان محدودا بالحد الأدنى لأقل الأجور التى يتناولها العمال ، ولكنه لم يؤثر كثيرا على أولئك الذين يتناولون قدرا أعلى من المعدلات المخفضة

وعلى ذلك فقد اعتمدت الفئة الأخيرة فيما تناله على قوة المساومة لنقابات العمال ، أما حيث لا يتوفر ذلك ، فقد كان هنــاك بعض الخطر فى أن الزيادات فى الحد الأدنى للمعدلات قد يحول نتيجة زيادة رداءة الأجور والظروف بين ذوى الأجر الأعلى . فإذا كان لدى الرئيس رغبة أكيدة فى زيادة نصيب العمال من الدخل القومى بمقدار يفوق ما يحققه زيادة عدد المشتغلين لكان قد تأكد من إمكان الوصول إلى ذلك ، ولن يكون إلا إذا أبدى استعداداً لمعاونة العمال فى إيجاد تنظيمات فعالة

لحماية مصالحهم ، بمعنى إرغام أصحاب العمل على مراعاة أحكام المساومة الجماعية « لقانون واجنر » مراعاة حقيقية . إلا أن إقدامه على ذلك كان سيقذف به فى غمار الصراع مع الشركات الكبيرة التى يعتمد عليها فى تحقيق الانعاش الوطنى ، كما أنه لم يجد إلى جانبه سوى قوتين يمكن أن يعول عليهما ذوو العقول الضيقة من المتعصبين الاحتكاريين المعادين للبلشفية ، وفئة اليساريين الذين يؤمنون بالاشتراكية والتعاون الجماعى . وهؤلاء كان يخشى مسايرتهم خوفاً من القضاء على الروح « الاعتدالية » .

ورغم ذلك فإن القوى الجديدة كانت تثير عقول العمال الأمريكيين . وعلى نقيض بطء الاتحاد الأمريكى للعمال فإن الرغبة فى إجراء جماعى كانت تكتسب تأييداً سريعاً باطراد ، ولم يعترها الفتور إلا برفض الاعتراف بفكرة نقابات العمال فى كثير من الصناعات الرئيسية .

وعندما انفصل المستر جون ل . لويس ، رئيس اتحاد عمال المناجم ، عن حركة اتحاد الحرف القديمة وأنشأ لجنة للتنظيم الصناعى بعيداً عن الاتحاد الأمريكى للعمال سرعان ما التفت الطبقات العمالية التقدمية حول هذه الحركة الجديدة . ولم يحدث شىء يذكر حتى كان انتصار الرئيس روزفلت الأدبى على الحاكم لاندون ، والذى تلقى فيه تأييداً كاملا من حركة لويس . غير أن لجنة التنظيم الصناعى شعرت بقوتها وقدرتها على التصرف ، بعد ذلك ، ولم تمض شهور قليلة حتى حظيت باعتراف شركة جنرال موتورز عن طريق إضراب كبير ، التجأوا فيـــه إلى أساليب « الاعتصام » وأغروا شركة الصلب بقبول المساومة الجماعية دون التوقف

عن العمل . وقد كانت هذه الحوادث إيذاناً بمرحلة جديدة فى تاريخ العمال الأمريكيين ، غير أنها تمت إلى فترة لاحقة « بالمشروع الكبير » وقد اهتموا بوسائل الرئيس روزفلت وانتصاره فى انتخابات الرئاسة ، ولكنها لم تكن وليدة جهوده . إذ لا يجب أن يغرب عن البال أن الرئيس روزفلت كان يؤمن بمبدأ توفير الربح، كان يريد من رجل الأعمال أن يضع فى اعتباره الصالح العام فى مجموعه ، فى نفس الوقت الذى يراعى فيه مصالحه الشخصية . وكان يؤمن بإمكان جمع المال والثروة دون أن يتضارب هذا مع فكرة تطابق الصالح العام مع المصلحة الشخصية معاً . وهذا الايمان يشكل دعامة سياسته والدافع لها . وهو يؤمن بطبيعة الحال ، بأن المصالح الشخصية تحتاج إلى الارشاد والتوجيه حتى تسهم فى خدمة الأغراض العامة ، وقد قطع شوطاً كبيرا لتحقيق هذه الغاية ، وإن ظل يؤمن بأن الربح — بمعنى الرغبة فى الكسب الشخصى — يجب أن يكون الحافز الأول للأفراد لتحقيق أقصى ما تهفو اليه نفوسهم ، وأن حلم الاشتراكى بعالم يخلو من فكرة الربح لايعدو أن يكون تخبطا فى بيداء الخيال . وربما ذهب كثير من الأمريكيين هذا المذهب ، وطالما كانوا يعتقدون فى صحة الاتجاه الذى نحا اليه روزفلت ، فهو صحيح حيث لا يمكن أن يوجد أساس آخر للنظام الاقتصادى فى أمريكا . أما القول بأنه كان محقا فى اعتقاده بأن الرأسمالية الامريكية يمكن أن يعاد تقويمها بنجاح على أسسها الحالية ، أو على أى أسس يمكن توفيرها للتوفيق بين الربح الشخصى والصالح العام، فهذه مسألة أخرى، فالواقع أنه لا بديل للرأسمالية سواء فى الولايات المتحدة أو أى مكان آخر إلا إذا وجد

عدد كبير من الافراد فى الجماعة وأمكن إقناعهم بالاعتقاد بامكان قيام المشروعات على أساس الخدمات العامة لاعلى أساس باعث الربح.

ولكن ليس من السهل أن نؤمن بذلك، خاصة فى الولايات المتحدة حيث ارتفع سعر الدولار مع ضآلة الخدمات العامة. ولكن إذا لم يؤخذ بهذا فلن تجدى أية محاولة لاعادة بناء الرأسمالية. ومن المحتمل أن الولايات المتحدة عندما واجهت الازمة لم تجد أمامها سوى محاولة الرئيس روزفلت لجعل النظام الرأسمالى يقف على قدميه من جديد، رغم أنه كان لابد من تغير هذا الموقف سريعاً فى حالة ما إذا فشلت المحاولة. وقد يتغير سريعاً فى المستقبل إذا كان نجاحه المؤقت فى الابقاء على نشاط دولاب العمل لم يكن سوى مجرد مقدمات لأزمة جديدة.

والآن فلنحاول أن نعزل بعض الاجراءات التى نسجت إطار «المشروع الكبير»، والتى تتصل بنظام الاقتصاد الموجه. وهذه الاجراءات الاساسية تنحصر فى ستة أشكال:

الاجراءات الخاصة بالنقد والبنوك.

» » برأس المال ومضاربات السوق.

» » بالانتاج الصناعى والأسعار.

» » بظروف العمل ودخل الأجور.

» » بالانتاج الزراعى وظروف الزراعة.

وأخيراً الاجراءات الخاصة بالأعمال العامة وتوفير العمل للمتعطلين.

وهنا يستلزم الامر الإشارة إلى الطابع العام لنظام الائتمان الأمريكى إن قانون الاحتياط الأمريكى الصادر فى عام ١٩١٣ أنما استهدف ادخال عنصر للتخطيط للقضاء على الانهيار الذى جاء أعقاب أزمة ١٩٠٧ وقد أقيمت فى البلاد ، بمقتضى هذا القانون ، شبكة من البنوك المركزية. وهى إلى جانب خضوعها للاشراف الحكومى ، كانت مهمة التنسيق بينها جميعاً موكولة إلى سلطة حكومية هى هيئة الاحتياط الفيدرالية : ولم تقم بنوك الاحتياط الفيدرالية الجديدة أساساً كمؤسسات تسعى إلى تحقيق الربح — رغم أنه كان المفروض أن تدفع أنصبة على رأسمالها — بل كبنوك لأصحاب البنوك أو لتزويد البنوك التجارية العادية بتسهيلات الاقتراض وخاصة فى حالة عدم توازن حساباتها . كما كانت تهدف أيضاً إلى تحقيق أفضل السبل لاستخدام احتياطيات البنوك وتسهيل حركة الأموال وكانت الفكرة تتلخص فى تقسيم الولايات المتحدة إلى اثنتى عشرة منطقة للاحتياط الفيدرالى ، كل منها ينفرد ببنك خاص وذلك لمواجهة الميل السابق للأموال للتدفق من المناطق الأخرى إلى نيويورك » وكانت كافة البنوك التى تمارس نشاطها فى ظل القانون الفيدرالى مضطرة إلى الاشتراك فى نظام الاحتياط الفيدرالى وكان مسموحاً للبنوك التابعة للدولة ان تصبح أعضاء طبقاً لشروط العضوية .

غير أن البنوك التجارية سواء أصبحت أو لم تصبح أعضاء ظلت هيئات خاصة ، لها مطلق الحرية فى اتباع السياسة التى تحلو لها ، ولا تخضع لغير قيد الحد الأدنى للاحتياطى الذى يجب أن تحتفظ به . وأكثر من

هذا ، فإن بنوك الاحتياط الفيدرالية ، رغم أن الحكومة ، كممثلة لمصالح البنوك والأعمال فى داخل المناطق المختلفة . ولما كانت هيئة الاحتياط الفيدرالية حكومية ، فلا غرو أن قامت بتعيين بعض المديرين فى كل بنك احتياطى فيدرالى ، وكانت هذه القلة تشمل رئيس الهيئة الذى كان يتصرف أيضاً كوكيل للاحتياط الفيدرالى فى المنطقة غير أن الادارة الرئيسية فى ظل هذا النظام . بقيت فى يد أصحاب البنوك التجارية ولم تقم أية محاولة حتى بعد أزمة ١٩٣٢ ، لاخضاع سياسة البنوك التجارية لأى نوع من الاشراف الحكومى أو حتى لتخطيط نشاط البنوك التجارية .

وعلى أى حال ، فإن نظام الاحتياط الفيدرالى ، كان سبباً فى تخفيف أثر المحنة التى مرت بها البنوك الأمريكية ولاخضاعها فى بعض النواحى لنوع من الاشراف المركزى. وقد قامت فى ظله ، خلال معظم فترة ما بعد الحرب بعض المحاولات لوضع خطة لتحسين الأحوال النقدية بجانب عمليات البنوك التجارية وأجريت تجارب من حين لآخر على مدى فائدة سياسة السوق المفتوحة فى تنظيم سهوله النقود وبالتالى التعامل على أساس مستوى معدل الفائدة والأسعار ، وقد طبقت هنا السياسة بنجاح للقضاء على تضارب الاتجاهات إزاء ركود الأعمال . فقد استمر شراء وبيع السندات فى السوق المفتوحة ، كما هو المتبع فى بنك انجلترا ولكن على نطاق واسع كوسيلة لتنظيم الموارد تحت تصرف البنوك التجارية . وخلال فترة الاضطراب التى سبقت انهيار وول ستريت عام ١٩٢٩ ، كانت سلطات الاحتياط الفيدرالى تحاول استخدام طريقة الإدارة النقدية بطريق

تكفل بعض الاستقرار « للمستوى العام للأسعار » ، وظلت المحاولات المستمرة عقب الأزمة ، من وقت لآخر ، قبل أن يتولى الرئيس روزفلت منصبه ، لمكافحة الركود أو تحقيق الانعاش إذا أمكن باتباع سياسة نقدية توسعية .

وقد أصبح من المعروف، أن الرغبة فى العمل على استقرار « المستوى العام الأسعار » إزاء ارتفاع الإنتاج فى كل من الصناعة والزراعة وكذا فى الظروف العالمية التى كانت عاملا فى خفض أسعار الصادرات الزراعية الأمريكية ، كانت هذه من أهم عوامل إشاعة عدم التوازن خلال تلك الفترة . فازدياد هبوط بعض الأسعار كان يقابله ارتفاع فى البعض الآخر إذا ما ظل « المستوى العام » على حاله ، وكلما ازداد تدفق أموال البنوك لتحقيق استقرار الأسعار ، زاد انطلاق الأموال من دائرة الصناعة والزراعة إلى الدائرة المالية حيث استخدمت فى رفع أسعار الأرصدة والودائع . وباستمرار هذه الموجة ، لم تقم أية صعوبة فى سبيل الحصول على قروض إضافية من البنوك التجارية ، ومن هنا كانت سياسة السوق المفتوحة لنظام الاحتياط الفيدرالى ناجحة إلى حدما . ولكن ، كان ثمن هذا النجاح باهظاً . إذ تطلب تدفق الأموال الجديدة ، الحيلولة دون هبوط « المستوى العام للأسعار » الذى يزيد من خطورة عدم التوازن القائم فى توزيع القوة الشرائية للجماعة .

وليس من شك ، أنه فى خلال الفترة التى سبقت أزمة وول ستريت عام ١٩٢٩ ، كانت الدخول الخاصة بالقطاعات الفقيرة فى الجماعة ، والتى

تضم المزارعين وأصحاب الأجور ،تقل يشكل صارخ عن دخول الطبقات الغنية من أصحاب الاستثمارات . فقد قدر مجموع الدخل فى الفترة بين ١٩٢٣ — ١٩٢٩ المستمد من الزراعة بما لا يزيد عن ٠ر٢٪ سنوياً على حين وصل معدل مجموع الدخل الصناعى ٦ر٥٪ هذا ، إلى جانب ازدياد القوة الشرائية للرأسمالية بصورة واضحة عن جماعة العمال . ثم قدر أن حجم الانتاج الطبيعى لكافة أنواع السلع فى الولايات المتحدة ارتفع فى الفترة بين ١٩٢٢ — ١٩٢٩ بمقدار ٢٤٪ . وكان متوسط المعدل السنوى للزيادة من ١٩٢٢ حتى ١٩٢٩ هو ٨ر٣٪ ، على حين كانت زيادة السكان فى نفس الفترة ٤ر١٪ .

وإن مجرد عقد مقارنة بين أنواع الدخول على ضوء زيادة المعدلات السنوية بين ١٩٢٢و١٩٢٦يوضح مدى سوء توزيع تلك الزيادة فى الدخل القومى ، باستثناء عام ١٩٢٢ الذى كان حالة شاذة بالنسبة للاضطراب الذى ساده .

كما أن عدد العمال المشتغلين فى الصناعات بين ١٩٢٣و١٩٢٨ كان أقل بكثير عن عددهم فى ١٩٢٣ . وعلى كل حال لا يمكن الاستناد بثقة تامة عل الحصول الواضح لزيادة مجموع دخل الأجور بين ١٩٢٢و١٩٢٩ ذلك أنه يرجع فى معظمه إلى آثار عام ١٩٢٢ .

وأمام هذه الظروف استحال توازن نظام الاقتصاد الامريكى . فان الصعود الهائل لدخول أصحاب المشروعات كان النتيجة المباشرة لتطبيق سياسة العمل على استقرار الأسعار فى ظل ظروف الهبوط المطرد فى

نفقات الإنتاج . ذلك أن استقرار الأسعار فى مثل هذه الأحوال إنما يعنى توسيع الشقة بين متوسط أسعار البيع ، وبالتالى يفتح الباب امام تدفق الأرباح الضخمة فى كافة فروع الإنتاج التى يمكن أن تتحدد فيها الأسعار بالقوى الداخلية ومعارضتها للقوى العالمية . وكان يمكن تصحيح هذا الفارق ، إذا أمكن ، عن طريق زيادة الأجور ، وارتفاع النفقات بنفس السرعة التى تتحسن بها الكفاية ، رغم تدهور مقدار العمل اللازم لانتاج كمية معينة من السلع . ولكن لم يكن من المعقول أن يتم هذا أمام ضعف الحركة العمالية فى أمريكا وبدء الاتجاه لا حلال الآلة محل الأيدى العاملة التى أصبحت تشكل الملامح البارزة لتقدم الحديث فى فنون الانتاج. وما لم يحسن أصحاب الأجـــور تنظيم أنفسهم لن يكون فى مقدورهم الاحتفاظ بمركزهم فى وجه الثورة التكنولوجية التى أخذت تتأجج وتلتهب والواقع أن ظهور التنظيم العالمى ، الذى لم يتضح الافى بعض الجماعات التجارية المحدودة ، كان عاملا فى زيادة التمزق فى توزيع الدخل القومى. بل وأكثر من هذا فان محاولات رفع معدل الاجور ، فى ظل ظروف التقدم التكنولوجى ، عملت على تقوية الاتجاه لاحلال الآلة محل الايدى العاملة ، وبالتالى كانت سبباً جديداً فى إشاعة البطالة والتعطل .

وبالطبع كان الخطأ أن يقول بعض الكتاب إن زيادة نسبة الدخل القومى نتيجة انتفاع الطبقة الغنية باتساع الفارق بين أسعار التكاليف والبيع كان سببا فى زيادة نسبية فى حجم الاستثمار بالقياس للاستهلاك ، ذلك لان الاستهلاك كان قد امتد نطاقه خلال فترة الانتعاش كما سبق أن أشرنا . كما أن عادة المضاربة فى السوق خلال تلك الفترة لم تقتصر

على الاغنياء بل إن كثيرا من أفراد الطبقات العاملة المتوسطة ، والعافية جنت كثيرا من الارباح عن طريق المضاربة فى السوق ، وكانت تشكل مقداراً كبيراً إذا قيس بحجم دخولها العادية وهكذا اطرد رفع تلك القطاعات لمستوى معيشتها . باعتبار تلك الزيادات فى رأس المال كدخول خاصة لهم ، وكان من أثر ذلك أن ازداد الطلب على السلع الاستهلاكية. ولا شك أيضاً أن نطاق الاستثمار قد امتد بدوره ، ولكنه لم يصل إلى القدر الذى كان متوقعاً له لم تنتشر حركة المضاربات فى الجانب الاكبر ، من هذه الطائفة .

وقد كان ذلك الارتفاع الطارئ « فى الدخول » نتيجة مضاربات السوق سبباً فى إخفاء مؤقت للفارق الحقيق فى توزيع الدخل القومى من الانتاج ، وأصبحت وسيلة الشراء بالتقسيط تستخدم على نطاق كبير لمنع الطلب الجارى على السلع الاستهلاكية من أن يفشل فى مواجهة العرض المتزايد فى ظل مستوى الاسعار المستقرة ، غير أن تلك الوسائل ، كانت احتياطية أو لمواجهة الاحتمالات ، وكان الاعتماد عليها يرجع ،قبل كل شئ ، إلى الاحتفاظ بالتوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، بعدما ظهر من تدفق الارباح الضخمة وما أثاره من قلق خشية الانهيار بين آونة وأخرى . وقد ظل مستوى الاسعار فى النصف الاول من عام ١٩٢٩ على حالة من الاستقرار النسبى ، ولكن استدعى هذا فى نفس الوقت ، ازدياد مقدرة الأموال التى خصصت فى ظل نظام الاحتياط الفيدرالى للابقاء على استقرار مستوى الأسعار ، لدرجة تجاوزت الغرض منها إذ انتقلت من نطاق الصناعة إلى نطاق التمويل .فقد زاد مجموع القروض للبنوك من ٣٩½ بليون

دولار فى يونيه ١٩٢٨ إلى أكثر من ٤٢ بليون دولار فى أوائل أكتوبر عام ١٩٢٩، ولم تزد ارصدة البنوك فى نفس الفترة عن ٢ بليون دولار!! وأصبح من الواضح ، أولا ، أن مقومات الأسعار سوف تنهار مالم تخلق أموال جديدة بمعدل سريع التزايد وثانياً ، أنه لاشك عاجلا أو آجلا سيدعو الأمر إلى التوقف عندما تتجمع فى الأفق سحب التضخم ولكن حالما تتحقق هاتين الحقيقتين ولو حتى داخل دائرة محدودة من رجال الأعمال ، فانه لا مناص عندئذ من وقوع الأزمة ، ذلك لأن المنتجين سيضطرون إلى تخفيض الإنتاج تدريجيا ، تبعاً لهبوط الطلب ، كما سيضطر المتعاملون فى السوق إلى بدء البيع قبل أن تلحقهم الخسارة. وعندئذ تظهر النتيجة الحتمية وهى تدهور حال الأسواق ، وما يتبع ذلك من اتخاذ اولئك الذين قدموا القروض للمضاربين لموقف معين عقب سقوط قيمة السندات وهو ينحصر فى ضغط الدائنين ومطالبتهم بالتسديد أو بتغطية اضافية ، وعندئذ يضطر المدينون إلى طرح السندات فى السوق حتى يمكنهم تسديد الديون . ثم إن هذه الحركة من الناحية أخرى ، كان من شأنها أيضاً أن تحدث رد فعل عنيف بالنسبة لحجم القوة الشرائية التى كانت ستمتد إلى كل من السلع الاستهلاكية والانتاجية، وذلك نظرا اللاقبال الكبير على شرائها خلال فترة الانتعاش ولم يكن ذلك من الدخول الحقيقية بل نتيجة الأرباح الناجمة عن المضاربات فى السوق .

وقد واجه الرئيس روزفلت فى نطاق البنوك ، شللا خطيراً فى البنيان العالى ولم يكد يتولى مهام منصبه فكان أن ركز معظم جهوده لتنقية « سمعة » البنوك بما شابها . وكانت أول خطواته فى هذا السبيل

هى منحها القروض واستثمار مبالغ ضخمه فيها عن طريق هيئة إعادة البناء المالى ، من أجل ضمان سيولتها وتمكينها من تأدية رسالتها . ولكن لم يكن ضمن هذه السياسة أى اتجاه لاخضاع نظام البنوك لملكية عامة دائمة . وعلى ذلك فقد اتبع سياسة زيادة سيل الأموال فى مجرى النظام الاقتصادى وذلك لزيادة قيمة أرصدة البنوك وزيادة الأموال الموجودة تحت تصرفها لتمكينها من تسديد القروض التى حصلت عليها وتستأنف نشاطها العـــادى ثم إنه أرغم البنوك على التخلى عن الهيئات المالية التى كانت تابعة لها ثم انفصلت واستقلت عنها بكيانها . غير أن هذا الاجراء الذى كان يرمى إلى زيادة نشاط البنوك التجارية بضمان قدر أكبر من السيولة وتقليل مضاربات البنوك ، كانت تقويته للبنوك لمجرد كونها هيئات رأسمالية خاصة ، ولم يكن لحركة تستهدف زيادة سيطرة الدولة أو إيجاد اقتصاد موجه .

ولا شك أنه بفضل قانون البنوك الجديد الذى أقره الكونجرس فى عام ١٩٣٥ ، تمكن الرئيس روزفلت من تقوية قبضة هيئة الاحتياط الفيدرالى على عملية الاقراض والسياسة العامة للبنوك كما أتاح للادارة الحكومية إشرافا دائماً على عمليات الهيئة . غير أن هذه الإجراءات اقتصرت على تحقيق درجة من الاشراف العام على السياسة النقدية كأمر متميز عن عمليات البنوك التجارية ، وتركت للبنوك التجارية الحرية المطلقة دون تدخل بخلاف ماهو الحال فى البلدان الرأسمالية الأخرى كانجلترا وفرنسا . بل وأكثر من هذا ، كان من المحتمل إدخال تعديلات

على إصلاح البنوك الذى قام به روزفلت ، عند التطبيق . ولم يكن لدى البنوك التجارية أى اعتراض على زيادة الاشراف على السياسة النقدية بواسطة هيئة الاحتياط الفيدرالى ، ولكنهم كانوا يودون أن تكون الهيئة ككيان مستقل تماما عن تدخل الحكومة ، وكان فى تحقيق روزفلت لذلك ، انتشال لنظـــام البنوك الرأسمالى فى أمريكا من الأزمة التى مر بها .

أما فى ناحية السياسة المالية فان « التخطيط » الذى انتهجه الرئيس روزفلت إتخذ شكل إدارة وإشراف مالى .فقد وضع روزفلت « خطة » للاسعار ، أولا عن طريق عمليات السوق المفتوحة ، والانفاق الحكومى فى سبيل زيادة النقود المتداولة ، ثم باتباع نظرية رائعة لآثار التخفيض الظاهرى لقيمة الدولار بالذهب . وقدتحققت فعالية أولى هذه السياسات نتيجة المقادير الضخمة من الأموال التى تدفقت فى ميدان الأعمال العامة ومساعدات المزارعين وغير ذلك ، فلا غرو أن أدى ذلك إلى رفع الأسعار فى السوق المحلى ، ولكنها انحصرت أساساً فى أسعار السلع الصناعية ، التى كانت تتجاوز فى مستواها الأسعار الزراعية .

أما السياسة الثانية فقد توخت مساعدة المزارعين بزيادة القيمة النقدية للصادرات الأمريكية دون إضافة لقيمتها بالذهب على أمل أن يكون لذلك رد فعل على المستوى العام للاسعار الزراعية فى البلاد . والواقع أنه قد كان لها هذا الأثر إلى حد ما . إلا أن الفائدة التى عادت على المزارعين لم تظهر مباشرة بسبب أثرها فى خفض الأسعار العالمية

حتى ارتفع سعر الدولار بدرجه أقل من هبوط قيمة الدولار بالذهب . وهكذا ضاعفت تلك السياسة من استفحال الأزمة العالمية دون أن تحقق أى كسب مقابل للمزارعين الأمريكيين . وكل ماجناه المزارعون ، إنما كان يرجع أساساً إلى الإجراءات الخاصة التى اتخذها روزفلت فى إعانة الزراعة وإصلاحها وليس لسياسته النقدية التى حققت انخفاضاً ظاهريا فى الدولار .

ولا يمكن الجـــزم ، بما كان يعتقده مستشارو روزفلت ، فى أن السياسة النقدية الموجهة إنما هى أداة مستقلة للانعاش الاقتصادى ، فهى لاتخرج عن كونها وسيلة ضرورية لسياسة اقتصادية بناءة . إذ أن نجاح الانعاش يتطلب قدراً كبيراً من الأموال لمواجهة الحاجات التى تستلزمها السياسة الاقتصادية ، دون التوسع فى الاقتراض ، أو العمل على خفض الاسعار تبعاً لازدياد الانتاج . ولكن لايجب أن تزيد تلك الأموال إلى الحد الذى قد تؤدى فيه إلى عرقلة النظام الاقتصادى . أما ماهو المقدار اللازم من الاموال لهذا الغرض ثم ماهو المستوى الذى يجب أن تكون عليه الاسعار والنفقات ، فهى مسألة لاتتقرر منفصلة ، بل تبعاً للبرنامج الاقتصادى الذى خصصت تلك الاموال لتمويله . والتخطيط النقدى غالباً مايبدو وكأنه يتيح سبيلا سهلا لتحاشى الصعوبة التى تكتنف عملية التخطيط الاقتصادى ، غير أن الواقع أنه لايحقق ذلك . ذلك أن زيادة النقد المتداول سوف تشوه النظام الاقتصادى ولن تساعد فى إيجاد أى انتعاش .

وهكذا فلابد لنا أن نضع فى اعتبارنا المدى الذى ذهب إليه روزفلت فى معالجته للأزمة كمحاولة لإيجاد نوع من التخطيط الاقتصادى . هناك مثلين واضحين مارس فيهما تجارب إنشائية عامة تعتبر بلا مراء نوعاً من التخطيط القومى . هما «هيئة وادى التنيس» و «الهيئة المدنية للمحافظة على الموارد» ، وكلاهما يمثل ، تحت الإشراف الفيدرالى المباشر العمل الإنعاشى الذى ينحصر فى تحسين استخدام الموارد الاقتصادية الأمريكية ، وذلك بتخصيص منطقة كبيرة على أساس استخدام الطاقة الكهربائية على نطاق واسع ، والثانى بالمحافظة على الغابات فى أنحاء البلاد من أخطار الحريق ، وتنظيم استغلالها . كما اتجه الاهتمام أيضاً إلى استصلاح الأرض وتحسينها وحمايتها من أخطار الفيضانات لجانب من برنامج الأعمال العامة .

ولكن إذا كان هـذا سيبتلع جانباً من الإنفاق العام ، فما الذى سيتبقى ؟ هل هو تخطيط الإنتاج الزراعى ، لاشك أنه قد تم تخطيط الإنتاج الزراعى بدرجة ما ، غير أن هذا كان يفرض تقليل الإنتاج وتحديد مساحة الأرض المزروعة . ولم يكن هدفه هو تخطيط الإنتاج فى سبيل استخدام موارد الإنتاج المتاحة إلى أقصى حد ، بل لرفع الأسعار الزراعية . ولا أنكر أنه قد حدث تحديد لإنتاج السلع الزراعية التى كان يستحيل بيعها فى ظل الحالة القائمة فى السوق . ولكن لا يمكن أن يتحقق هذا بصورة ناجحة «كسياسة تخطيطية» مالم يكن مصحوباً بتحويل فعال للموارد التى أخذت محل موارد أخرى ، فى سبيل استعمالات أخرى أكثر إنتاجية . ولم تكن «إدارة التقدم الزراعى» تقوم بتخطيط الزراعة

الأمريكية ، إذ اهتمت فى ضمان العمل للمزارعين على وجه كان يعنى تنكب ضرورة قيام التخطيط . فكان هدفها عدم إخضاع عائد الزراعة للتخطيط وليس إخضاع المزارعين لنظام تخطيط حقيق للإنتاج .

فماذا كان من أمر الصناعة ؟ إذا لم تكن تشريعات « إدارة الانعاش الوطنى » نوعاً من التخطيط يقوم على فكرة هيئة حكومية تباشر أمور الصناعة ؟ لا مراء فى أنه يمكن إعتبارها كذلك أى « كتخطيط » طالما تضمن ذلك إنشاء هيئة فى كل صناعة مهمتها تنظيم الإنتاج فالأسعار دون أى نوع من التنسيق بين القرارات التى تتخذها السلطات بشأن الصناعات الأخرى ، أو اتخاذ أيه إجراءات لضمان استغلال موارد الإنتاج المتاحة إلى أقصى حد . كانت تشريعات « إدارة الانعاش الوطنى » مثلا صادقاً على التخطيط الرأسمالى فى نطاق القطاعات التى كان يمكن أن تؤثر فى تقليل الاستغلال الكلى للموارد فى الإنتاج ، وليس زيادته .

وكانت وسائل « التخطيط » الخاصة التى طبقت فى كل من الزراعة والصناعة بمثابة قيود فى آثارها . إذ لضمان أقصى استخدام للموارد الإنتاجية المتاحة لم يعتمد « العهد الجديد » على التخطيط بصفة عامة ، بل على الاشراف المالى وإنفاق الأموال العامة . وكان الأمل معقوداً على استمرار الدولة فى مد البنوك بالأموال الوفيرة قد يعود بالفائدة على المقترضين ، ولتقريب هذا الأمل ، فإن الإدارة الحكومية زادت من مقدار ماتقدمه من أموال للجمهور (بدفع أجور الأعمال العامة والخدمات المدنية والاعانات) بمساعدة المزارعين عن طريق شراء محاصيلهم بأسعار

مرتفعة وبالقضاء على الاحتكارات والرهونات الزراعية والتضييق على المرابين بتوليها تقديم القروض لإصلاح وبناء المنازل والطرق وغير ذلك ، غير أن كافة هذه الخطوات فيما عدا الخطوة الأولى منها لا يمكن اعتبارها سيرا نحو تخطيط اقتصادى. فقد كان الغرض منها هو زيادة حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات ولكن ليس على أساس تخطيط طبيعة الإنتاج لرفعه فى مقابل زيادة الطلب .

ولكن ألا نعتبر الأعمال العامة والخدمات المدنية ممهدات للتخطيط الاقتصادى ؟ الواقع أنها أبعد عن ذلك ! فبرنامج الخدمات المدنية لم يخرج عن كونه مجرد محاولة لرعاية بضعة ملايين من المتعطلين بتقديم المساعدات لهم دون خدمات مقابلة . وكان هذا أكثر مشروعات « العهد الجديد » تضييعاً وتشتيتاً للجهود وبعداً عن التخطيط . فلم تقم الإدارة الفيدرالية بأية محاولة لإيجـــاد إدارة مسئولة عن دور الرعاية الحكومية أو المشروعات المحلية التى كانت تباشر مهمة الخدمات المدنية . ولم يهتم أحد بمصير الأموال التى تنفق فى هذه النواحى ، فلم يكن هدف برنامج الخدمات المدنية هو زيادة الإنتاج للأشياء بل إنفاق النقود الاضافية فى النواحى التى تتجاوب مع الضمير الأمريكى . وكان رأى الأرثوذكس فى أمريكا أن إعطاء شئ دون مقابل إنما هو نوع من الفساد والضعف الخلقى ، إذا قورن ذلك بالحصول على شىء بمقابل ما فهو إجراء وقائى . وعلى ذلك فبرنامج الخدمات المدنية لا يعنى شيئاً فى مجال التخطيط الاقتصادى . فماذا إذن عن مشروعات الرئيس روزفلت للأعمال العامة ؟

الواقع أن معيار اختيار تلك المشروعات كان هو مدى ماتحققه من فائدة ، وكان ما اشتملت عليه من برامج توحى بأنها نوع من التخطيط الاقتصادى . غير أننا نجد هنا أيضاً أن الظروف تعوق أى تخطيط حقيقى ذلك أنه كان لابد من انتقاء المشروعات تبعاً لأهميتها الحقيقية فقط ولكن بطريقة تضمن توزيعها بين الولايات ، وكذا تجنب أى نوع من المنافسة من شأنه التأثير على مشروعات الأفراد . وهكذا فمن الواضح أنه يستحيل إدراج سوى عدد محدود جداً من المشروعات المفيدة فى نطاق الاقتصاد الذى يرتكز أساساً على التخطيط ، على أن يراعى عدم منافسة تلك المشروعات لغيرها من مشروعات الصناعة الفردية التى لا تقوم على التخطيط .

ولا شك أن الذين أشرفوا على برامج « الأعمال العامة » قد بذلوا جل ما فى وسعهم ، ولكن تبعا لالتزامهم باعداد أكبر قدر من البرامج يتيح تشغيل عدد أكبر من الأفراد ويدر أموالا أوفر فى نطاق التداول ، وفى نفس الوقت تجنب ما من شأن أى برنامج له طابع التنافس مما قد يؤثر على رجال الأعمال . فإن مهمتهم لم تكن بالسهولة المتيسرة . ذلك أن اعداد برنامج للتشغيل وسيوله النقد لا يعد تخطيط اقتصاديا ، فهو ينبئ عن وضع لا يمكن أن يتبلور إلا فى اطار اقتصاد غير مخطط .

وبالطبع ، لم يكن ما يشغل بال الشعب الامريكى كون « العهد الجديد » خطوة فى طريق التخطيط الاقتصادى بل إذا كان سيفلح فى ضمان الإنتاج والتشغيل .

اولذى أود توضيحه هنا ، هو أن الأساليب التى اعتمد عليها الرئيس روزفلت فى تحقيق هذه الآمال ، كانت أساليب نقدية فى جوهرها ، أما العناصر غيرالنقدية فى « العهد الجديد » فقد كانت إستثناءات قليلة كمجرد وسائل لتخفيف المشكلة وليس لعلاجها وقد يقال إن هذا لا ينطبق على تلك الاجزاء من برنامج روزفلت التى أعتنت « بالإصلاح أكثر من » الانعاش ، مثل القيود على المضاربات فى الاسهم والسندات . إلا أن تلك الإجراءات رغم ما كان لهـا من أثر وأهمية فى إيقاف موجة السخط المتأججة لم تحقق فى الواقع أى إنعاش رأسمالى . وقد يقال أيضاً إن محاولة رفع الأجور فى ظل « إدارة الانعاش الوطنى » كانت إجراءاً غير نقدى استهدف تحسين طلب المستهلكين . غير أن حماس الرئيس روزفلت لرفع الأجور سرعان ماخمد عندما اكتشف أن أثرها العاجل على النشاط التجارى كان يبدو مثبطا أكثر منه مثيراً وحافزاً . وفى الواقع فإن الخطوات التقدمية التى قطعتها « إدارة الانعاش الوطنى » قد ضاع أثرها فى غمار الأســـعار العالية التى نشأت عن إجراءات الرئيس النقدية والزراعية .

والحقيقة أن محاولات « العهد الجديد » لتحقيق الانعاش ومدى نجاحها أوفشلها فى هذا السبيل إنما يرتبط بمصير سياسة الرئيس روزفلت النقدية . وكان لهذه السياسة اتجاهان . إثر وضع نقود إضافية فى التداول عن طريق الو ان الانفاق العام الذى كان ينصرف فعلا إلى جيوب المستهلكين ، وكان هذا مؤديا لكثير من أشكال النشاط الاقتصادى وخاصة تلك التى تساعد مطالب المستهلكين مباشرة .ولكن إذا فرض أن

عالم التجارة والأعمال لم يقتنع بالزيادة فى النقود المتداولة وظهر الشك فى استمرار طلب المستهلكين فى مستوى عال ، فالاثر الحتمى لذلك سيكون الحد من الاستثمارات ثم انخفاض الطلب على منتجات الصناعات التى تنتج سلعاً رأسمالية (إنتاجية) . وكانت هذه أكثر المجموعات غبنا وأثراً ووجهت إليها الإدارة الحكومية جل عنايتها. وكان يمكن تنشيطها ودفعها عن طريق برامج ضخمة للأعمال العامة التى من شأنها خاق طلب على منتجاتها . غير أن هذا الاجراء لا يمكن إلا أن يكون مؤقتا ، سرعان ما يزول حالما يخفض حجم الأعمال العامة . هذا وأنه لم يكن بديلا ، كوسيلة للانعاش ، عن تنشيط الرغبة فى الاستثمار فى السلع الانتاجية من جانب أصحاب الأعمال الخاصة . ولا يمكن أن يكون بديلا اللهم إذا كان لدى الادارة الحكومية الاستعداد لغزو ميدان التنافس وأن تحل محل المستثمر الفرد بصفة دائمة وتصبح منتجا منافسا . ولكن كان من شأن مثل هذه المحاولة ، بطبيعة الحال ، أن تقضى فوراً على « ثقة » الرأسمالى ، وتدفع أصحاب العمل إلى البدء فى تشتيت العمال وطردهم .

ورغم هذا ، فإنه كان من الممكن أن يؤدى التوسع النقدى إلى خاق موجة من السخط والتذمر ، فى حالةما إذا ذهب إلى مدى بعيد. ولكن يقابل هذا ، أن ذلك لن يتحقق إلا على حساب تحطيم ثقة الرأسمالى فى قيمة النقود مما يدفعُ بالمدخرين إلى الاسراع إلى تحويل النقود إلى أشياء حقيقية بدلا من أن تبق غير مستعملة . ذلك أنه فى حالة حدوث ظاهرة تضخم حقيق ، لا بد وأن يتأثر الاستثمار . فالذى يقتنى أشياء

حقيقية ، كالمصانع مثلا ، سيكون مركزه أفضل فى مثل هذه الحالة عن ذاك الذى يقتنى أموالا ، فإن صاحب العمـــل الذى يقترض أموالا ويستغلها فى سلع انتاجية سيكون بوسعه تسديد دينه بنقود منخفضة القيمة وبالتالى يكون قد كسب السلع الانتاجية دون مقابل تقريبا . وقد حدث مثل هذا فى المانيا خلال فترة التضخم التى أعقبت الحرب العالمية الأولى وكان يمكن أن تحدث فى الولايات المتحدة لو اندفع الرئيس روزفلت فى التوسع النقدى إلى أبعد الحدود .

وإن الوصول إلى مثل هذا سيضمن خوض مرحلة تؤدى فيه تدهور ثقة الرأسمالى إلى إثباط همة العمال وتقليل النشاط الانتاجى . ولكن قبل أن يفقد الرأسماليون ثقتهم فى قيمة النقود سيحاولون الوقوف فى وجه تيار التضخم بسحب أموالهم من الاستثمار على أمل أن تؤدى تلك الخطوة إلى الحيلولة دون وقوع التضخم . فإذا زال التضخم فسيخلف وراءه كسادا ظاهرا يستغرق التغلب عليه جهدا ووقتاً طويلا على حين أنه إذا استمرت ظاهرة التضخم فى التزايد رغم الإجراء المضاد الذى قام بها الرأسماليون فلا شك من خطورة الآثار عندئذ ، غير أن هـــذا النوع من التضخم ، إما أن ينتهى كما حدث فى المانيا بتحطيم قيمة النقود تحطيما كلياً مما أدى إلى تهاوى النظام الاقتصادى أو أن ينتهى بتغيير حاسم فى السياسة ينحصر فى ضغط الأموال الموجهة للسلع وتوجيه الجانب الاكبر من الجهاز الانتاجى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح .

والولايات المتحدة لم تتعرض لمثل هذا النوع من ازمات التضخم ذلك أن «النيوديل» لم يكن له هذا الطابع فرغم الانفاق الحكومى الهائل

فلم تحدث زيادة ظاهرة فى كمية النقود المتداولة ، ويرجع هذا إلى أن أكثر النقود الجديدة التى أصدرتها الحكومة لحسابها ، لم تستخدم فى انفاق اضافى بل لتسديد الديون بمعنى أنه استهدف تقوية احتياطيات البنوك أكثر منه لتنشيط التداول ، وقد تحققت بعض الزيادة فى حجم التداول تفوق القدر الذى خصص لموازنة الانتاج الكلى ، كما ساعدت هذه النقود الجديدة على رفع الأسعار . إلا أن مستوى الأسعار لم يصل فى تقلباته إلى الحد الذى يظهر به أثناء حدوث تضخم حقيقى . ولا شك أن الصعوبة كانت تكمن فى رفع أسعار السلع الاستهلاكية بالدرجة التى ترغب فيها الإدارة الحكومية .

والذى حدث هو أن كلا من الشركات الكبيرة والادارة الحكومية أصبحت تتنازعهما رغبات متعارضة . فقد طالبت الشركات بالانعاش السريع إلى جانب ثقة أصحاب الأعمال ، ذلك أنها كانت تتوقع من صاحب الأعمال أن يبادر بممارسة نشاطه من جديد حالما تتوفر الحوافز المطلوبة . غير أن الإجراءات التى كان المفروض أنها ستقوى حركة التشغيل ، كانت أيضاً من أسباب تحطيم ثقة أصحاب الأعمال . وقد أرادت الادارة الحكومية رفع الأجور لأنها رأت أن زيادة القوة الشرائية هى عامل أساسى للتقدم والرفاهية ، ولكنها رغبت أيضاً فى توسيع الفارق الحدى بين التكاليف والأرباح، حتى تغرى رجال الأعمال بزيادة الانتاج وطالبت الشركات الكبيرة بسوق أوسع لمنتجاتها ، ولكنها تميل أيضاً إلى الأجور المنخفضة لتقليل النفقات . وكان يمكن أن تخفض الحكومة من

الرسوم الجمركية حتى تتيح سوقاً أكبر للصادرات الزراعية ، لولا أن الشركات الكبيرة كانت على العكس تنادى برفع الرسوم الجمركية حتى تتجنب منافسة الواردات الصناعية لها .

وهكذا وجد القائمون على تنفيذ برنامج روزفلت أنفسهم فى مواجهة متناقضات متداخلة واختاروا أى الطرق يسلكون ولم يكن لديهم المقدرة أو الجرأة على حل تلك المتناقضات لأن أى خطوة فى هذا السبيل ستهدد الأسس التى يقوم عليها مبدأ الربح . ولكنهم خشوا أيضاً الوقوف مكتوفى اليدين خشية إثارة موجة من السخط والاستياء الشعبى تطيح بهم وتبعاً لذلك استمروا فى استغلال الأموال فى المشروعات العامة، ومنح الاعانات واستخدام التداول النقدى كوسيلة للتوسع دون أن يؤدى ذلك إلى تهديد أو ازعاج عالم المال . وقد يمكنهم السير فى هذا الاتجاه شوطاً طويلا ذلك أنه طالما لا يوجد تهديد حقيقى لظهور تضخم جامح فإن رجال الأعمال لديهم الاستعداد فى كل وقت لأقراض الحكومة الأموال التى لا يجدون فيها ما يبشر بربح إذا ما استغلوها بانفسهم . ولكن رغم زيادة النشاط الاقتصادى نتيجة تدفق الأموال العامة فلم يكن هناك من سبيل لانعاش النشاط الرأسمالى الطبيعى فى ميدان الاستثمارات ذلك أن هذا النشاط كان وقتياً فى إثارة أى ضعف يعتوره قد يؤدى إلى كساد خطير .

وهكذا أظهر الوضع فى أمريكا بصورة واضحة المحنة الرئيسية التى تمر بها الرأسمالية . ومن الجائز أن يكون المستر هوفر وصحبه على صواب

عندما أكدوا أن الرئيس روزفلت لو انسحب من الميدان وترك قوانين الاقتصاد العادى تؤدى عملها لتحقق الانعاش المرجو . ولكن من المؤكد أن هذا لم يكن ليتم إلا بعد مرحلة من التدهور لانهيار وحوادث إفلاس متعددة وإشاعة قنوط ويأس بين الجماهير بل وتعرض لخطر الجوع والحرمان القاتل واضطرابات وربما ثورات جامحة . وقد تعود الأمور إلى سابق عهدها من الاستقرار بمرور الوقت . وهو ما يظنه الرأسمالى غير أن السؤال ينبثق هنا عما إذا كان أولئك الذين يتجشمون العناء ويقاسون الآلام يظلون على هدوئهم انتظاراً لما يعده الرأسمالى من أسباب العلاج ؟ أو ليس من الجائز أن يقوم البعض بعمل بطولى يطيح فيه بكل ما بذله الرئيس روزفلت من جهود ؟ ولا شك أن الخوف من إمكان حدوث ذلك هو ما حدا بالشركات الكبيرة إلى تحاشى التقارب مع الرئيس روزفلت ، بينما كان الخوف من الشركات الكبرى حافزاً لروزفلت على الالتجاء إلى الاتفاقات حتى يظل النظام قائماً متكاملا دون ادخال أى اصلاحات من شأنها الحيلولة دون تجمع غيوم الأزمة من جديد .

وما كان ليجدى أى تخطيط حقيقى فى ظل هذه الظروف، اللهم إلا إذا وجدت السلطة المخول اليها مهمة التخطيط وتقرر ما يجب وما لا يجب انتاجه غير أنه من المستحيل تحديد ما هو مطلوب انتاجه فى ظل يستند على مبدأ تحقيق الربح أو الرغبة فى الكسب ذلك أنه ليس بوسع أية حكومة مهما كانت ذات سلطات مطلقة ، أن تجبر صاحب المشروع على مواصلة إنتاج يعود عليه بالخسارة . وفى الاقتصاد الموجه يقترن الإشراف على الدخول حتى يتيسر إيجاد توازن على أسس استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حد.

إلا أن صاحب المشروع الذى يستهدف تحقيق الربح سوف ينتج ويستثمر تبعاً لحوافزه فى توقع الربح وهو فى سلوكه هذا لا يبالى بما قد يتهدده من إفلاس أو فشل .

وإنه لمن الصعب وضع خطة لتجديد أو تغيير إنتاج السلع ما لم تكن الدولة قد أعدت نفسها لمواجهة أى عجز أو نقص فى طلب الاستهلاك عن طريق مشروعات عامة مثلا ، فاذا لم تول الدولة اهتمامها إلى صاحب المشروع الخاص، فان الإنتاج الوحيد الذى يمكن تخطيطه إنما هو «إنتاج» النقود ، ذلك أن النقود تقف ضد السلع وليس فى موقف المنافس لها . إلا أن تخطيط عملية الامداد بالنقود على نطاق واسع أمر يختلف تماما عن تخطيط عملية الامداد بالسلع . ذلك أن النقود هى «السلعة» الوحيدة التى يمكن بها زيادة الامداد دون الحاجة إلى تحويل الموارد الانتاجية من استعمالات أخرى . فالعامل الذى يستخدم فى إنتاج وطبع العملات الورقية لا يعنى بأمره ، كذا إضافة عدد آخر إلى موظفى البنوك نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة ، ليس بذات أهمية . إذ يمكن مضاعفة إصدار النقود دون الحاجة إلى الحد من إمداد المواردالمتاحة لعمل أشياءأخرى.

ولكن إذا زاد إصدار النقود ، فإن النقود الجديدة يجب أن تأخذ طريقها إلى شخص ما ليتم الانفاق ، وهذا ما حدث فى ظل برنامج روزفلت. إذ ذهبت هذه النقود الاضافية للسلطات العامة نفسها كمستخدمة للعمال فى المشروعات الاهلية والعامة ، وللمزارعين وغيرهم من المستهلكين فى شكل هبات عامة وقروض ، وللمتاقدين الملتزمين بأداء الخدمات العامة . وعن

طريق هؤلاء انتقلت من يد إلى يد أخرى ، بعضها عاد إلى البنوك كتسديد للقروض بينما استمر البعض الآخر فى التداول فأصبح عاملا إضافياً فى القوة الشرائية .

ولقد رأى بعض معاونى روزفلت فى سياسته ، أنه لو أتيح لهذه النقود الجديدة وهى فى تداولها سائلة أن تعمل على التوسع فى طلب النقود من أجل كافة أنواع السلع فلا شك أن هذا سيؤدى بالتالى إلى التوسع فى الناتج تبعاً لأثر تلك النقود الاضافية فى رفع الأسعار . ولكن طبيعى ، أن لا يصل أثر النقود الجديدة إلى حد التوسع فى كافة أنواع طلب النقود . إذ تبعا للطريقة التى انفقت بها فى أول الأمر لاشك ستسبب ردود فعل مختلفة فى النظام الإنتاجى . وبالنسبة لأمريكا ، فقد كانت آثارها الرئيسية أوضح ماتكون فى الصناعات الخاصة بالمواد اللازمة للمشروعات العامة وكذا فى الطلب العام لجمهور المستهلكين . وعلى ذلك كانت باعثاً على تنشيط الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية وبعض صناعات السلع الإنتاجية وكانت هذه هى أولى آثارها .

أما آثارها الثانية فأيضاً لها أهميتها . إذ انتقلت النقود من أيدى المستفيدين الأصليين أو الأوائل منها إلى آخرين ـ إلى العمال المستخدمين فى الصناعات الجديدة ، وإلى الرأسماليين أصحاب هذه الصناعات ، وإلى التجار الذين اشتغلوا بالمبيعات ومن يعملون معهم ... وهذا التشتت فى القوة الشرائية يجب أن يتبع تيار التوزيع العام للداخل فى الجماعة حتى يعمل تحسين طلب النقود على زيادة الفائض بين التكاليف وأسعار البيع ، وبالتالى يزداد نصيب صاحب المشروع عن نصيب الآخر .

ثم يظهر سؤال آخر هو كيف يكون رد فعل هذا التوزيع الثانى للنقود على الأشكال المختلفة للطلب ! !

كما لابد من ناحية أخرى أن نرفع مجموع عروض الأسعار فى تجارة السلع الاستهلاكية غير أن جانباً منها سينصرف بالضرورة إلى تسديد الديون ومعنى هذا أن الدين سيذهب فى النهاية إلى البنك ، أو يتحول إلى « مدخرات » . كما سيدخر جانب آخر بواسطة أولئك الذين تتداول النقود بين أيديهم . فإذا حدث أن استثمرت هذه المدخرات فى مشروعات فردية فإن الطلب على منتجات صناعات السلع الإنتاجية سوف ينتعش دون تدخل من جانب الحكومة ، كما أن السلع الإنتاجية الجديدة سوف تستخدم فى التوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية وتقليل نفقاتها . وعندئذ سيتحقق الانعاش ممهداً إلى أن السلع الانتاجية الجديدة ان تؤدى إلى تعطيل الأيدى العاملة أو إشاعة البطالة .

ولكن ماذا كان يحدث لو أن المدخرين رفضوا استثمار أموالهم فى المشروعات الخاصة ، وآثروا اكتنازها أو إقراضها للحكومة حتى تستخدمها فى توزيعات جديدة للقوة الشرائية ؟ إذا حدث الاكتناز فلن يكون هناك اتساع فى الطلب فى الصناعات التى تنتج السلع الانتاجية التى سيتحتم عليها عند ئذ الاعتماد على عوامل أخرى جديدة للاستمرار فى الانتاج . كما لن يكون هناك أى تخفيض فى التكاليف عن طريق تطبيق الأدوات الرأسمالية الجديدة ، وعلى ذلك فإن النقود الإضافية الناجمة عن طلب السلع الاستهلاكية ستؤدى إلى رفع الأسعار وليس إلى التوسع

فى الطلب الحقيقى . وكذلك لو أن النقود أقرضت للحكومة واقتصر استثمارها على المشروعات العامة غير المتنافسة — فلن تؤدى إلى خفض تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية . بل سيعمل طلب النقود الجديدة على رفع الأسعار أكثر من الطلب الحقيقى .

إلا أن رغبة أو ميل المدخرين للاستثمار الخاص فى السلع الانتاجية انما يتوقف ليس على حالة طلب المستهلكين بل على تقدير ما سيعتوره فى المستقبل ، وليس من شك فى أن حدوث ارتفاع حاد فى أسعار السلع الاستهلاكية سيؤدى دواما إلى استثمارات جديدة ولكن ما لم تكن هناك ثقة فى استمرار هذا الارتفاع ، فإن الاستثمار سيقتصر على السلع الانتاجية التى يمكن تحقيق الفائدة السريعة من ورائها وهى أرخص نسبياً وهكذا يمكن تعويض تكاليفها بسهولة ، وإلى جانب هذا فإن الاستثمار الخاص يتوقف أيضاً على التقديرات طويلة المدى للطلب ، أو بمعنى آخر على ثقة أصحاب الأعمال فى المستقبل ولكن يستشعر رجال الأعمال الثقة فى الموقف الذى نضعه فى الاعتبار ؟ قطعاً لن يحدث هذا ما دام هناك تهديد خطير للتشريعات التقدمية يرمى لرفع تكاليف الانتاج . فهم إذا كانوا يخشون احتمال ابتلاع الأجور العالية والضرائب المرتفعة للفائض الذى سيتحصلون عليه كفرق بين التكاليف والأسعار ، فلا شك أنهم سيتوقفون عن الاستثمار مفضلين إقراض مدخراتهم للحكومة بفائدة محددة ، وعند ئذ سيكون أمام الحكومة أن تواصل انفاق النقود على المشروعات العامة فى سبيل تحاشى تعرض صناعات السلع الانتاجية لانهيار جديد .

وهكذا فان ما كان يعنى به الرئيس روزفلت هو مدى إمكان إشعار رجال الاعمال الامريكيين بثقة كافية فى المستقبل للاستثمار من أجل الانعاش بدون تدخل الدولة ، ولاتجاه عدد أكبر من نحو الصناعات الخاصة . ولا شك أن كثيراً من رجال الأعمال ، خاصة كبار الممولين لم تكن لديهم ثقة بالرئيس روزفلت . فقد ارتابوا فى رغبته فى تدعيم شأن الرأسمالية من جديد ، وكذا فى تقويم مناهجها واخضاعها لإشراف عام ورقابة حقيقية ، كما شكوا فى محاباته لنقابات العمال التى كانوا يعارضونها بأقصى شدة ، وفى فرض الضرائب الباهظة على الأغنياء واستخدام النقود فى تنمية الخدمات الاجتماعية التى كانت بدورها محل كراهيتهم وعداوتهم ، وأخيراً وليس آخر ، اتهموا بأنه يضمر لهم العداوة ويكره مالهم من نفوذ سياسى ضخم .

وعلى كل حال فقد كانت لهم اخطار أخرى مثال ذلك ما ردده بعض أنصار الرئيس لاندون فى عام ١٩٣٦ من أن الرئيس من البلاشفة ، ولكنهم لم يدركوا تماماً ما يتفوهون به ، كانوا يعلمون أنه فى الحقيقة انما يؤمن بفضائل ومزايا الرأسمالية . وعلى ذلك فقد كانوا يحسون فى أعماقهم بأنهم حتى لو وقفوا ضد روزفلت فى اللحظة الراهنة فانهم لا شك من الوقوف بجانبه عندما تظهر القوى اليسارية المتطرفة ، وكذا ضد قوة نقابات العمال الصاعدة التى كان يمثلها جون لى . لويس ، وضد كافة القوى الديماجوجية واليسارية التى تأثرت عقلياتها بالاخطار الشيوعية .

وفى ظل هذه الظروف ، وهى عدم الثقة فى الرئيس روزفلت ، حتى

فى دوائر المال العليا ، لم تتخذ مظهراً خطيراً كما كانوا يدعون من فهم قد أرادوا عزل روزفلت وتولية لاندون ، وأنفقوا ملايين الدولارات فى حملات دعائية لمناصرة لاندون . ولكنهم لم يرغبوا فى كساد جديد ذلك أن روزفلت وما اقترفه من أخطاء لم يتح لهم تكوين ثروات كبيرة وكذلك لانهم كانوا يدركون أن التعرض لأزمة أخرى سيقوى شأن القوى اليسارية .

غير أن انعدام ثقة الشركات الكبرى فى برنامج روزفلت لم يحل دون انتهاز الفرص التى قدمها لهم لتحقيق بعض المكاسب . حقيقة أن البرنامج كان سبباً فى إحجامهم بادئ الأمر عن الاستثمار ، ولكن عندما زادت القوة الشرائية بفضل الدولة مما أدى إلى انتعاش السوق فقد اندفعوا من جديد إلى ميدان الاستثمارات طويلة الأجل . فهم لم يكن أمامهم ما يفعلونه بالأموال الضخمة التى فى حوزتهم والتى أصبحت تسيل بين أيديهم نتيجة أنظمة الدولة فى تداول النقود وزيادة إصدارها . وهكذا سارت الشركات الكبيرة فى نفس طريق الانعاش .

وقد تعرضت الشركات الكبيرة لحوافز أخرى فقد رأينا روزفلت يصر على الاستمرار فى خطته فإما كللت جهوده بالنجاح وإما باءت بالخسران ، إذا لم يكن يرضى بالسكون وعدم الحراك إلا أن الشركات كانت تدرك أنه لم يكن يرغب فى الذهاب إلى أبعد مما رسم من خطط فإذا ما تحقق الانعاش بدرجة مرضية ، فإنه عند ئذ سيقرر التوقف عن

سياسته « محاولة كل شئ » ، واعطاء عالم المال الفرصة للقيام بباقى المهمة بنفسه .

وهذا ما حدث فعلا عندما أعيد انتخاب روزفلت فى عام ١٩٣٦ فقد ارتاح الرئيس روزفلت لما تم تحقيقه وتجنب الإشارة إلى أية آمال جديدة خلال حملاته الانتخابية وكان حديثه للشركات الكبرى مشوبا بالمشاعر الطيبة رغم فظاظتهم وموقفهم العدائى تجاهه وعندما عاد إلى كرسى الرئاسة تؤيده أغلبية ضخمة كان لدى الشركات الاستعداد لمسايرة الأوضاع القائمة .

وقد كان هذا الاستعداد نتيجة طبيعية نظراً لأن برنامج روزفلت (لنيوديل) من وجهة نظر الرأسماليين ، هو صاحب الفضل فى القضاء على الأزمة الكبرى التى مر بها الاقتصاد الأمريكى ؛ دون أن يمس جوهر النظام الرأسمالى رغم شعور العداء الذى ظهر فى تلك الأثناء ضد الرأسمالية فارتفعت الأسعار نتيجة للتوسع فى التداول النقدى وعادت الأرباح فى كثير من الصناعات إلى مستوى مرض، أما مضاربات السوق التى كانت سائدة قبل الأزمة فعادت لسابق نشاطها . حقيقة كان جانباً من الأموال لا يزال ينصرف إلى الإعانات والمساعدات المختلفة للزراع ، ذلك أن الانعاش لم يؤد إلى استيعاب كافة أنواع البطاقة أو تخليص المزارعين من مشاكلهم المالية كلية . غير أن عالم المال لم تزعجه هذه الأمور حيث لم تتصل مباشرة أو تؤثر فى نشاطهم المالى بل على العكس انها ساعدتهم نتيجة زيادة حجم طلب المستهلكين .

ولكن هل معنى هذا ، أنه رغم ما كتب وقيل خلال السنوات التى أعقبت كارثة « وول ستريت » (حى المال والأعمال فى أمريكا) عام ١٩٢٩ ، بأن الرأسمالية الأمريكية لا تشوبها شائبة ؟ الواقع أن هذه التجربة تفند مزاعم أولئك الذين رأوا فى اضطراب الأعمال فى أمريكا بعد عام ١٩٢٩ ، نذيراً بانهيار الرأسمالية الامريكية . ذلك أن الرأسمالية فى كل من أمريكا وبريطانيا لها من القوة والرسوخ ما يجعلها تقف فى وجه مثل هذه الأزمات دون حاجة إلى الالتجاء للفاشية مثلا طالما أنها لا تصطدم بحركة اشتراكية عنيفة تعوق تقدمها فعن طريق التوسع النقدى والخطوات الأخرى التى اتخذتها الدولة كالمشروعات العامة وتقديم الاعانات لزيادة كمية النقود السائلة ، واستطاعت الرأسمالية أن تقف على قدميها وتستعيد نشاطها دون أن تضطر حتى إلى تغيير اشكال الحكومة الديمقراطية . قد تحتاج إلى الالتجاء للفاشية كوسيلة لحماية ممتلكاتها إذا وجدت حركة اشتراكية قوية تهدد وجودها . فبوسع الرأسمالية اجتياز أى أزمة طالما لا توجد حركة أخرى لها من القوة ما يعهد لها الحلول مكانها كنظام جديد . وقد تضطر إلى الاقدام على إجراءات لا يوافق عليها زعماؤها غير أن بوسعها الانتعاش ذلك أنها تطوى بين جوانحها عوامل الانعاش كذا عوامل الانهيار والتدهور .

أما الوسائل التى يمكن الالتجاء إليها فى حالة عدم تدخل الدولة لتحقيق الانعاش فهى الازالة الكاملة أو التصفيات لكل ما هو « غير ملائم أو « غير لائق » من وجهة نظر الرأسماليين ، كالسلع غير المباعة

المخزونة والبضائع المتراكمة لضعف قوة الشراء ، وخطوة انتظار تحقق الانعاش تبعاً لهذا الرأى ، إن الأغلبية الساحقة من الشعب التى ليس لديها من القدرة المالية ما يعينها على تجنب ويلات الأزمة ، قد ترتفع درجة معاناتهم ويأسهم إلى حد دفعهم إلى الثورة . وقد كان يمكن أن ينتهى الأمر بذلك فى أمريكا عام ١٩٣٣و١٩٣٤ لو ظهرت قيادة قادرة توجه تيارها . ولو حدث هذا ووصلت الحركة الثورية إلى مدى خطير لـكان من المحتم قيام حركة مضادة من جانب طبقة الأغنياء فى أمريكا يمولونها بكل ما لهم من موارد ونقود . ومعنى هذا نشوب صراع دموى لا بد أن ينتهى إما بنوع من الاشتراكية أو بدكتاتورية فاشية ! .

وعلى أى حال ، فإنه لم تظهر هذه القيادة الثورية . غير أن خطر ظهورها كان عظيما حيث لم يكن أمام الرأسمالية الأمريكية سوى انتظار تحقق الانعاش الاقتصادى على إثر التضخم والتخلص من الفائض والمخزون على نطاق واسع . وهكذا عندما تم التوسع النقدى تدفعت الأموال إلى جيوب المستهلكين عن طريق المشروعات العامة والمساعدات والاعانات ، فأدى ذلك بالتالى إلى الانعاش دون حاجة إلى إجراء تصفيات شاملة ودون اندلاع حرب أهلية .

وعلى أى حال ، فلم يكن من داع إلى الافتراض بأن برنامج روزفلت « لنيوديل » بمساعدته للولايات المتحدة على اجتياز أزمة ١٩٢٩ والسنوات التى تلتها قد حقق درعاً أو مصلا واقيا ضد أزمات أخرى . ذلك أن

تخطيط الاقتصاد الأمريكي واصلاح نظامه لم يهدف إلى دواميته واستمراره. فهو قد اقتصر على الأزمة ومحاولة علاجها بأى طريقة حتى إذا انقشعت غيوم الأزمة عادت الأمور إلى سابق عهدها دون عائق أو قيود . حقيقة كان هناك بعض الأثر فى تدعيم النظام المصرفى على أسس رأسمالية متينة وذلك بتجنيب أرصدة البنوك من المساهمة المباشرة فى مضاربات السوق. أما بالنسبة للعمال الأمريكيين فلم يحظوا بالكثير من الخدمات الاجتماعية أو لم يصلوا إلى مستوى اقرانهم فى الدول الأوروبية الرأسمالية المتقدمة ذلك أن التغيرات لم تصب إلا بعض قشور النظام التجارى الأمريكى .

ومن ناحية أخرى لم يتحقق الانعاش بصورة كاملة فالبطالة ظلت متفشية بشكل ظاهر ، كما أن أسعار المحصولات الزراعية ظلت عند مستوى تكاليف أقل إنتاج ، مما يؤدى إلى استمرار فقد المزارعين واعتمادهم على المساعدات والمعونات . ولأول مرة فى تاريخ أمريكا أصبح لديها فائضاً دائماً فى عدد العمال مما ينذر بمدى هول وبشاعة أى أزمة مقبلة.

أما عن التخطيط ، فلم يمتد أثره إلى مدى بعيد . ذلك أن روزفلت لم تكن لديه النية للتخطيط من أجل المستقبل بل اقتصر على مواجهة الصعاب التى قامت فى وجهه عند ئذ وايجاد الحلول لها . وهكذا استمر الاقتصاد الأمريكى بعد روزفلت حراً دون توجيه كما كان الحال قبل الأزمة .

الفصل الخامس

بريطانيا والتخطيط الرأسمالي

حتى عام ١٩١٤ بل حتى ١٩١٨ ، كانت بريطانيا من أبرز البلدان الصناعية التى تسير على مبدأ الحرية الاقتصادية . ولم تكن الدولة،قبيل عام ١٩١٤.تسيطرعلى التجارة الخارجية بأى شكل من الأشكال وإذا وضعنا جانب الرسوم البسيطة المفروضة وجدنا أن المستوردين كانوا يستوردون ويصدرون ما يحلو لهم . ولم تكن تحركات رأس المال تخضع بدورها لأى إشراف أو قيود ، وكان الرأسماليون البريطانيون يستثمرون كل عام مبالغ ضخمة فى الخارج ، سواء فى المستعمرات التابعة لبريطانيا أو البلدان الخارجية . وكانت بريطانيا تخضع فى نشاطها لمعيار الذهب وقد حدد هذا المعيار قيمة النقد البريطانى بالنسبة للنقد فى غيرها من الدول الكبرى وأتيحت الفرصة أمام بنك انجلترا لكى يوائم بين كمية القروض وحالة العملة الأجنبية وكان يخضع فى هذا كله لقوانين ثابتة وإجراءات تكاد تكون أوتوماتيكية .

وتركت الدولة الانتاج المحلى ، مثلما تركت التجارة الخارجية،وجعلته يصرف شئونه بنفسه . واكتفت الدولة بفرض شروط يسيرة للتشغيل

بمقتضى قوانين المصانع والمناجم وحددت الحد الأدنى للأجور فى بعض الأعمال الشاقة . وما عدا ذلك تركت الدولة حرية التصرف للصناعة والزراعة . بل لم تبذل الدولة أية محاولة لاستصدار تشريعات تعالج مشكلة الشركات الموحدة والاحتكارات . لم يكن لدى بريطانيا تشريعات تجابه بها الشركات الضخمة مثلما فعلت الولايات المتحدة . غير أننا نحب أن نشير إلى أن الحكومات العمالية فى الفترة ١٩٠٦ — ١٩١٤ توسعت قليلا فى الخدمات الاجتماعية ، وصاحب هذا التوسع محاولة محدودة جداً لرفع دخول الفقراء عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء . غير أنهم لم يذهبوا بعيداً فى هذه المحاولة . ولسنا نغالى حين نقول إن بريطانيا كانت قبل عام ١٩١٤ مثالا كاملا للاقتصاد غير الموجه ، وكانت تصور نظاماً اقتصاديا يتمشى مع القوانين الطبيعية التى يعشقها رجال الاقتصاد القدامى .

ولكن ، لم يكن فى الامكان استمرار هذه الحرية أثناء الحرب . فطوال سنى الحرب ، كان من الضرورى توجيه الانفاق بحيث يفى بمطالب الحرب . وأصبحت الحكومة هى «الزبون» الرئيسى لكثير من المنتجين كما أصبحت أول من يطلب طاقات عاملة ، وكان لا بد ـ نتيجة لهذا ـ أن تبسط نفوذا كبيرا على الصناعة والزراعة. واقتضى هذا تزويد وزراء الذخيرة ، والغذاء ، والزراعة ، والخدمات الوطنية بسلطات كبيرة يتحكمون بها فى الانتاج وكانت لهم سلطة تزويد المصانع الخاصة بالعمال والمواد أو حرمانها منها . وكانوا يصدرون ـ بالتضافر مع الوزارات الأخرى ـ مزيدا من الأوامر التى يطالبون المنتجين بتنفيذها .

وكانت الحكومات الموجودة خلال سنى الحرب تحاول بقـــدر الامكان أحترام تقاليد الاستثمارات الخاصة ، ومن ثم مارست سلطانها الجديد عن طريق رجال الأعمال المشتغلين فى مختلف الصناعات . وظهرت مجموعة كبيرة من اللجان التنفيذية والاستشارية ، وأغلبهـا يتألف من رجال الأعمال الذين أخذوا يعبئون بالنشاط الصناعى والتجارى لخدمة الحرب وأرادت الحكومة تسهيل الإجرات بينها وبين رجال الأعمال ، فشجعتهم على تكوين شركات متحدة . وعقدت اتفاقيـــات مع ممثلى الرأسماليين فى الصناعات المختلفة ، وتركت لهم حرية الاجراءات لمواجهة الاحتياجات القومية . وأهم من هذا كله انها تركت لهم حرية جمع أرباح ضخمة ، حتى بعد دفع ضرائب الحرب الخاصة .

وفى ظل ظروف الحرب لم تعد التجارة الخارجية حرة بطبيعة الحال ذلك لأن المنتجين لم يستطيعوا سوى تصدير المنتجات التى لا تحتاج إليها الدولة . وأصبحت الدولة تشرف على الواردات والصادرات نظرا لقيود الملاحة نتيجة لحرب الغواصات والاستيـــلاء على ناقلات للحرب . وتدهورت تجارة بريطانيا الخارجية تدهورا كبيرا وكانت هناك بعض البلدان التى تعتمد على بريطانيا فى السلع المصنوعه ، فما كان منها إلا أن اتجهت إلى بلاد أخرى ، أو حاولت تنمية صناعاتها بنفسها ، حتى ولو كانت كلها هذا الكثير . وبات من الواضح لهذه البلدان أن بريطانيا ستخرج من الحرب وهى عاجزة عن استرداد مكانتها فى التجارة العالمية .

أضف إلى هذا أن تصدير رأس المال توقف بصورة حاسمة مفاجئة

ذلك لأن الحرب ابتعلت كل المدخرات الموجودة . كانت بريطانيا أكبر دولة تقرض بلدان العالم. فأصبحت فى الحرب تستدين رؤوس الأموال ، وخاصة من الولايات المتحدة ، وانساب إلى بريطانيا طوفان من واردات الحرب ، وعجزت بريطانيا عن إرسال صادرات فى مقابل هذه المواد . واضطرت إلى أن تبيع فى أمريكا جزءاً كبيراً من استثماراتها فيما وراء البحار ، وذلك لتدفع منها ثمن الأغذية والذخيرة .

وتعرض معيار الذهب للخطر وفى بادئ الأمر عولج التبادل بين الأسترلينى والدولار عن طريق قروض للحكومة البريطانية ، ثم دخلت الولايات المتحدة الحرب مع الحلفاء وفقد الجنيه رابطته بالذهب ، وحل محل النظام القديم التلقائى نظام للنقد الموضوع على أسس .

وتحت وطأة المشاعر التى أثارتها الحرب ، حدث التصدع الأول فى نظام التجارة الحرة . وفرضت الرسوم الوقائية على بعض السلع ، لخدمة التطور فى داخل البلاد . غير أن رسوم الحماية هذه لم تفد كثيرا طالما أن الحرب كانت مستمرة . ذلك لأن ظروف الملاحة هى التى كانت تسيطر على الواردات والصادرات .

وما أن حل عام ١٩١٨ حتى كان اقتصاد بريطانيا هو اقتصاد موجه فى الواقع ، وذلك نتيجة للأساليب السالف ذكرها . كان التوجيه يهدف إلى إنتاج أكبر نسبة ممكنة عن طريق الأيدى القليلة الموجودة بعد ذهاب الكثيرين من العمال إلى صفوف القوات المسلحة . وكان التوجيه يهدف إلى اشباع مطالب الحرب .

غير أن هذا التوجيه لا يمكن أن يستمر بعد أن تضع الحرب أوزارها. فلقد كان التوجيه الاقتصادى بريطانيا يعتمد على ثلاثة أشياء : وضع الحكومة باعتبارها أكبر مشتر للمنتجات — قلة الأيدى العاملة والمواد نتيجة للحرب — ضيق نطاق الملاحة . وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى توقفت الحكومة عن طلب الحرب . وازداد عدد العمال بصورة كبيرة بعد أن عادوا من صفوف القتال . وبعد الغاء سفن الملاحة التجارية التابعة للحكومة ازدادت رقعة الملاحة بصورة مقلقة ، بالرغم من أن التجارة الخارجية انكمشت بعد الفقر الذى منى به العالم من جراء الحرب .

وازاء هذه الظروف الجديدة عاد رجال الأعمال إلى سابق أعمالهم ، وإلى أوضاع ماقبل الحرب . وسارعت الدولة برفع القيود التى فرضتها على الصناعة والزراعة فى سنى الحرب . وأتاحت الفرصة لرجال الأعمال ليعيدوا النظر فى أساليبهم حتى تتمشى مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة فى عالم ما بعد الحرب . وكانت هناك ، فى كل مكان ، محاولات جادة للرجوع بقدر لإمكان إلى الأوضاع التى كانت سائدة قبل الحرب . أما الإجراء الوحيد الذى تم الاحتفاظ به عن عمد ، دون تغيير، فهى الرسوم التى تهدف إلى حماية الصناعات المحلية .

غير أن العودة إلى سابق الأوضاع لا يمكن أن تتم بصورة سريعة . لقد اضطرت الدولة إلى الاحتفاظ ببعض القيود، بالرغم من أنها كرهت ذلك ولم تنته قيود الفحم إلا فى عام ١٩٢١ وصاحبتها معركة صناعية

حرية . ولم يكن فى الإمكان إعادة معيار الذهب إلى سابق أوضاعه إلا فى عام ١٩٢٥ .

ومع ذلك،استطاعت بريطانيا أن تعود تدريجاً إلى الظروف القديمة ـ ظروف الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة . ولم تفرض الرسوم الجمركية إلا على أنواع قليلة من السلع . وعندما أراد المستر بولدوين ـ عام ١٩٢٣ ـ فرض رسوم جمركية على جميع السلع،أدى هذا إلى فشله الساحق فى الانتخابات . وعندما أعاد المستر تشرشل ـ فى عام ١٩٢٥ ـ معيار الذهب إلى القيمة السابقة للاسترلينى بحيث استطاعت هذه العملة الوقوف أمام الدولار « وجها لوجه » عادت بريطانيا إلى مايشبه أوضاعها عام ١٩١٤ ـ وذلك فى الميدان الاقتصادى .

غير أن هذا النظام لم يؤد دوره بالأسلوب القديم. لقد فقدت بريطانيا بعض أسواقها الخارجية فى الحرب ، وعندما وضعت الحرب أوزارها ، لم تستطع استرداد هذه الأسواق . ولم ترجع صناعة القطن إلى سابق ازدهارها ، وقد كانت أهم سلعة تصدرها بريطانيا . أما صناعة الفحم فلم تعد إلى سابق مجدها إلا فى لحظات جد خاطفة ـ والسبب فى هذا احتلال فرنسا للروهر . ومنذ فترة الكساد الذى أعقب سنى الحرب لم يقل عدد المتعطلين فى بريطانيا عن مليون عامل ، وكانت هناك دائماً مناطق تعانى من الفاقة . ولا تستطيع وحدها أن تنتشل نفسها من وهدة الشقاء الذى وقعت فيه .

وفى الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣١ التى اللوم على عاتق الذين أعادوا معيار

الذهب إلى سابق التشابه بين الجنيه الاسترلينى والدولار. كان من الواضح أن قيمة الجنيه أكثر مما يستحق، وأن هذه القيمة تقف عقبة كؤوداً أمام المصدرين. وقال البعض إن المسئولين أخطأوا حين عادوا إلى معيار الذهب مرة أخرى. وإن الاعتماد على النقد كان سيخدم التجارة والصناعة بصورة أفضـــل. واكتفى البعض الآخر بأن حبذ تقييم الجنيه بأقل من القيمة التى حددت له. ومهما يكن الأمر فقد أدت هذه القيمة الكبيرة إلى سياسة مالية منكمشة، سياسة ترمى إلى خفض الأسعار عن طريق تقليل الأجور وغيرها من تكاليف الإنتاج. ولكن لم يكن من اليسير خفض التكاليف. فقد ظلت الفوائد مرتفعة نظراً لقلة النقد وكثرة ديون الحكومة ذات الفوائد الكبيرة والتى يحين موعد دفعها فى وقت مبكر. كانت الفوائد كبيرة، ولكن العمال لم يكونوا على استعداد لتحمل عبء خفض التكاليف.

لم تكن الظروف مواتية إذن فى بريطانيا — حتى قبل حدوث الكساد العالمى. وعندما حل الكساد بالفعل — إبان الذعر الذى ساد وول ستريت عام ١٩٢٩ — ازدادت القيود، وعندما انتقل الكساد من بلد إلى آخر تدهورت تجارة بريطانيا الخارجية وتدهورت الأسعار بصورة كبيرة، وبخاصة أسعار المواد الغذائية والمواد الخام. ذلك لأن الكساد الذى حل بأمريكا أدى إلى خفض طلبها للمواد الخام. أما المواد الغذائية فيتعذر معها خفض الإنتاج عندما يقل الطلب.

وبعد عام ١٩٢٩ شعرت بريطانيا - وهى أكبر سوق حر للواردات

من أى نوع - أحست بمدى رغبة العالم فى أن يبيع سلعة بأى ثمن ، واستفاد المستهلكون البريطانيون من هذا ، أو بمعنى آخر ، استفاد الذين لديهم من الدخل ما يمكنهم من الشراء . وانخفضت تكاليف المعيشة بسرعة — وظلت نسبة الواردات البريطانية مرتفعة ، بينما انخفضت نسبة الصادرات . وبدلا من أن تجد بريطانيا أمامها - فى عام ١٩٣١ - رصيداً كبيراً من رأس المال تصدره للخارج بعد دفع ثمن الواردات - جوبهت برصيد مضاد من المدفوعات .

لم يكن هذا الأمر ليزعج السلطات البريطانية لو أنها استطاعت اعتباره شيئاً مؤقتاً فلقد كانت هناك كميات كافية من رأس المال المستثمر فى الخارج وبآجال محدودة ، وكانت هذه الكميات كفيلة بمواجهة الأزمة . بل لقد كان من الممكن ألا يحدث أزمة بريطانية لولا أن متاعب الاسترلينى صاحبها وجود حكومة عمالية لا يحبها أصحاب المصالح . والذى حدث أن الذين يهمهم الأمر أحسوا بما يشبه الذعر . ورفضت الحكومة العمالية الانصياع إلى أوامر بنك انجلترا ، وأدى هذا إلى طردها من مقاعد الحكم ، ثم عاد زعيمها ماكدونالد على رأس حكومة ائتلافية من المحافظين والأحرار « لإنقاذ الجنيه والبلاد » .

وفى خلال الشهور القليلة التالية تعرضت السياسة الاقتصادية لتحول كامل . كانت هناك طريقتان واضحتان لإعادة ميزان المدفوعات إلى حالته الطبيعية ، وتتلخص الطريقة الأولى فى تقييد الواردات عن طريق التعريفة الجمركية الوقائية . أما الطريقة الثانية فتتلخص فى خفض القيمة الذهبية

للجنيه . وعندما وصلت الحكومة الجديدة إلى مقاعد الحكم سارعت فطبقت الإجراءين معاً . لقد كانت بريطانيا الموئل العتيد للتجارة الحرة ، ولكن ، هي تندفع إلى نظام الحماية التامة كانت بريطانيا بمثابة المركز العالمي للعالم ، وكانت من أكبر المنافحين عن معيار الذهب ، ولكن ها هي تتجه إلى نظام غير ثانت نظام يتطلب منها السير على أسلوب العملة المتغيرة .

غير أن التعريفة الجمركية التي تميز بين سلعة وأخرى وتهدف إلى حماية المصنوعات الداخلية إنما تتطلب نوعاً من التخطيط الاقتصادى . ولقد تألفت اللجنة الاستشارية لرسوم الواردات للنظر فى السياسة الجمركية الجديدة ، واستحالت هذه اللجنة بالضرورة إلى هيئة لها سلطة تشجيع بعض الصناعات وعدم تشجيع أخرى . وكان من الطبيعى أن يمتد سلطانها ونفوذها عندما أصبح لها حق الإصرار على إعادة تنظيم صناعات الصلب كشرط لحماية هذه الصناعات جمركياً . ولم تكن مستبدة فى شروطها ــ غير أن هذه الشروط عبرت عن حق الدولة فى أن تقول رأيها إزاء سياسة وأسلوب أى صناعة تحميها الدولة من المنافسة الأجنبية .

ولم يمض وقت طويل واتضحت المعانى الكبيرة التى تكمن وراء السياسة التجارية الجديدة فى بريطانيا . وبالرغم من أن بريطانيا لم تفرض عوائد على منتجات المستعمرات التابعة لها ، إلا أن هذه المستعمرات خشيت أن تمتد إليها هذه العوائد وبدأت تطالب برقعة أوسع من السوق البريطانى ، على حساب المنتجين الأجانب . وفى أوتاوا بذلت المستعمرات مساومات عنيفة مع الوطن الأم ، وباعوا منتجاتهم بأكبر سعر ممكن فى

مقابل مزيد من السيطرة على السوق البريطانية . وانزعجت الدنمارك وأرجنتين من اتفاقيات أوتارا وكان على بريطانيا أن تصل إلى قرار فيما يختص فى كميات الغذاء التى تنوى إنتاجها محلياً، والكميات التى ستشتريها من المستعمرات فى مقابل صادراتها (صادرات بريطانيا) ، وما هى الكميات التى تستمر فى استيرادها من البلدان الأجنبية .

وكان على المزارعين ، طوال هذا الوقت ، أن يواجهوا منافسة المواد الغذائية الرخيصة القادمة من وراء البحار ، فأخذوا يصيحون مطالبين بحماية منتجاتهم . وقـــد أعفيت معظم الواردات الزراعية من التعريفة الجمركية التى فرضت بعد أزمة ١٩٣١ ، ذلك لأن الحكومة خشيت أى صيحة ترتفع بها الأصوات إذا هى حاولت فرض ضرائب على طعام الناس . وحتى لو فرضت ضرائب فان هذا لن يفيد المزارع البريطانى كثيراً لو أعفيت المستعمرات البريطانية من هذا الإجراء . والواقع أن بعض المواد الغذائية المترفة وشبه المترفه قد خضعت لضرائب ١٩٣١ ، غير أن السلع الأساسية ظلت معفاة من هذه الضرائب .

ليس معنى هذا أن الدولة لم تفعل للمزارعين شيئاً : فقبيل الكساد العـــالمى كان المزارعون يتلقون إعانة على زراعة البنجر ، وكانت هذه الإعانة كبيرة جداً، وكان تفوق المبالغ التى تكفى لشراء السكر من الخارج . ثم جاءت الحكومة العمالية فأتبعت هذه السياسة بقانون التسويق الزراعى لعام ١٩٣٠ وطبقاً لقانون القمح اضطر أصحاب المطاحن إلى شراء أنصبة محددة من مشترين آخرين يستخدمون أكثر من الكمية المطلوبة من القمح المحلى . وعلاوة على ذلك استطاع المزارعون بيع قمحهم بأسعار

تفوق قيمته فى السوق ، وقد أخذت الدولة الإعانة من الجمهور عن طريق سعر الرغيف . وحددت الدولة اجمالى هذه الإعانة حتى لاتتسع الرقعة المزروعة قمحاً ، وهكذا تضاءلت الإعانة كلما زاد الانتاج .

أما قانون التسويق الزراعى فلم يقدم معونة أو يوفر حماية ، وإنما كان محاولة من جانب الحكومة العمالية لحث المزارعين على تكوين منظمات تسويق تعاونية — وذلك عن طريق «طعم» السلطات الاجبارية لقد كفلت للمنتجين — بموافقة من وزارة الزراعة — سلطة تأليف هيئة تسويق يمكن إجبار كافة المنتجين الزراعيين على الانضمام إليها . وهكذا تستطيع الهيئة تنظيم الأسعار وتحديد ظروف بيع المنتجات .

ولقد كان الدكتور أديسون ، رزير الزراعة العالى ، ينوى إصدار قانون آخر يقضى — لاحق بالأول — ويقضى بتنظيم التوزيع تنظيما إجباريا والهدف من هذا تضييق الهوة بين السعر الذى يدفعه المستهلك والمعونة التى يتلقاها المنتج . غير أن الحكومة العالية تركت الحكم قبل أن تتاح لها فرصة تنفيذ هذا الجزء التكميلى من برنامجها . وجاء الميجور اليوت كوزير للزراعة بعد الدكتور أديسون ، فوضع مشروع القرار فى صورة قانون — غير أن هذا القانون سار فى اتجاه آخر . وواضح أنه تأثر بطوفان الواردات الرخيصة التى كانت تريد أن تجد مخرجا لها فى بريطانيا بعد أزمة الكساد التى حلت بالعالم . وبدلا من أن يقلل من التبديد الناجم عن التوزيع ، استخدم الميجور اليوت — بمقتضى قانون التسويق الزراعى لعام ١٩٣٣ — سلطة تنظيم استيراد المنتجات الزراعية

عن طريق فرض قيود متعددة . وهكذا تسلح بالوسائل التى تساعده على رفع أسعار منتجات بريطانيا الزراعية عن طريق تقييد الواردات .

ونعيب على هذا النظام أنه فرض على المستهلك — فى صورة رسوم أكثر مما أعطى للمنتج . ذلك لأن القيود المتعددة المشار اليها ساعدت المستوردين على رفع أسعارهم إلى أكثر ما تستطيع التعريفة الجمركية ، وهكذا اضطر المستهلك إلى دفع المزيد سواء وهو يشترى منتجات محلية أو منتجات مستوردة . ولقد حدث هذا بصفة خاصة بالنسبة للحم الخنزير المجفف ، فلقد كان اللحم الذى يصنعه الدانيماركيون أفضل من اللحم المحلى من ناحية الجودة . وارتفعت أسعار اللحوم الدنيماركية بصورة كبيرة نظراً للقيود المفروضة، لدرجة أن الدنيماركيين تلقوا مبالغ تفوق عما تلقوه من قبل ، بالرغم من أن الكمية التى صدروها قلت . وارتفع الانتاج المحلى ، غير أن أسعاره المرتفعة حالت دون استهلاكه بصورة كبيرة .

وفى الوقت نفسه قامت العقبات الضخمة فى وجه لحم البقر المستورد وتدهورت أسعار اللحوم المحلية ، واحتج المزارعون قائلين إن هذا سيجر عليهم الكوارث ، واضطرت الحكومة إلى أن تقتطع من الضرائب جزاء تعين به القائمين بتربية الماشية — وذلك بصورة مؤقتة ، وفى نفس الوقت أخذت تفكر فى سياسة طويلة المدى . كانت الحكومة تريد فرض ضريبة على كافة لحوم البقر المستوردة ، بما فى ذلك اللحوم الواردة من

المستعمرات ، كما أرادت استغلال هذه الضرائب فى دفع المساعدات للقائمين بتربية الماشية .

غير أن المستعمرات عارضت هذه الإجراءات أشد المعارضة، وطالبت بالسماح بدخول منتجاتها دون قيود . وبذلك عارضت الأرجنتين التى رأت أن بضائعها تحرم من دخول بريطانيا تدريجيا . وظلت الحكومة تسعى للتغلب على هذه المصاعب ، وفى نفس الوقت استمرت فى دفع الإعانات للمنتجين المحليين بصورة مؤقتة . وعقدت مع المستعمرات والأرجنتين اتفاقيات مؤقتة لتحديد كمية الواردات . ولم تستطع الحكومة البريطانية الإعلان عن « سياستها الطويلة المدى » التى وعدت بها إلا فى نهاية عام ١٩٣٦ .

وعندما أعلنت عن هذه السياسة بالفعل اكتشف الناس انها لا تعدوا أن تكون استمراراً للمساعدات التى تقدم للمنتجين المحليين ، وتستمد هذه المعونة من الرسوم المفروضة على اللحوم المستوردة ، ما عدا اللحوم الواردة من الدومنيون . واضطرت الحكومة إلى نبذ اقتراحها الخاص بفرض ضرائب على واردات الدومنيون ، ذلك لأنها عجزت عن استمالة الأرجنتين لقبول رسوم تفوق الامتيازات التى منحت للمستعمرات ولقد كان الوضع ينطوى على بعض الامتيازات لأن خفض المبالغ التى كان المستهلك الفقير سوف يدفعها لقاء المساعدة المقدمة للمنتجين للحوم المحلية الغالية .

وتم تطبيق قوانين التسويق الزراعى على اللبن — وجاء ذلك فى وقت

مبكر . وتلخص الموقف فى أن كافة الأطباء اجمعوا على مدى الحاجة إلى استهلاك مزيد من الألبان السائلة ، خاصة بين صفوف فقراء الشعب وكان هناك اعتراف بضرورة تجويد الألبان ، عن طريق القضاء على أسباب المرض . وكان المنتجون البريطانيون يحتكرون سوق اللبن السائل بصورة طبيعية ، غير أن أسعاره لم تجعل المستهلكين يستهلكون كافة الكميات المطروحة فى السوق . وتم استغلال الفائض فى إنتاج الألبان المركزة ومنتجات الألبان مثل الجبن والزبد . وكان سعر اللبن المستخدم فى هذه المنتجات أقل من سعر اللبن السائل المطروح للمستهلكين .

وقبل تكوين « هيئة تسويق الألبان » كان بوسع المنتجين فى بعض المناطق ، أن يبيعوا كافة إنتاجهم للاستهلاك السائل على حين أن المنتجين فى الأطراف البعيدة كان عليهم تصريف « فائض » كبير فى سوق التصنيع،وقد نجح المنتجون فى مناطق اللبن السائل إلى حد كبير فى التقليل بطرق علمية من التفاوت الفصلى فى مقدار الإنتاج وهو ما كان يبدو بوضوح فى مناطق أخرى .

وقد أضافت موجة الكساد العالمية إلى جانب آثارها الأخرى ، انهياراً شديداً فى أسعار منتجات الألبان المستوردة . وأدى هذا إلى انخفاض الأسعار التى كان يمكنها أن يباع اللبن « الفائض » فى بريطانيا ، فكان تهديداً للمنتجين الذين اعتمدوا على سوق التصنيع . وقد لجأت هيئة تسويق الألبان فى سبيل مساعدة هؤلاء المنتجين ، إلى ارغام كافة منتجى الألبان لبيع إنتاجهم عن طريق الهيئة وبالأسعار التى تحددها . وهكذا أصبحت

الهيئة مسئولة عن تصريف ما يمكنها تصريفه فى سوق السائل ، والتخلص من الباقى بأقل الأسعار التى يمكن أن يدفعها المشتغلون بصناعة الألبان وكان معنى هذا أنه إذا كان على المزارعين أن يحصلوا على أسعار أقل فإن مستهلكى اللبن السائل كانوا مضطرين لدفع سعر أعلى لموازنة الأسعار المنخفضة التى يدفعها المشتغلون بصناعة الألبان ، غير أن الأسعار المرتفعة للبن السائل لم تكن لتستمر فى الوقت الذى يزيد فيه مقدار الاستهلاك منه إذ كان من شأنها أن تعوق الاستهلاك ، كما أن الأسعار المعتدلة التى كانت تدفع للمزارعين فى المناطق النائية كانت ستؤدى بالضرورة لزيادة الانتاج غير أن سرعة زيادة الانتاج مع ارتفاع أسعار اللبن السائل انما يعنى بيع فائض أكثر للمشتغلين بصناعة الألبان بخسارة كبيرة .

وعليه كان لا بد من علاج هذه الحالة ، وخاصة بعد ما ظهر من آراء طبية تنادى بحاجة الأطفال للمزيد من اللبن الطازج . ومن هنا نشأ نظام « الألبان فى المدارس » الذى بمقتضاه صار توزيع الألبان بكميات محدودة وبأسعار منخفضة على الأطفال فى المدارس، وهكذا أمكن تحويل جانب من « الفائض » الذى كان يمتصه سوق صناعة الألبان .

غير أن هذا النظام لم يحل لب المشكلة ، وحتى نهاية عام ١٩٣٦ ظلت المشكلة الرئيسية وهى خفض أسعار اللبن ليصبح فى مقدور المستهلكين الفقراء ، دون حل .

وقد قصدت أن أبين بهذه الأمثلة كيف أن محاولة التوسع فى الانتاج

فى ظل الاوضاع الرأسمالية ، لا بد وأن تصطدم بعقبات وعراقيل صعبة الحل . فالتوسع فى الانتاج لن يكون متاحاً فى ظل نظام الربح إلا إذا أتيح للمنتجين أسعار أعلى . الا أن زيادة الاستهلاك لا تتحقق إلا إذا دفع المستهلكون أسعاراً أقل وقد ركزت السياسة الزراعية فى بريطانيا اهتمامها خلال السنوات القليلة الماضية على مسألة رفع أسعار الحاصلات الزراعية . وكان هذا يتضمن أن يتحمل المستهلكون دفع أكثر مما كانوا سيدفعون ، وبالتالى إعاقة الاستهلاك . ولكن ما لم يكن المنتجون المحليون يتمتعون باحتكار طبيعى كما فى حالة اللبن السائل ، فإنه لن يمكن تكليف المستهلكين أكثر مما يحتملون ، توضع القيود على الواردات أى فرض الرسوم الجمركية ونظام الحصص وغيرها على الواردات الزراعية .

ولكن هناك بالطبع وسيلة أخرى ، إذ بوسع المنتجين أن يجنوا أرباحاً أكثر دون أن يدفع المستهلكون أكثر إذا ما كان لدى الدولة الاستعداد لمنحهم اعفاء من الضرائب .

وقد حدث مثل هذا بالنسبة لبعض المحاصيل خلال الأزمة العالمية غير أن الدولة قد أظهرت فيما وضعته من تنظيمات زراعية ، ميلا واضحاً بجعل المستهلكين يدفعون ، حتى ولو كانت آثار عرقلة الاستهلاك ظاهرة الوضوح .

ولم يكن هذا إلا نتيجة التدهور الكبير فى أسعار المواد الغذائية المستوردة خلال الأزمة . وهكذا كان بوسع الدولة أن تنقل عبء

الضريبة على المستهلكين دون أن تطالبهم بدفع أسعار أعلى مما تعودوا دفعه قبل الأزمة . ولكن أصبح هذا من الصعوبة بمكان بعد انتعاش الأسعار الزراعية العالمية . وهكذا بنهاية عام ١٩٣١ ، ارتفعت تكاليف المواد الغذائية بالقطاعى بنسبة ٢٠ ٪ تقريباً منذ منتصف ١٩٣٣ بفضل ارتفاع الأسعار العالمية وكذا النظم المحلية التى حققت بدورها رفع الأسعار .

وعلى أى حال فان الرسوم الجمركية الصناعية باستثناء القيود الكمية على الواردات، كانت عوناً كبيرا للمنتجين الرأسماليين الذين زادت قدرتهم على التصدير بتدهور القيمة الذهبية للاسترليني . غير أنه قد اتخذت خطوات معينة فى بعض الصناعات من أجل رفع الأسعار فى غير صالح المستهلكين . وهذا ما فعلته حكومة العمال عندما أصدر مرسوم مناجم الفحم عام ١٩٣٠ الذى أباح لأصحاب المناجم حق تحديد أسعار البيع وكذا كمية الناتج ولاشك أن الحكومة ارادت من وراء ذلك تحسين أجور وساعات المشتغلين فى التعدين ، ثم تمكين أصحاب المناجم من الاستمرار دون إعادة تنظيم الملكية ووسائلها وهو الأمر الذى تطلبه الصناعة والواقع أن مرسوم ١٦٣٠ قد أرغم المستهلكين المحليين للحم على مساعدة تجارة الصادرات المتنافسة كما أن محاولة جعل إعادة التنظيم شرطا للنظام قد فشلت لعدم تلاؤم السلطات التى خولت إلى « هيئة إعادة تنظيم مناجم الفحم » التى تكونت وفقاً للمرسوم ولم يكن هذا الفشل نتيجة خطأ الحكومة وحدها ، إذ أدخل مجلس اللوردات تعديلا على القائمة وبذا لم تحقق الهيئة أية نتيجة ذات بال . وكل ما حدث هو أن صار أصحاب

مناجم الفحم فى وضع يبيح لهم الاحتكار بصفة قانونية ضد الجمهور ، وهو الوضع الذى لا زالوا يتمتعون به ولا يبدو أنهم سيفقدونه طالما كانت الحكومة الحالية قائمة .

والصلب هو الصناعة الثانية التى تمتعت بحماية خاصة إلى جانب الرسوم الجمركية ، التى كانت ، على أى حال الأداة الرئيسية فى هذا المجال فقد توفر لمنتجى الصلب حماية شاملة ضد الواردات بشرط أن يتخذوا خطوات إيجابية فى سبيل إعادة تنظيم الصناعة . ولكنهم لم يفعلوا هذا بل كونوا اتحادا قويا فيما بينهم لتمثيلهم تمثيلا فعالا . ثم بدأوا يتفاوضون مع منتجى الصلب فى القارة الذين كانوا أعضاء فى اتحاد الصلب الدولى ، وذلك لعقد اتفاق جماعى بشأن موقع الأسواق . وهنا أثار المنتجون الأجانب مسألة الواردات إلى بريطانيا التى بلغت قدرا ضخما فيما يختص بالصلب الخام . وتقدم الوفد البريطانى ، تحت ضغط منتجى الصلب الخام ، باقتراح لتحديد حصة الوارد لم يرض عنها كارتل . وعند هذه النقطة كادت أن تتحطم المباحثات لولا أن خفت الدولة لمساعدة المنتجين البريطانيين بأن وافقت على وضع ضريبة جمركية مانعة على الصلب المستورد حتى يضيفوا الخناق على الأجانب . وكانت خطوة فعالة . فقد أصبح الصلب الخارجى مقيدا بكمية محدودة بالمقارنة بما كان يحدث سابقاً عندما كان الرأسماليون البريطانيون يتفاهمون مباشرة مع الأجانب وقد جاء هذا الإجراء ردا على اعتراضات عدد من شركات الصلب التى فرضت عليها ضرورة شراء ما تحتاجه من المواد نصف المصنوعة ، سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة بأسعار مرتفعة نسبياً . وفى الوقت الذى

كانت تدور فيه المباحثات ، أخذت الحكومة البريطانية تسعى إلى رفع شأن المصدرين البريطانيين ، وخاصة صادرات الفحم ، عن طريق نظام منقح لاتفاقيات التجارة مع الدولة الأجنبية . فاضطرت الدانيمارك ، فى سبيل المحافظة على مركز سلعها فى السوق البريطانيـــة ، الحيوى ـ بالنسبة إليها ، إلى الموافقة على شراء نسبة أكبر من وارداتها من بريطانيا واتبعت نفس السياسة ، وإن كانت فى نطاق أقل نسبياً ، كل من النرويج والسويد وبعض الدول الأوربية وكذا الأرجنتين . وطريقة الاتفاقات الثنائية هذه لم تصل فيها بريطانيـا إلى المدى الذى وصلت اليه المانيـا ، ولكنها حققت الكثير بخلق وتوسيع منطقة الاسترلينى ، وبالقيام بدور فعال فى فتح أبواب واسعة للتجارة البريطانية فيما وراء البحار .

وعلى أى حال فإن نمو منطقة الاسترلينى ، كان لا شك عاملا يفوق فى أهميته السياسة الجديدة لاتفاقات التجارة التى تعتمد عليها اعتماداً كبيراً وعندما خرجت بريطانيا عن معيار الذهب فى سنة ١٩٣١ ترددت التنبؤات بأن مثل هذه الخطوة ستودى بمكانة لندن كإحدى مراكز المال فى العالم . ولكن ما حدث هو أنها قوت ودعمت مركز لندن ، ثم تبعتها الولايات المتحدة فى التخلى عن معيار الذهب ، أما فرنسا وغيرها من الدول الأخرى التى ظلت تأخذ بمعيار الذهب ، فقد أصابها ضعف شديد نظراً لاضطرارها إلى إتباع سياسة تضخمية حادة . وهكذا لم يكن بوسع فرنسا التخفيف من الأزمة ، على حين استطاعت الدول الاسكنديناوية واستراليا وعلى رأسها بريطانيا وتجمعهم منطقة الاسترلينى ، ، أن تمارس حرية تامة فى انتهاج سياسة التوسع النقدى لمواجهة الأزمة .

وقد بدا أول الامر أن الجنيه الاسترلينى وقد فقد معياره الذهبى المحدد ، سوف تتحدد مكانته الدولية بواسطة السلطات النقدية البريطانية . غير أن وضع بريطانيا كمركز لمنطقة الاسترلينى وعدم الثقة المستمرة فى مستقبل العملات الأخرى جعل من الأفضل وجود نوع من الإشراف على العملية وقدتم هذا بواسطة «إدارة تقويم النقد» التى أنشأتها الحكومة ولا تخضع لبنك انجلترا بل هى أداة لمراقبة تقلبات النقد والعمـــل على استقراره ، وقد استطاعت عن طريق النقد الأجنبى والذهب من تكوين احتياطيات هيأت لها القدرة ، خلال فترة قصيرة ، على التصرف وفعل ما تشاء فى نطاق النقد الأجنبى .

وعلى العموم فإن بريطانيا ، نتيجة التغيرات التى إستحدثت منذ عام ١٩٢٩ ، قد ابتعدت كثيراً عن سياستها التقليدية فى الاقتصاد الحر ، فأخذ اصبع الحكومة يدخل بشكل سافر فى مسائل النقد والتجارة الخارجية ونظام الإنتاج الزراعى والصناعى كما امتد إلى الفحم والصلب هذا إلى جانب التدخل فى سياسة البناء والكهرباء ووسائل النقل وغير ذلك من التنظيمات المحلية . وكان تدخل الدولة أوضح ما يكون فى الصناعة ولكن لم يصل إلى حد الاقتصاد الموجه أو تخطيط الاقتصاد كسياسة مطلقة .

وسبب عدم وصولها إلى هذه المرحلة ، هو أن تلك الخطوات كانت تتم فى نطاقات فردية منفصلة دون تنسيق شامل فى اطار يجمعها . فقد تناولت الحكومة بالبحث عدداً من المشاكل البارزة التى لا يمكن السكوت عليها . ولكن كان هناك عدد أكبر من المشاكل ــ كاعادة تنظيم صناعة

القطن مثلا — لم تستطع الحكومة إيجاد حل لها أو لم تفلح فى معالجتها وهى كانت مدفوعة فى تناولها للشاكل المذكورة تحت ضغط المصالح التى لابد لها من مراعاتها . ولذلك لم تضع فى اعتبارها ما قد يكون من رد فعل لواحد من إجراءاتها على الآخر أو على الاقتصاد البريطانى فى مجموعه .

والسبب الثانى ، هو أن إجراءاتها كانت تحمل طابع التقيد إلى حدما حتى لو أعلنت أن هدفها إنما هو زيادة الإنتاج والتشغيل . ويتضح هذا من سياستها الزراعية التى كانت توحى بطبيعتها إلى زيادة الإنتاج المحلى وذلك عن طريق توازانه مع المنتجات المستوردة . أما من وجهة نظر المستهلك فكانت السياسة بمثابة تقييد للمنتجات من أجل ضمان أرباح المنتجين .

أما السياسة النقدية البريطانية حتى ١٩٣١ فقد اتسمت بالتضخم ولكن بعد الخروج عن معيار الذهب أصبحت سياسة توسعية إلى حد معقول . ولم تكن هذه جزءاً من « تخطيط » للتجارة أو الإنتاج الذى كانت ثمرته حركة الانتعاش التى تميزت بها سنتى٣٥و١٩٣٦ .

ولا يمكن القول ما إذا كان بوسع الحكومة سلوك نهج آخر . فقد سبقت الإشارة إلى أن النقود هى السلعة التى يمكن للرأسمالية أن تتوسع بواسطتها فى العرض دون أن تلحقها أية خسارة . وذلك لأن النقود ليس لها تكاليف إنتاج بالنسبة لكافة الأغراض العملية . والتوسع النقدى قد يؤدى إلى خفض معدلات الفائدة ولكنها أيضاً قد تزيد فى نفس الوقت من مقدار ما يدفع كفائدة للقروض ذات الآجال الطويلة .

وهكذا تمخض عن تجربة بريطانيا منذ عام ١٩٣١ شيئان . فهى تبين أن التخطيط فى ظل الرأسمالية ، طالما كان يتصل مباشرة بالإنتاج والتجارة ، لابد وأن يحمل طابع التقييد من وجهة نظر المستهلكين ، والاستقلالية وعدم التنسيق وهو مقيد لأن الانعاش فى ظل الرأسمالية لا يتحقق إلا بتنشيط باعث الربح . وهو استقلالى أو قطاعى إذا صح التعبير لأنه يمس كل جانب من المشكلة من وجهة نظر كل مصلحة خاصة تحركها بواعث الربح .

ولكن من الواضح أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تصح تخطيطاً اقتصاديا . ذلك أنه إذا تم التخطيط لقطاع بذاته دون آخر فليس بعيدا أن يتعارض العمل فى كل منها مع الآخر . فالمفروض أن التخطيط ماهو إلا استغلال كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصى استغلال ممكن . وهو يعنى محاولة استخدام أكبر قدر من المواد تضمن تحقيق أغراض اشتراكية مرغوبة . وهكذا فان «التخطيط» البريطانى عام ١٩٣١ قد فشل فى مهمته.

ومع ذلك فقد حقق الاقتصاد البريطانى انتعاشاً ملحوظاً من وجهة نظر الرأسمالية . ولكن هذا الانعاش لم يصب بطبيعة الحال مشكلة المناطق غير المستغلة وصناعة الفحم والقطن المحتاجة لإعادة التنظيم ، وفيما عدا ذلك كان أثره واضحاً . والراجح أن هذا إنما يعود إلى حدما إلى جهود القوى العالمية فى سبيل الانعاش والذى عاد بعض أثرها بطبيعة الحال على المستهلكين البريطانيين .

أما بالنسبة للزراعـــة ، فان مشكلة عدم إمكان تنشيط الإنتاج إلا بواسطة الأسعار العالمية بينما لا يمكن زيادة الاستهلاك إلا بتخفيض الأسعار

أصبحت أكثر وضوحا ازا تدخل أنظمة التسويق المختلفة وتضاربها عند التطبيق . ووقفت الحكومة مكتوفة اليدين أمام مشكلة المناطق التى تعانى الكساد ، ذلك أنه لم يكن من فائدة ترجى من محاولة التنشيط عن طريق جعل منتجاتها نادرة حتى يزيد الاقبال عليها .

ولكن رغم أن الانعاش أصبح حقيقة ظاهرة إلا أنه لم يكن بصورة كاملة ذلك أن البنيان الانتاجى كان مشكلا بحيث يتلاءم مع الأوضاع العالمية العادية ومع نشاط صناعات التسليح .

ولكن يمكن القول أنه كان لا بد من تعويض المنتجين لما لا قوة من عنت ومعاناه ومن هنا كانت الحكومة على صواب بجعلها منتجاتهم نادرة حتى ترتفع أسعارها فتعود عليهم الفائدة ولكن كان أمام الحكومة اجراء كان بوسعها اتخاذه ولكنها لم تفعل ، وهو معالجة مشكلة تكاليف التوزيع. وهو ما كان يود الدكتور ايسون أن يقدم عليه فى ميدان الزراعة على نمط قانون التسويق إلا أن الميجور اليوت انتهج سياسة التقييد للحد من السلع المستوردة للمحافظة على مستوى الأسعار المحلية.

ومن المعروف أنه فى الوقت الذى يحدث فيه هبوط فى أسعار السلع الخام والمصنوعة ظلت تكاليف التوزيع على حالها من الارتفاع ، وهنا يظهر التساؤل عن عدم اتباع سياسة الدكتور اديسون ، بالنسبة للمواد الغذائية ؟ ولكن يرد على ذلك بسهولة وهى أن فوائد التوزيع هى أيضاً جزء من الجهاز الرأسمالى وكان حينذاك جزء له أهميته . والحكومة التى تعمل على تحسين الارباح الرأسمالية لا يمكنها بعد ذلك مهاجمة مصالح

الموزعين أو بائعي الجملة والقطاعي ، مهما تكن من وسائلهم وجدواها أو فشلها ، كما لا يمكنها التعرض لمصالح أصحاب مناجم الفحم أو الصلب الرأسماليين . وبهذه الطريقة لايجاد تقارب بين صدى أسعار المنتجين والمستهلكين ، فلن يكون هناك مجال للقيود أو العراقيل ، كما حدث في حالة اللبن ومظاهر التسويق الأخرى . وهكذا فان تحديد الطريق الذى تسير فيه الرأسمالية لن يجعلها تمارس حرية مطلقه أو انطلاقا عنيفاً ، بل التمهل والتؤدة والسير باعتدال .

الفصل السادس

الخـــاتمة

قد تكفى الفصول السابقة لتبيان نقطة واحدة على الأقل . فمن بين البلدان الخمسة التى حاولت دراستها فى هذا الكتاب ليس هناك سوى بلد واحد فقد يحاول التخطيط على أساس استغلال موارد الإنتاج استغلالا كاملا — من أجل تحقيق الرفاهية الإنسانية . هذا البلد هو بالطبع الاتحاد السوفييتى ، ذلك البلد الاشتراكى . أما البلدان الباقية فتنتهج سياسة تؤدى إلى الفشل فى استغلال قسط وافر من الموارد الموجودة ، أو تؤدى إلى استغلال هذه الموارد بطريقة غير اقتصادية ، بل بطريقة معادية للاشتراكية معاداة صريحة .

إن الاقتصاد السوفييتى يهدف إلى تحقيق الرفاهية ، بالرغم من أن الرفاهية — كمستوى مرتفع للمعيشة — أبعد ما تكون عن مواطنى الاتحاد السوفييتى . وإذا كان الشعب السوفييتى فقيراً فلأنه لا يملك الوسائل الفنية التى تمكنه من إنتاج المزيد .. ولا يمكن أن يرجع فقرهم إلى إهمالهم فى استغلال الموارد — مثلما تفعل البلدان الرأسمالية الديموقراطية . وليست هناك ، فى الاتحاد السوفييتى أزمة تعطل .

أما الاقتصاد الألمانى ، والاقتصاد الإيطالى (وإن يكن بنسبة أقل

نظراً لأن الإيطاليين أكثر تساهلا من الألمان) فكانا يهدفان فى تخطيطهما إلى القرصنة ، والسلب ، والنهب . وإذا كانت المانيا قد تخلصت من أزمة التعطل إلى حد كبير فليس مرجع هذا أنهـا أوجدت للعمال عملا يرفعون به مستوى المعيشة ، فالواقع عكس ذلك تماما . فلقد كانوا يطلبون من الشعب الألمانى أن يربط حزامه ، وأن يمتنع عن استخدام هذه السلعة أو تلك ، وذلك لـكى تصبح البلاد أكثر استعداداً للحرب . ولقد كان من الممكن أن تشترى ألمانيا من صادراتها واردات يحتاج إليها الشعب أشد الاحتياج ، غير أن ثمن هذه الصادرات كان يذهب فى شراء الأسلحة ولم يكن الهدف من الإنتاج فى مشروع السنوات الاربع ، رفع مستوى المعيشة ، وإنما خفضها ، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المجال الاقتصادى ، استعداداً للحرب . إن تخطيطاً كهذا لا ينفع إلا إذا كانت الدولة التى تضعه تعتمد على القرصنة الناجحة التى تتم على نطاق عالمى . وعلاوة على ذلك ،كان من المستبعد أن تنجح هذه السياسة أيضاً . فلقد كان الاقتصاد الألمانى الموجه أبعد ما يكون عن الاقتصاد الحق . إذ أنه يسفر عن لص وطنى يهدد مدنية الغرب كلها بالدمار .

فإذا انتقلنا إلى الاقتصاد الأمريكى وجدنا أنه يفتقر إلى التوجيه والتخطيط افتقاراً تاماً — كل ما هناك خيوط حكومية بسيطة تربطه ، أما جهاز الرأسمالية الفرديه فيمر بمراحل إصلاح . ولم يكن مشروع روزفلت الكبير محاولة لتخطيط الصناعة ، وإنما كان يهدف إلى حل أزمة طارئة ، وإيجاد عمـل للمتعطلين ، وإنقاذ الاستثمارات الرأسمالية من الافلاس ، ذلك كله لكى يعود جهـاز الربح إلى سابق نفوذه .

وإذا كانت الحكومة قد وجدت نفسها فى بعض الأحيان مضطرة إلى مزيد من التدخل بحيث لا تستطيع التنصل من التزاماتها الجديدة إلا أن ذلك لم يتم عن عمد وقصد ، وسيظل تدخل الحكومة فى أضيق الحدود دائماً . ولقد عادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى طريق الرأسمالية الغير الموجهة .

أما الاقتصاد البريطانى فقد تأثر بالأزمة التى مر بها إلى حد كبير ، وتميز تأثره بأنه استمر لفترة طويلة . ويبدو أن محاولات بريطانيا فى التخطيط فى بعض القطاعات تهدف إلى الاستمرار . وهى تعبر عن محاولة لانجاح الرأسمالية عن طريق اخضاع بعض فروع الإنتاج للإشراف الجماعى من قبل رجال الأعمال . غير أن قيود هذه السياسة أثارت صيحة احتجاج من المستهلكين الذين طالبوا بإشراف موضوعى لايتأثر بوازع الربح . ويكفى أن يطلع القارئ على تقرير الهيئة الخاصة بإعادة تنظيم إنتاج اللبن ، فلقد طالبت بإخضاع هيئة تسويق اللبن (التى يسيطر عليها المنتجون) لهيئة غير متحيزة تعبر عن مصالح المستهلكين وتقوم الدولة بتأليفها . ولكن من الواضح أن أصحاب المصالح يحاربون مثل هذه الاقتراحات حرباً لا هوادة فيها والدليل على ذلك أن اتحاد المزارعين القومى قد هاجم تقرير الهيئة المشار إليها . إن الصالح العام يهمه زيادة الاستهلاك لا زيادة الأرباح .

ماهى إذن، الدروس التى نستطيع أن نستخلصها من هذه الدراسات، ونطبقها فى مجالات تدخل الدولة ؟ إن الدرس الأول الذى نستخلصه هو أن الرأسمالية لاتستطيع، بطبيعتها أن تخطط، بينما تستطيع الاشتراكية

ذلك ، بل يجب عليها . والذين ينظمون الإنتاج ، فى ظل الرأسمالية ، لا يهدفون إلى اشباع المطالب والاحتياجات ، وإنما إلى جنى الأرباح . وهكذا لن يستغلوا الموارد الموجودة إلا بمقدار ماتدره من الربح ، ولن يستخدموا مزيداً من العمال إذا رأوا أن هذه الزيادة ستدر عليهم أرباحاً محدودة ؛ أما الاشتراكية فترى فى اليد العاملة وغيرها من وسائل الإنتاج وسيلة لاشـــباع حاجات البشر . ونظراً لأن حاجات البشر لاتنتهى أبداً فليس من الاقتصاد فى شىء ترك أى مصادر صالحة دون استغلال ، إلى الحد الذى يصبح بعده الفراغ أكثر اشباعا من مزيد من السلع . وليس هناك ـ بل لايمكن أن تكون هناك ـ أزمة تعطل فى ظل الاشتراكية .

نحن لاننكر أن الرأسمالية قد تستغل الموارد استغلالا يكاد يكون تاما . قد يحدث هـذا فى فترات الازدهار والانتعاش ، غير أن هـذه الفترات نفسها لاتكاد تحقق الهدف هذه الأيام وإذا كانت أزمة التعطل تنكمش فى فترات الازدهار إلا أن طابع الرأسمالية لايقضى على هذه الأزمة بصفة دائمة . إن الازدهار يحدث لأن الرأسماليين يجنون أرباحاً طائلة فى الحاضر ويأملون فى استمرار هذه الأرباح فى المستقبل ، ومن ثم لايمانعون فى استثمار أموالهم فى وسائل الانتاج الجديدة ، وعلى نطاق واسع . غير أن ضخامة هذا الاستثمار لا يمكن أن تدوم إلا إذا زادت الطاقة الاستهلاكية ، وازداد إقبال المستهلكين بحيث يجنى المستثمرون أرباحاً كافية من إنتاجهم الجديد .

غير أن هذا لايمكن أن يحدث ، ذلك لأن الرأسمالية توزع الطاقة الشرائية بحيث انه كلما زاد الازدهار كلما عظمت الفوارق فى الدخول . وتؤدى هذه الفروق المتزايدة إلى فوارق فى التوفير ، وبمعنى آخر تتفاوت الرغبة فى الاستهلاك تفاوتاً كبيراً . وهكذا يتخلف المستهلكون عن الطاقة الانتاجية الآخذة فى الامتداد .

وما إن يحدث هذا حتى يتباطأ الاستثمار ، ذلك لأن المستثمرين يفقدون الأمل فى مزيد من الارباح فى المستقبل . غير أن هذا التباطؤ يؤدى بالضرورة إلى أزمة . ويتم طرد العمال الذين يشتغلون فى إنتاج السلع الإنتاجية ، وهكذا يفقد هؤلاء العمال دخولهم ، ويؤدي هذا بالتالى إلى طرد عمال فى صناعات أخرى . وتتفاقم حدة الكساد ، ولابد أن يحدث هذا عندما لا يكفى مجموع الإنفاق الحالى (الاستهلاك + الاستثمار) لإنتاج السلع بحيث ينتهى تدريجاً .

وهكذا نجد أن فترات الازدهار ــ فى ظل الرأسمالية ــ تفتقر بالضرورة إلى الاستقرار . ولن يتسنى لها هذا الاستقرار مهما كانت نسبة « التخطيط » الرأسمالى ثمة شرطاً واحداً تستطيع الرأسمالية بمقتضاه أن تحافظ على « التشغيل الكامل للعمال » لأى فترة من الفترات ويقتضى هذا أن تبذل الدولة جهــــدها لكى تطلب وسائل الإنتاج بالنسبة الضرورية .

وتستطيع الدولة أن تفعل ذلك بانتهاج سياسة المنشآت العامة مع التوسع فى النقد ، أو الابتعاد عن انكماش النقد ، ويتسنى هذا إذا اتخذت

الدولة من الإجراءات ما يحافظ على الازدهار بدلا من علاج الكساد بعد أن يحدث بالفعل . غير أن المنشآت العامة تتكلف الكثير . ولو فرضنا أن تمويلها يتم عن طريق الاقتراض إلا أنها تتطلب فوائد يقع عبئها على دافعى الضرائب . ولم تقدم أية دولة رأسمالية — ماخلا الولايات المتحدة — على انتهاج سياسة المنشآت العامة على نطاق ضخم بالفعل . غير أن السويد حاولت بدورها انتهاج هذه السياسة فى ظل حكومة اشتراكية — وكان النجاح حليف هذه الجهود .

وليس ارتفاع التكاليف هو العائق الوحيد الذى يقف حائلا أمام سياسة المنشآت العامة الناجعه . فالدولة التى تخوض ميدان المنشآت العامة فى ظل الرأسمالية تختار ميادين لا تتنافس فيها مع الاستثمارات الخاصة وإلا فإنها ستسبب تقلصاً — لا انتعاشاً — فى الميدان الرأسمالى . غير أن هذه المنشآت ستكون « غير اقتصادية » من وجهة النظر الرأسمالية بالرغم من فائدتها للمجتمع . وهكذا ستنظر إليها الحكومات الرأسمالية نظرة شك ، ولن تطبقها إلا وهى كارهة .

ولقد راحت معظم مشروعات برنامج روزفلت سدى لأن الحكومة ابتعدت عن التنافس مع الرأسمالية الخاصة . ولقد كان الهدف الوحيد — فى معظم الحالات — هو إيجاد عمل للعمال بأية حال من الأحوال ، بصرف النظر عن فائدته الاقتصادية أو الاجتماعية .

وإذا استبعدنا فترات الازدهار الذى يقضى على نفسه بنفسه ، وجدنا أن الظروف الوحيدة التى تتلاءم فيها الرأسمالية مع التشغيل الكامل هى

عندما تكون الرأسمالية فى حالة حرب ، أو حالة استعداد للحرب بحيث تستوعب العمال الفائضين فى القوات المسلحة أو فى أعمال الإنتاج الحربى . غير أن هذا الاتجاه هو اتجاه مدمر فى نهاية الأمر ، ذلك لأن مصاريف التسلح الباهظة ، التى تصاحبها أرباح طائلة — لصناعات الأسلحة — تؤدى إلى تدهور مستوى المعيشة ، وتصيب الصناعات الاستهلاكية العادية بالكساد .

إن الرأسمالية تستطيع مؤقتا — تخفيف حدة التعطل — وذلك عن طريق الاستعدادات الضخمة للحرب . غير أنها تدفع الثمن فى صورة قروض عامة ضخمة — وإما أن تخف حدة الاستعداد للحرب حتى تواجه الدولة الرأسمالية أزمة اقتصادية ضخمة . وفى ظل ظروف كهذه تستطيع الدولة الرأسمالية العدوانية ايجاد عمل لمواطنيها — غير أنها تدفع الثمن فى صورة تدهور مستوى المعيشة لدرجة كبيرة .

والذى أحب أن أقوله فى النهاية هو أننا إذا لم نرد تحويل العالم إلى معسكرات مسلحة تعج بالبؤساء فعلينا أن نخطط من أجل تحقيق الوفرة . وبمعنى آخر علينا أن نخطط بحيث نجعل زيادة الاستهلاك نصب عيوننا منتهجين فى ذلك سبلا لا تقبل النظام الرأسمالى .

ملحوظة : من الممكن اعتبار هذا الكتاب مقدمة لكتابي « مبادىء التخطيط الاقتصادى » ففي هذا الكتاب الاخير ناقشت بمزيد من التفصيل الملامح الايجابية للموضوع .

صدر

من سلسلة اخترنا لك

رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	هذه هى الصهيونية
٢	زعماء العصابات الاستعمارية
٣	فلسفة الثورة
٤	أفريقية حلم الاستعمار البريطانى
٥	العدالة الاجتماعية
٦	أضواء على الحبشة
٧	البترول والسياسة العربية
٨	شمال أفريقية
٩	جنوب أفريقية
١٠	تركيا والسياسة والعربية
١١	حقيقة الشيوعية
١٢	الامبراطورية البريطانية
١٣	باكستان فى ماضيها وحاضرها
١٤	الدعوة التحريرية الكبرى
١٥	الهند والغرب
١٦	مصر بين ثورتين
١٧	مصر ورسالتها

رقم الكتاب	اسم الكتاب
١٨	الأمة والمواطن الصالح
١٩	الأمة العربية
٢٠	نحو وعى جديد
٢١	الاشتراكية
٢٢	هداة الانسانية فى الشرق
٢٣	اسرائيل والدول الكبرى
٢٤	مجتمعنا
٢٥	روح الدستور
٢٦	كفاح الشعب والجلاء
٢٧	الصهيونية العالمية
٢٨	هذه الأحداث
٢٩	قناة السويس
٣٠	المقاومة الشعبية فى الشرق
٣١	العدوان الثلاثى على مصر
٣٢	القومية العربية والاستعمار
٣٣	مغرب الاستعمار الفرنسى
٣٤	حرب السويس

رقم الكتاب	اسم الكتاب
٣٥	الأحزاب السياسية فى بريطانيا
٣٦	الصهيونية فى المجال الدولى
٣٧	التيارات السياسية فى الشرق العربى
٣٨	وهكذا ضاع الشرق الأوسط
٣٩	اسرائيل من صنع الاستعمار
٤٠	الآنمون لعام ١٩٥٧ (ج ١)
٤١	الآنمون لعام ١٩٥٧ (ج ٢)
٤٢	الامم المتحدة فى العالم المتغير
٣٣	الرأسمالية المعاصرة
٤٤	المؤتمر الأسيوى الافريقى
٤٥	الحريات فى الدولة الحديثة
٤٦	أسس التنظيم والسيادة
٤٧	الجمهورية العربية المتحدة
٤٨	الحقوق والمساواة والملكية
٤٩	القومية والمدنية والوحدة
٥٠	السلطات فى الدولة
٥١	الأحداث العربية فى تاريخها الحديث
٥٣	اليمن ـ البلاد السعيدة
٥٣	السلطة والفرد
٥٤	اليهودية دين لا قومية
٥٥	فلسفة القومية
٥٦	العقل والايمان والمدنية
٥٧	أضواء على الاستعمار الفرنسى
٥٨	أسس السيادة
٥٩	يوميات الجبرتى ج ١
٦٠	يوميات الجبرتى ج ٢
٦١	الدولة نظريا وعمليا ج ١
٦٢	الدولة نظريا وعمليا ج ٢
٦٤	حاجة أوروبا إلى الزيت
٦٤	حول الحرية
٦٥	محنة الديموقراطية ج ١
٦٦	ثورتنا الاجتماعية
٦٦	محنة الديموقراطية ج ٢
٦٧	اشتراكية القرن العشرين ج١
٦٨	اشتراكية القرن العشرين ج٢
٦٩	التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ج١
٧٠	التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ج ٢
٧١	التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ج٣

رقم الكتاب	اسم الكتاب
٧٢	التاريخ" رى لأحتلال انجلترا ﻫ ر ج ٤
٧٣	التاريخ السرى لأحتلال انجلترا مصر ج ٥
٧٣	السياسة العالمية
٧٤	الاشتراكية فى تطور ج ١
٧٥	الاشتراكية فى تطور ج ٢
٧٦	الحركة التعاونية فى العالم
٧٧	السياسة والطبيعية البشرية
٧٨	نظرات فى ثورة عصرنا الحاضر ج ١
٧٩	نظرات فى ثورة عصرنا الحاضر ج ٢
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الأول
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الثانى
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الثالث
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الرابع
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر الجزء الخامس
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر الجزء السادس
٨٠	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ج ٧
٨١	الحكومه المدنية
٨٢	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ج ٨
٨٣	تاريخ بنى اسرائيل (من أسفارهم) ج ١
٨٤	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ج ٩
٨٥	تلريخ بنى اسرائيل (من أسفارهم) ج ٢
٨٦	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر الجزء العاشر
٨٧	تاريخ بنى اسرائيل (من أسفارهم) ج٣

رقم الكتاب	اسم الكتاب
٨٨	خطب الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الحادى عشر
٨٩	مستقبل الاشتراكية (تحت الطبع)
٩٠	التخطيط الاقتصـ والمساواة الاجتماعية
٩١	آراء هارولد لاسكى فى ا
٩٢	لاسكى ماله وما عليه

طبع

بمطابع الدار القومية

٥٩ شارع رمسيس

ص.ب ٢٣٩٨

تليفون ٤٥٤٠٥

مجموعة

اخترنا لك

تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية

يشترك في تحريرها وإعدادها

لجنة "اخترنا لك"



المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
٣٠ شارع منصور - ص.ب ٢٣٩٨

١٠ قروش